تحدّياتُ ذاتُ أولويّة لتحقيق أهداف الألفية

تواجه مجموعتان من البلدان النامية تحدّيات صعبةً – ومختلفة – بشكل خاصّ في إنجاز أهداف التنمية للألفيّة. تضمّ المجموعة الأولى بلداناً ذات أولويّة قصوى وأولويّة متقدِّمة حيث أدّى الفقر البشريّ المستحكِم وإخفاقُ التقدّم – بل حتى تراجُعه – إلى حدوث أزمات تستوجب تركيز انتباه العالم وموارده. ويقلّ تسليط الضوء على المجموعة الثانية، لكونها أحرزت تقدّماً إجماليّاً جيّداً. لكنّ ذلك التقدّم غير متساوٍ، والفجوات آخذة في التوسّع، لأنّ المجموعات والمناطق الفقيرة تُركت مخلَّفة وراء الرَّكب.

منذ سنة 1990، أنقصت بلدان شرقيّ آسيا والمحيط الهادىء، بقيادة الصين، فقر المداخيل المُدقع إلى النصف تقريباً، وتحقّق تقدُّماً بارزاً في الأهداف الأخرى أيضاً. أما بالنسبة إلى الدول العربيّة وأميركا اللاتينيّة وبلدان الكاريبيّ، فسوف يكون تحقيق أهداف الألفيّة بحلول العام 2015 مثيراً للتحدّي لكنّه ممكن (الرسم 2.1). غير أنّ تحقيق هذه الأهداف يبقى تحدّياً هائلاً بالنسبة إلى أقاليم نامية أخرى. وإن لم تتحسّن الأمور، فسوف يلزم إفريقيا جنوب الصحراء حتى سنة 2129 لتحقيق التعليم الابتدائي الشامل، وحتى

الرسم 2.1

جدول مواعيد: متى ستُنجز أهداف التنمية للألفية، إن لم تُسرِّع عجلةُ التقدّم؟

	الفقر	الجوع	التعليم الابتدائي	المساواة بين الجنسين	وفيات الطفولة	الحصول على الماء	الحصول على الصرف الصحي
إنجاز	الدول العربية[a] شرق آسيا والمحيط الهادىء	وسط أوروبا وشرقها[a] ورابطة الدول المستقلة	أميركا اللاتينية[a] ومنطقة الكاريبي وسط أوروبا وشرقها[a] ورابطة الدول المستقلة شرق آسيا[a] والمحيط الهادىء	أميركا اللاتينية[a] ومنطقة الكاريبي		وسط أوروبا وشرقها[a] ورابطة الدول المستقلة	
2000							
	العالم جنوب آسيا	شرق آسيا والمحيط الهادىء			أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	جنوب آسيا **العالم** أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	
2015					شرق آسيا والمحيط الهادىء	شرق آسيا والمحيط الهادىء	جنوب آسيا **العالم** أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي شرق آسيا والمحيط الهادىء
2020		أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي		شرق آسيا والمحيط الهادىء			
		العالم	جنوب آسيا	الدول العربية جنوب آسيا	جنوب آسيا الدول العربية **العالم**	إفريقيا جنوب الصحراء	
2050							
			الدول العربية **العالم**				
2100							
		جنوب آسيا إفريقيا جنوب الصحراء	إفريقيا جنوب الصحراء		إفريقيا جنوب الصحراء		
2200							
					وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة		
إرتداد	أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي إفريقيا جنوب الصحراء وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة	الدول العربية					إفريقيا جنوب الصحراء

a يُعتبر الإقليم أنه أنجز الهدف لأن لديه معدّلاً متدنّياً للفقر البشري (تحت 10 ٪) في أحدث عامٍ للهدف المتعلق بذلك (أنظر الملاحظة التقنية الثانية).
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، مبنية على المَعْلَم 2.1.

سنة 2147 لتخفيض الفقر المطلق إلى النصف، وحتى سنة 2165 لتخفيض وفيات الأطفال بمقدار الثلثين. ولا يمكن تحديد موعد بالنسبة إلى الجوع لأنّ وضع الإقليم يزداد سوءًا. ومع أنّ جنوبيّ آسيا حقّقت تقدّماً سريعاً، فسيكون من المطلوب تحقيق تحسّن جوهريّ في معظم المجالات للوفاء بأهداف الألفيّة.

شهد كثير من البلدان النامية في تسعينات القرن العشرين ارتداداً وركوداً في كثير من المجالات الضروريّة لأهداف الألفيّة، إذ هناك الآن نحو 54 بلداً أفقر مما كانت عليه في سنة 1990. في 21 بلداً، ارتفعت نسبة الجياع؛ وفي 14 بلداً، ازداد عدد الأطفال الذين يموتون قبل سنّ الخامسة؛ وفي 12 بلدا، انخفضت معدّلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى النصف؛ فيما ركدت الأمور في بلدان كثيرة – لم تزدد سوءًا ولم تتحسَّن[1].

في ثمانينات القرن العشرين، شهدت أربعة بلدان فقط ارتداداتٍ في دليل التنمية البشريّة (قياس موجَز استناداً إلى قدرة مواطني البلد على العيش حياة مديدة وصحّية، والتعلّم، والتمتّع بمستوى معيشة لائق)، بينما قفز ذلك العدد إلى 21 بلداً في التسعينات. وكان خلف هذه الارتدادات إخفاقُ التنمية الاقتصاديّة وانتشار وباء فيروس نقص المناعةالبشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الآيدز/السِّيدا).

شهدت تسعينات القرن العشرين أيضاً هبوط مساعدة التنمية التي تقدّمها البلدان الغنيّة، وازدياد أعباء القروض في البلدان الفقيرة، واستمرار تراجُع أسعار السلع الأوّليّة التي تعتمد عليها بلدان فقيرة عديدة لمعظم عائداتها من الصادرات (أنظر الفصل الثامن).

وتواجه بلدان نامية عديدة تحدّياتٍ هائلة في واحد أو اثنين من المجالات المتعلّقة بأهداف الألفيّة، لكنّ أكثرها إثارة للقلق هي البلدان الواحد والثلاثون ذات الأولويّة القصوى التي تواجه إخفاق التنمية ومستويات البدء المتدنّية جدّاً للكثير من الأهداف. ومع أنّ هذه البلدان تنتمي إلى جميع الأقاليم، فإنّ معظمها موجود في إفريقيا جنوب الصحراء. وفي 28 من البلدان ذات الأولويّة المتقدّمة، يتّسم الوضع بأنه أقلّ مدعاةً لليأس؛ رغم أنه لا تزال هناك حاجة إلى تقدّم بارز، إن كان للوفاء بأهداف الألفيّة أن يتحقّق.

مع ذلك، يحرز بعض أفقر بلدان العالم تقدّماً نحو مستويات أعلى من التنمية. وتبرز قصص النجاح في الكفاح ضدّ فيروس نقص المناعة/الآيدز، كما تحسّن التعليم وبدأت الاقتصاديّات بالنموّ. ومن الرسائل الرئيسيّة لهذا التقرير، أنّ الكثير معروف بشأن كيفيّة تحقيق هذه الأهداف؛ لكن تطبيق هذه المعارف يجب أن يتمّ بسرعة، لكي تتمكّن البلدان المُكابِدة من القيام بذلك.

شهد كثير من البلدان النامية في تسعينات القرن العشرين ارتداداً وركوداً في كثير من المجالات الضروريّة لأهداف الألفيّة

عند قياس التقدّم، من الحيويّ النظرُ إلى أبعد من متوسّطات البلدان. ففي كثير من البلدان، يمكن إنجاز نصِّ الأهداف إذا تركّزت الجهود على الناس الذين يحقّقون الأفضل في المجتمع. لكن الوفاء بروح الأهداف لن يتمّ إذا خلّفت البلدانُ التي تتجاوز خطَّ النهاية عدداً كبيراً من الفقراء وراء الرَّكْب. ففي البرازيل والصين والهند والمكسيك، كان التقدّم الإجماليّ ممتازاً؛ لكنّ بعض المناطق والمجموعات لم تستفد بشكل كافٍ، فيما القطاعات الغنيّة من الناس تواصل الاندفاع في التقدّم. وفي البلدان ذات الأداء السيّئ، تتحمّل المجموعات المهمّشة قدْراً كبيراً من العبء – كما في بوركينا فاسو ومالي والاتحاد الروسيّ.

يقيّم هذا الفصلُ التقدّمَ نحو أهداف التنمية للألفيّة باستخدام منظور عالميّ لتحديد المناطق الأشدّ حاجة إلى اهتمام السياسات (المَعْلَم 2.1 والإطار 2.1 في نهاية الفصل. أنظر أيضاً جداول مؤشّرات أهداف التنمية للألفيّة 1–10 في الملحق الإحصائيّ). ويُظهر التقييم:

- التباينات الواضحة بين الأقاليم وداخلها.
- إرتدادات التنمية البشريّة في تسعينات القرن العشرين.
- الكفاح لتحقيق الأهداف، حيث الارتدادات والركود والبلدان الواقعة في أزمة.
- الأداء الجيّد لبعض البلدان الأشدّ فقراً.
- توسّع الفجوة داخل البلدان؛ مَن يُخلَّف وراء الرَّكْب؟

مُغايَراتٌ صارخة بين الأقاليم وداخلها

يتمّ تحقيق التقدّم نحو أهداف الألفيّة في كل أنحاء العالم، لكن اختلافات واضحة تبرز بين الأقاليم؛ حيث يندفع بعضها إلى الأمام ويصل إلى مستويات جديدة من التنمية – فيما تبقى أقاليم أخرى في الخلف. ويحدث النمط نفسه داخل الأقاليم: فبعض البلدان تحقّق نجاحاً وسط اتجاهات إقليميّة مخيّبة للآمال، فيما تتخلّف بلدان أخرى في الأقاليم التي تحرز تقدّماً إجماليّاً جيّداً.

- **جنوب آسيا – التقدّم من مستويات متدنّية.** تبقى منطقة جنوبيّ آسيا واحدة من أفقر الأقاليم في العالم؛ ونظراً للكثافة السكّانية، فهي موطن أكبر عدد من الفقراء. لذا، فالمهمّة هائلة – حيث يفتقر أكثر من ثلث سكّان جنوبيّ آسيا إلى فرصة الحصول إلى الصرف الصحّيّ المُحسَّن، والثلث في فاقة، والرُّبع جياع، وخُمس الأطفال لا يلتحقون بالمدارس الابتدائية، وعُشر الأطفال تقريباً يموتون دون سنّ الخامسة. لكن تقدّماً هاماً حدث في كل هذه المجالات خلال تسعينات القرن العشرين، مما رفع الإقليم من الحدّ السفليّ

الإطار 2.1 (تابع)

بناء القدرة الإحصائيّة - مطلبٌ لا سابق له، فرصةٌ مؤاتيةٌ عاجلة

المعيشيّة الأساسيّة الأخرى. وتحتاج مثل هذه البلدان أيضاً إلى تطوير البرامج الإحصائيّة لمؤشّرات اجتماعية أخرى – لا سيّما للبيانات الصحّيّة التي أفردتها أهداف التنمية للألفيّة – أو تقوية هذه البرامج.

وقد يكون إجراءُ مسح دولي للفقر أحدَ سبُل الاستجابة إلى المطلب الجديد للدعم الإحصائيّ الذي أوجدتْه الأهداف. وتوفّر المُسُوح الموجودة (مثل المُسُوح الديموغرافيّة والصحّيّة) بيانات هامّةً في مجالات عديدة، لكن أياً منها لا يوفّر بيانات متّسقة ويمكن الاعتماد عليها بشأن الفقر المدقع وبعض الظروف المعيشيّة الأخرى. وباستخدام معاييرَ ومنهجيّات دوليّة جديدة أو محسّنة، يمكن للمسح الدولي للفقر أن يكون مقياسياً، حيث بعض وحدات القياس غير قابلة للتغيّر ومتّسقة رغم اختلاف الوقت والمدى – في حين تتكيّف أخرى مع احتياجات البلد الحاليّة أو البعيدة الأمد. ويمكن لمثل هذا المسح، المبني ضمن برنامج مسْحي متكامل، أن يوفّر بيانات نفيسةً للتحليل القُطْري والدولي؛ ويصبح أداةً رئيسية في بناء القدرة الإحصائية القُطْريّة.

تأمينُ مزيد من الموارد – واستخدامُها بشكل أكثر فعّاليّة

تفتقر بلدان فقيرة عدّة إلى كل الهيكليّة والدُّربَة الإحصائيّة، باستثناء أضأل الأساسيّات. ولأنّها مقيّدة بشدّة من حيث الموارد، فإنّها تتطلّب دعماً مالياً بارزاً لكي تبدأ ببناء قدرة إحصائيّة. وتوجد في بلدان أخرى برامجُ جيّدة التطوّر في بعض المجالات، لكنّها تتطلّب دعماً خارجياً لتقوية النُّظم الإحصائيّة الإجماليّة؛ كما تحتاج إلى تعديل الأولويّات القومية والاستثمار في الأنشطة الإحصائيّة لضمان بناء قدرة مستدامة.

ويجب على الحكومات والجهات المانحة أن تسلّم بكون تقوية النُّظم الإحصائيّة جزءًا لا يتجزّأ من تحقيق أهداف التنمية للألفيّة. وبدلاً من التركيز على نتائجَ قصيرة الأمد والاعتماد على خبراء خارجيّين مُكلِفين، يجب أن تُحبَّذ الجهودُ تخطيطاً طويل الأمد واستخدامَ الموارد والمعرفة المحلّيّة على نحوٍ أكثر فعّالية.

أدوات تمويل جديدة

تبذل جهاتٌ مانحة عديدة جهوداً لتمويل النظُم الإحصائيّة، عبر زيادة التمويل (مثل إدخال مكوّنات إحصائيّة في المشاريع الجديدة) وتجربةِ أدوات جديدة على حدٍّ سواء. مثلاً، يقدّم صندوق الائتمان الجديد لبناء المقدرة الإحصائيّة، المتعدّدُ الجهات المانحة والتابعُ للبنك الدولي، هباتٍ لتطوير خطط رئيسيّة ومشاريعَ ضيّقةِ النطاق لبناء القدرة الشرائية. كما أنّ تسهيلات الإقراض الجديدة – مثل القروض الاستثماريّة التي تخفّض دعم التكاليف المتكرّرة (مجمل النفقات التي تواجه المكاتبَ الإحصائيّة) في أثناء تنفيذ المراحل – سوف تساعد البلدانَ النامية في زيادة استثماراتها وتقليل الاعتماد على تمويل الجهات المانحة.

التعاون بين البلدان النامية

عزّزت عقودٌ من التعاون والمساعدة التقنيَّين، من الجهات المانحة، معارفَ هامّة في البلدان النامية. وكما يقوم الخبراء من البلدان الغنيّة بدور حيويّ، كذلك يفعل الممارسون داخل البلدان – ومن البلدان النامية الأخرى ذات المشكلات والأوضاع المماثلة. ففي أواخر ثمانينات القرن العشرين، على سبيل المثال، ساعد مجلس التنسيق الإحصائيّ الفلبينيّ مكتبَ الإحصاء المركزيّ في إندونيسيا على جمع حسابات البيانات القُطْريّة.

ثمة عواملُ متعددة تُعتبر رئيسيّةً في نجاح هذه الجهود: كون البلدان المتلقّية مالكةً للجهود وملتزمة بها؛ ووجود منظومات اقتصادية وثقافيّة والبيانية متشابهة في البلدان المتلقّية والبلدان المساعِدة، لتسهيل نقل التقانة؛ وتكاليف استشاريّة محمولة الكلفة، لتمكين الدعم الطويل الأمد؛ وإحساس بالزمالة؛ ورغبة في التعاون بشكل تامّ.

تحسين التعاون والتنسيق

يجب تنسيق بناء القدرة الإحصائيّة على نحوٍ فعّال داخل البلدان وفي ما بين المانحين على حدّ سواء. وغالباً ما تكون البرامج الإحصائيّة في معظم البلدان النامية، حتى في تلك التي لديها تقاليد إحصائيّة قديمة، غيرَ مركزية بين الوزارات المختلفة خارج المكاتب الإحصائيّة القومية. وتعمل المكاتب الإحصائيّة للوكالات الدوليّة، مثل تلك الموجودة في المقرّ الرئيسيّ للأمم المتحدة والمفوّضيّات الإقليميّة، مع المكاتب الإحصائيّة القومية بشكل رئيسيّ. كما تعمل الوحدات الإحصائيّة الأخرى في الوكالات المانحة المتخصّصة – مثل منظّمة العمل الدوليّة ومنظّمة الأغذية والزراعة ومنظّمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظّمة الصحّة العالميّة – مع نظيراتها القُطْريّة في الوزارات المختصّة. وغالباً ما تدير جهاتٌ مانحة أخرى، متعدّدة الأطراف وثنائيّة في معظمها، التعاونَ التقني من خلال وزارات التعاون التقنيّ أو آليّات مماثلة.

تَطرح هذه الهيكليةُ تحدّياتٍ هائلة أمام التنسيق. فمِمّا لا مفرَّ منه أن تكرّر الجهاتُ المانحة مشاريعَ مماثلة، ذاتَ غايات متداخلة وغير متّسقة؛ وأن تتنافس على الموارد المحلّيّة المحدودة، وتُفرط في تحميل القدرة القُطْريّة. وهناك أيضاً عدمُ ترابطٍ حادٌّ في ما بين النُّظم القُطْريّة، وعدمُ اتصال بين المكاتب الإحصائيّة القُطْريّة والوزارات الأخرى. والنتيجة؟ إنعدامٌ هائل للكفاءة، وبياناتٌ أقلّ قيمةً من المُسوح التي تستخدم تعريفاتٍ وأساليبَ مختلفة، واختلافاتٌ في الإحصاءات القومية والدوليّة.

توفّر أهداف التنمية للألفيّة فرصةً مؤاتية فريدة لإرساء مسؤوليّات واضحة وفعّالة، قُطرياً ودولياً على السواء. مثلاً، يمكن للمكاتب الإحصائيّة القُطْريّة أن تقوم بدور أكثر محوريّةً في تنسيق الإحصاءات القُطْريّة للاحتياجات القُطْريّة والدوليّة؛ كما ينبغي إنشاء آليّات عمليّة لتنسيق المساعدة الدولية ومراقبتها.

ولتنسيق بناء القدرة الإحصائيّة، أنشِئت «الشراكةُ الإحصائيّة للتنمية في القرن الواحد والعشرين»، في سنة 1999. وتربط هذه الشراكةُ بين الإحصائيّين ومستخدمي الإحصاء القطريين والدوليّين في مجهود لتطوير استراتيجيّات خاصّة ببناء القدرة الإحصائيّة والترويج للتعاون الفعّال بين البلدان الفقيرة والغنيّة. ورغم أنّ هذه الشراكة الإحصائيّة جديدة نسبيّاً، فقد تعاملت مع كثير من التحدّيات – محضِّضةً على الحاجة إلى بيانات أفضل، ومعبِّئةً الموارد، ومصمِّمةً أدوات لتقييم القدرة الإحصائيّة وتحديد الأولويّات، ومشجِّعةً البلدانَ على تطوير خطّة طويلة الأمد للتنمية الإحصائيّة.

تقوية أنظمة البيانات الدوليّة

يطرح الطلب المتنامي على الإحصاءات الدوليّة المترابطة والمتّسقة تحدّياً جدّياً. ورغم أنّ الإحصاءات الدوليّة الأقوى تتوقّف على الإحصاءات القُطْريّة الأقوى، فإن ثمة حاجة أيضاً إلى إجراء تغييرات في الوكالات الإحصائيّة الدوليّة؛ إذ عليها أن تزيد قدرتها على الاستجابة لتحدّيات القياس الجديدة، وتوفّر الإحصاءات في وقتها المناسب، وتخفّض الفجوات والتضاربات في البيانات، وتحسّن التعاون مع النظم الإحصائيّة القُطْريّة، وتقوّي التنسيق في ما بينها لتعزيز المعايير والأساليب الدوليّة وضمان الاتّساق بين سلاسل البيانات الدوليّة.

يقوم المجتمع الدوليّ بدورٍ هامّ في التنمية الإحصائيّة بتطبيق المعايير والأساليب والأطُر المتّفق عليها للأنشطة الإحصائيّة. ومن المعالم البارزة تطويرُ – وتبنّي – نظام الحسابات القومية، والمعايير العامّة لنشر البيانات، وإطار تقييم نوعيّة البيانات. وقد ولّدت أهداف التنمية للألفيّة زخماً جديداً لتطوير توجيهات دوليّة جديدة بشأن التصوّرات والأساليب المناسبة لكلّ بلد كي يبني عليها – مثل قياسات الفقر المدقع، والأوضاع المعيشية في الأحياء الفقيرة من المدن. وتعتبر هذه الاحتياجات جوهريةً على نحوٍ خاص، لتلبية احتياجات بلدان الأولويّة القصوى والأولويّة المتقدّمة.

لقد عبّأت أهدافُ التنمية للألفيّة المجتمعَ الدوليّ وحثّت البلدانَ النامية على تحمّل مسؤوليّات بناء القدرة الإحصائيّة. وسوف يتطلّب سدّ الفجوات الإحصائيّة الكبيرة التزاماً وجهداً من الجهات المانحة والبلدان المتلقّية على السواء. فبناء القدرة الإحصائيّة ليس أمراً يمكن تنفيذه نيابة عن البلدان، بل يجب أن تنفّذه بأنفسها. مع ذلك، فإن المساعدة الخارجية جوهريّة.

المصدر: Human Development Report Office based on David 2003; De Vries 2003; Johnston 2002, 2003; UNDP 2002a, 2003e; McEwin 2003; Simonpietri 2003; UN 2002g; World Bank 2002a, 2003d, 2003h

للتنمية. كما أنّ أداء البلدان في هذا الإقليم كان أكثر انسجاماً من كل الأقاليم الأخرى: فباستثناء أفغانستان، لم يشهد أيّ بلد ارتداداً في المؤشّرات الرئيسيّة لأهداف التنمية للألفيّة. مع ذلك، كان هناك بعض التباعد: فقد خفّضت بنغلادش وبوتان معدّلات وفيات الأطفال دون الخامسة بأكثر من ستّ نقاط مئويّة، وخفّضتها نيبال بأكثر من خمس نقاط. وتقلّ الآن نسبة الأطفال الذين يموتون في هذين البلدين قبل سنّ الخامسة عما هي عليه في باكستان، حيث التقدّم أبطأ بكثير. كما أنّ أداء الهند تفاوت بشكل كبير بين الولايات، حيث ازدادت اللاّمساواة بين العديد منها.

- **إفريقيا جنوب الصحراء – مخلّفة وراء الرَّكْب.** على غرار جنوبيّ آسيا، تواجه إفريقيا جنوب الصحراء فقراً هائلاً؛ لكنّها خُلِّفت وراء الرَّكب، على عكس جنوبيّ آسيا. فالركود حاصلٌ في كلّ المناطق وعلى جميع المستويات تقريباً. ولم تنمُ الاقتصاديّات؛ حيث يعيش نصف الأفارقة في فقر مدقع ويجوع ثلثهم، ويموت نحو سدس الأطفال قبل سنّ الخامسة ـ وهو ما كان عليه الوضع قبل عقد من الزمن. وبسبب نموّ السكّان، ازداد عدد المُعانين ازدياداً كبيراً في تسعينات القرن العشرين. لقد تحقّق بعض التقدّم في التعليم، لكنّ معدّل الالتحاق بالتعليم الابتدائي لا يزال 57 بالمئة فقط. وبالإضافة إلى تدنّي معدّلات إكمال الدراسة، لا يُكمل المدرسة الابتدائية سوى ثلث الأطفال في الإقليم. مع ذلك، وفي خضَمّ هذه الصورة الكئيبة للركود والارتدادات، أحرزت بلدان عديدة تقدّماً مثيراً للإعجاب في التسعينات. ففي الرأس الأخضر وموريشيوس وموزمبيق وأوغندا، نما الدخل للفرد بأكثر من ثلاثة بالمئة في العام؛ وأحرزت غانا وموزمبيق بعض أشدّ انخفاضات الجوع في العالم؛ وارتفع معدّل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في بنين بأكثر من 20 نقطة مئويّة. وفي مواجهة فيروس نقص المناعة/ الآيدز، خفّضت 10 بلدان وفياتِ الأطفال بمقدار ثلاثة بالمئة أو أكثر – خفّضتها ملاوي بأكثر من خمس نقاط.
- **أميركا اللاتينيّة ومنطقة الكاريبيّ – توقُّف التقدّم.** في الطرف الآخر من طيف الأقاليم النامية، تقترب مؤشّرات التنمية البشريّة في بلدان أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبيّ من المستويات المحقّقة في البلدان الغنيّة. ومع أنّ التقدّم متواصل في بعض المجالات (التعليم والوفيات دون سنّ الخامسة)، فقد شهدت تسعينات القرن العشرين تباطؤاً في النموّ الاقتصاديّ وزيادات قليلة في الفقر. ونتيجة لذلك، تسدُّ بلدان شرقيّ آسيا بسرعة الفجوةَ في المداخيل التي تفصلها عن أميركا اللاتينيّة، وتقلّ الآن عنها في نسبة الجائعين. ورغم أنّ نموّ الدخل للفرد في معظم بلدان أميركا اللاتينيّة ومنطقة الكاريبي كان بطيئاً في التسعينات، إلاّ أنّ النموّ للفرد في خمسة بلدان كان أكثر من ثلاثة بالمئة في السنة. فيما شهدت تشيلي وغويانا نمواً للفرد يبلغ نحو خمسة بالمئة. وكان هناك تباين كبير بالنسبة إلى الجوع أيضاً: فقد تضاعفت نسبة الجائعين في كوبا ثلاث مرّات تقريباً، من 5 بالمئة إلى 13 بالمئة؛ في حين حقّقت البيرو أكبر الانخفاضات في الإقليم، من 40 بالمئة إلى 11 بالمئة. وهبطت الوفيات دون سنّ الخامسة في بوليفيا (من 12 بالمئة إلى 8 بالمئة) والإكوادور (من 6 بالمئة إلى 3 بالمئة)، بينما لم تشهد باربادوس وجامايكا وسان فنسنت وجزر الغرينادين أيّ تحسّن تقريباً.
- **شرق آسيا والمحيط الهادىء – أداء جيّد في كلّ البلدان.** نما اقتصاد شرقيّ آسيا بنحو ستة بالمئة سنوياً في تسعينات القرن العشرين، في حين هبط الفقر بنحو 15 نقطة مئويّة – وقد تحقّق ذلك بالرغم من الأزمة الماليّة الحادّة التي ضربت المنطقة في 1997–1998. وكان انخفاض الجوع أسرع الانخفاضات في كلّ الأقاليم، حيث هبط من 17 بالمئة إلى 11 بالمئة – ويقلّ الآن عما هو عليه في الدول العربيّة أو أميركا اللاتينيّة ومنطقة الكاريبي. وصار الالتحاق بالتعليم الابتدائيّ الشامل وإكماله في المتناول الآن، كما انخفضت الوفيات دون سنّ الخامسة بشكل كبير. وكان للصين دور محوريّ في نجاح الإقليم، إذ تُشكّل نحو 70 بالمئة من سكّان شرقيّ آسيا؛ حيث يبلغ تعداد سكّانها 1.2 بليون نسمة (يُبحث نجاح الصين وتوزيعه غير المتساوي لاحقاً في هذا الفصل). ومن قصص النجاح الأخرى، ارتفاع معدّلات الالتحاق بالمدارس في جمهوريّة لاو الديموقراطيّة الشعبيّة، وانخفاض معدّلات الوفيات دون سنّ الخامسة في إندونيسيا. مع ذلك، لم يتمتّع الكثير من البلدان في الإقليم بتقدّم مماثل في التسعينات. فقد كان نموّ المداخيل بطيئاً في الفليبين – وسلبيّاً في بروناي دار السلام ومنغوليا وجزر سليمان وفانواتو. وارتفعت معدّلات الوفيات دون سنّ الخامسة نقطتين مئويّتين في كمبوديا.
- **وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة – ازدياد الفقر وتدنّي العمر المتوقّع.** أنهى سكّان وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة تسعينات القرن العشرين وقد تراجعت حالهم الصحّيّة وتدنّت متوسّطات مداخيلهم عما هي عليه عند سكّان أميركا اللاتينيّة ومنطقة الكاريبي. وترجع هذه الاتجاهات السلبيّة إلى ثمانينات القرن العشرين، لكنّ البيانات المتعلّقة بالتسعينات تعطي فكرة عن حجم التراجع: فقد تضاعف عدد الفقراء أكثر من ثلاث مرّات ليصل إلى 100 مليون نسمة تقريباً – 25 بالمئة من سكّان الإقليم[2]. وتروي تجربة

في الرأس الأخضر وموريشيوس وموزمبيق وأوغندا نما الدخل للفرد بأكثر من ثلاثة بالمئة في العام، وأحرزت غانا وموزمبيق بعض أشدّ انخفاضات الجوع في العالم

الإطار 2.1

بناء القدرة الإحصائيّة - مطلبٌ لا سابق له، فرصةٌ مؤاتيةٌ عاجلة

أوضحت أهدافُ التنمية للألفيّة الحاجةَ إلى إحصاءاتٍ ذات صلة، يُعوَّل عليها وتكون في وقتها المناسب؛ من أجل وضع السياسات، ومساءلة صانعي القرار، ومراقبة التقدّم، وتقييم النتائج. ولكنْ رغم التحسّن الكبير الذي طرأ في السنوات الأخيرة، لا تزال تلبيةُ مطلب البيانات الأساسيّة بشأن التنمية البشريّة تشكّل تحدّياً عالمياً رئيسياً.

ومع أنّ وضع البيانات يختلف باختلاف البلدان النامية، فإنّ قاعدةَ بياناتِ مؤشّرات الألفيّة (أنظر http://millenniumindicators.un.org) المستندةَ إلى إحصاءات قُطْرية جمعتها أو قدّرتها وكالاتٌ دوليّة للبيانات – تكشف عن بواطن الأمور. فليست هناك فقط فجواتٌ بارزة في كل مؤشّر تقريباً، وإنما أيضاً مشكلات واسعة المدى في الصلة والدقّة والاتّساق والموثوقيّة. على سبيل المثال:

- يُبنى العديدُ من المؤشّرات المنتقاة لأهداف التنمية للألفيّة على البيانات المتوفّرة – وليس بالضرورة على البيانات الأكثر ملاءمة للأهداف. من الأمثلة على ذلك، مؤشّر الدولار الواحد في اليوم؛ وهو أكثر مقاييس الفقر المطلق إثارةً للنقاش (أنظر الإطار 2.3). ومثلٌ آخر هو مؤشّر فرصة الحصول المستدام على العقاقير الجوهرية المحمولة الثمن؛ حيث من الصعب قياس إمكانيّة الحصول، وقدرة الشراء، بدقّة. في هذه الأثناء، لم تطوَّر بعد كلياً القياساتُ الملائمة للغاية المتعلقة بساكني الأحياء الفقيرة (وهذه الغاية هي جزء من الهدف السابع).
- لا يمتلك كثير من البلدان بيانات للأعوام 1990–2001 بالنسبة إلى مؤشّرات فقر المداخيل، والصحّة، وانعدام المساواة بين الجنسين، والعمالة، والبيئة – وقلّة منها لديها بيانات عن الاتجاهات في تلك الفترة (أنظر الجدول).
- تستند بعض البيانات. كتلك المتعلّقة بوفيات الأمهات وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الآيدز/السِّيدا) – إلى سجلّات حيويّة غير كاملة أو دراسات استطلاعية (مُسُوح) غير تمثيليّة؛ ولذا فإنها تخضع لكثير من انعدام اليقين. وحتى عندما تتوفّر البيانات عن فترات متعدّدة، فإنها غالباً ما تكون غير قابلة للمقارنة، بسبب التغيّرات في التعريف والمنهج والتغطية.

وعبر إنشاءِ طلبٍ طويل الأمد على البيانات، تتحدّى أهداف التنمية للألفيّة المؤسّساتِ القُطْريّة والدوليّة للذهاب إلى أبعد من الاستجابات على الأمد القصير، وبناء أنظمةٍ وقدرات إحصائيّة سليمة مستدامة. فما الذي ينبغي عمله – أو عمله بطريقة مختلفة – لتحقيق تلك الغايات؟

تنشئة مطلب قومي

ثمة عدد كبير جداً من البلدان العالقة في أشراك دائرة الطلب المتدنّي على الإحصاء والموارد المتدنّية للإحصاءات، بسب افتقارها إلى تقدير أهمّيّة الإحصاءات في دعم صنْع القرار المبني على المعرفة؛ مما يؤدّي إلى عدم كفاية الامداد. ومثل هذه البلدان لا تجمع البيانات بشكل روتيني؛ وكثيرٌ منها لم يجرِ إحصاءٌ للسكّان في السنين العشر الماضية؛ وتتخلّف إلى حدٍّ بعيد في تبنّي المعايير والمناهج الإحصائيّة الحديثة. كما أنها ذات قدرة محدودة على تحليل الإحصاءات ونشرها، مما يُثني عن استخدام البيانات في تحليل السياسات القُطْريّة.

يجب ازدياد الطلب على البيانات إذا أريد للنظم الإحصائيّة القُطْريّة أن تكسر هذه الدائرة من تدنّي الأداء وتدنّي التمويل. كما يجب أن تقوّي جهودُ زيادة امداد البيانات قدرةَ الحكومات والجمهور عامّة على استخدام البيانات بفعّاليّة. ومع أنّ مِلْكيّة البلد والتزامه دوراً حاسماً في هذه الجهود، فمن الممكن للمجتمع الدوليّ أن يساعد عبر:

- الحضّ على أهمّيّة الإحصاءات والأنظمة الإحصائيّة القُطْريّة أن تكسر هذه الدائرة من تدنّي الأداء وتدنّي التمويل. كما يجب أن تقوّي جهودُ زيادة امداد البيانات قدرةَ الحكومات والجمهور عامّة على استخدام البيانات بفعّاليّة. ومع أنّ مِلْكيّة البلد والتزامه دوراً حاسماً في هذه الجهود، فمن الممكن للمجتمع الدوليّ أن يساعد عبر: في دعم الحكم الفعّال وتمكين الشعب. وتشمل الفرص الهامّة عمليّاتٍ لتطوير أوراق استراتيجيّة لتخفيض الفقر وتقارير التنمية البشريّة القُطْريّة وتقارير البلد المتعلّقة بأهداف التنمية للألفيّة التي تشدّد على الحاجة إلى المراقبة والتقييم.
- استخدام البيانات الموجودة على نحوٍ أفضل لتلبية الطلبات القصيرة الأمد على برامج معيَّنة، وتوظيف استثمارات طويلة الأمد في النُظم الإحصائيّة.
- تدريب المحلّلين الإحصائيّين ومديري النظُم الإحصائيّة، وتصميم أدوات جديدة لجمع البيانات، وزيادة فرص الوصول إلى البيانات؛ عبر دعم نشر البيانات وتحليلها، وتشجيع استخدام التقانة الموجودة لتخفيض التكاليف، وجعل البرامج الإحصائيّة القوميّة أكثرَ فعّاليّة.

تحسين الاستراتيجيّات والأنظمة القُطْريّة

لتضييق فجوات البيانات في البلدان النامية، لا سيّما بالنسبة إلى الفقر والصحّة والتعليم، أجرت الوكالاتُ الدوليّة مُسُوحاً متنوعة للأسَر المعيشية. وقد وفّرت هذه المُسُوح – بما فيها المُسوح الديموغرافيّة والصحّيّة والمُسوح العنقودية المتعدّدةُ المؤشّرات ومُسوح قياس مستويات المعيشة واستبياناتُ مؤشّر الرفاه الأساسيّ – بياناتٍ جوهرية عن الخصائص والاتجاهات الاجتماعيّة الاقتصاديّة؛ وبخاصّة بين الفقراء.

ولكن عندما تُجرى مُسُوحٌ مماثلة في بلدان ذات موارد مقيّدة، فإنها تكون في بعض الأحيان مدفوعة باحتياجات خارجيّة قصيرة الأمد وأولويّات محلّيّة مشوَّهة؛ ولا تقدّم تحسّنات مستدامة للبنية التحتيّة الإحصائيّة المحلية. ومع أنّ الأنظمة الإداريّة تستطيع توفير سلاسلَ زمنيّةً مفصّلة وبيانات متفرّقةً للتخطيط القومي، فإنّها تتطلّب استثمارات طويلةَ الأجل وغالباً ما يتمّ تجاهُلُها.

يتطلّب تعزيزُ تطويرِ نُظُم إحصائيّة مستدامة، وتقليلُ تشوّهات الأولويّات والمحصّلات، إجراء جمع البيانات وتحليلها في إطار الاستراتيجيّات الإحصائيّة القومية. كما يجب رصف هذه الاستراتيجيّات على نحوٍ وثيق إلى جانب السياسات القومية والأولويّات المتّفَقُ عليها للنُظم الإحصائيّة.

وقد حسّنت بلدان إفريقيّة متعدّدة في السنوات الأخيرة قدرتها الإحصائيّة بشكلٍ بارز، عبر استخدام المطالب القومية لتوجيه جهودها في التنمية الإحصائيّة. فأعادت أوغندا هيكلة وكالتها الإحصائيّة، مما مكنّها من إدارة مطالب مستخدمي المعلومات وتلبيتها على نحوٍ أفضل. وفي ملاوي، زادت استثماراتُ الحكومة والجهاتِ المانحة في مُسُوح الأسَر وتحليل البيانات من فهم الفقر – الأمر الذي أنتج خرائطَ للفقر، وخطّاً للفقر متّفقاً عليه، وصوراً بيانيّة شاملة عن الفقراء.

مسْحٌ دوليّ للفقر

تُسلّط أهداف التنمية للألفيّة الضوءَ على مجالات تحتاج فيها النُظم الإحصائيّة القومية إلى تحسينات جذريّة. وتحتاج بلدان عديدة، بما فيها ذات الأولويّة القصوى والأولويّة المتقدّمة التي تمّ تحديدها في هذا التقرير، إلى مساعدة واسعة في إعداد مُسُوح منتظمة للدخل والاستهلاك؛ وبخاصّة لتقييم الفقر المدقع والظروف

يتبع في الصفحة التالية

فجوات البيانات الكبيرة حتى في المؤشّرات الأساسيّة للتنمية البشريّة: البلدان التي تفتقر إلى البيانات، 1990-2001

المؤشّر	البلدان المفتقرة إلى بيانات الاتجاهات	البلدان المفتقرة إلى أي بيانات
أطفال ناقصو الوزن لأعمارهم	100	22
نسبة صافية للالتحاق بالمدارس الابتدائية	46	17
أطفال يصلون إلى الصفّ الخامس	96	46
ولادات يشرف عليها عاملون صحّيّون مَهَرة	100	19
نسبة النساء العاملات بأجر في غير الزراعة	51	41
انتشار فيروس نقص المناعة بين الحوامل في سنّ 15 إلى 24 في مناطق حضريّة رئيسيّة	100	91
السكّان الذين لديهم فرصة الوصول المستدام إلى مصدرِ مياه محسّن	62	18
السكّان الذين يعيشون بأقلّ من دولار واحد في اليوم	100	55

ملاحظة: تشير البيانات إلى بلدان نامية وبلدان في وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة. ويُعرّف البلد بأنّ لديه بيانات اتجاهيّة إذا توفّرت نقطتا بيانات على الأقلّ – واحدة في 1990–1995 وواحدة في 1996–2001 – والنقطتان متباعدتان ثلاث سنوات على الأقلّ.

المصدر: UN 2003c

الانتقال إلى اقتصاديّات السوق قصة منطقتين – وسط أوروبا وشرقها من جهة ورابطة الدول المستقلّة من جهة ثانية. فقد حقّق بعض البلدان في وسط أوروبا وشرقها تقدّماً ملحوظاً منذ أواخر تسعينات القرن العشرين، وأصبحت تشيكيا والمجر وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا على وشك الانضمام إلى الاتحاد الأوروبيّ. والتحدّي الآن هو تكرار هذه النجاحات في بلدان رابطة الدول المستقلّة التي تكافح للتقدّم إلى الأمام، حيث أنهت البلدان السبعة في الرابطة – أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وقيرغيستان ومولدوفا وطاجيكستان وأوزبكستان – تسعينات القرن العشرين بمداخيل تقرب من تلك المحقّقة في أقلّ الدول نموّاً.

- **الدول العربيّة – الفجوات المتمادية.** حسّنت المداخيل المرتفعة للدول العربيّة أوجهاً عديدة في التنمية البشريّة منذ سنة 1970. مع ذلك، ومن بين كل الأقاليم، توجد في الدول العربيّة أوسعُ الفجوات بين المداخيل والأوجه الأخرى للتنمية البشريّة. فبالرغم من تضييق الفجوات في التحاق الجنسين بالمدارس، لا تزال اللاّمساواة بين الجنسين تمثّل مشكلة: في البلدان ذات البرلمانات، لا تشغل النساء أكثر من خمسة بالمئة من المقاعد[3]. كما تشكّل الحقوق السياسيّة والمدنيّة أعظم التحدّيات. في عام 1999، كانت هناك أنظمة انتخابيّة متعدّدة الأحزاب في أربعة بلدان فقط من البلدان السبعة عشر التي تتوفّر فيها بيانات[4]. مع ذلك، ورغم الركود الاقتصاديّ، حقّق كلٌّ من لبنان والسودان وتونس في تسعينات القرن العشرين نموّاً سنوياً يزيد على ثلاثة بالمئة؛ وخفّضت الكويت نسبة سكّانها الجياع من 22 بالمئة إلى 4 بالمئة؛ وحقّقت مصر أكبر انخفاض في معدّلات الوفيات دون سنّ الخامسة، من 10 بالمئة إلى 4 بالمئة. لكنّ البلدان الأخرى تتخلّف عن اللحاق بالرّكب. ففي العراق، تضاعفت معدّلات الوفيات دون سنّ الخامسة ثلاث مرّات تقريباً في التسعينات، لتبلغ 13 بالمئة. كما كابدت بلدانٌ تواجه ظروفاً أقلّ تطرّفاً: ففي اليمن، قفزت نسبة الأطفال المصابين بنقص الوزن من 30 بالمئة في سنة 1992 إلى 46 بالمئة في سنة 1997[5].

تثير الأسئلة المتعلّقة باللامساواة في المداخيل بعض أكثر الجدالات الخِلافيّة على المسرح الدوليّ، وتتوقّف الأجوبة على كيفيّة طرح الأسئلة

الرسم 2.2

المقارنة بين وفيات الأطفال في بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي والأقاليم النامية: اللاّمساواة آخذةٌ في التنامي، 1990 إلى 2001

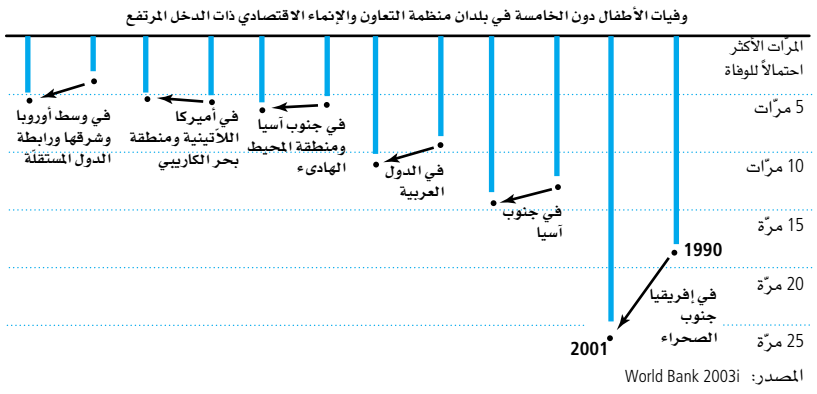

المصدر: World Bank 2003i

الفجوات بين البلدان الغنيّة والفقيرة: تجاوُز اللاّمساواة في الدخل وحده

تثير الأسئلة المتعلّقة باللامساواة في المداخيل بعض أكثر الجدالات الخِلافيّة على المسرح الدوليّ، وتتوقّف الأجوبة على كيفيّة طرح الأسئلة. بل حتى عندما تبدو الأسئلة متماثلة، يمكن أن تكون الأجوبة مختلفة جدّاً (الإطار 2.2)؛ حيث ينظر الناس إلى البيانات بشأن اللامساواة في المداخيل مثلما ينظرون إلى مؤشّر سوق الأسهم لقياس أداء العالم: هل تسير الأمور على المسار الصحيح؟ وهل يكفي ما يُعمل؟ مع ذلك، يشير الجدل بشأن اللامساواة في المداخيل إلى أكثر بقليل من كيفيّة وصول الاقتصاديّين والإحصائيّين إلى كثير من الأجوبة عن الأسئلة نفسها في الظاهر.

إقترح أمارتيا سن، الفائز بجائزة نوبل، التفكيرَ بتأنٍّ في ما يُقصد باللامساواة[6]. فالنظر إلى اللاّمساواة في المداخيل وحدها يمكن أن يحجب اللاّمساواة في الحياة والقدرات البشرية وكيفيّة تغيّرها. ولكنّ كثيراً ما يكون من الصعب فهم كيفيّة تغيّر الفجوات بين الأغنياء والفقراء وبين الأقاليم الغنيّة والفقيرة في مجالات مختلفة عن المداخيل، لأنّ لمعظم المؤشّرات الأساسيّة للتنمية البشرية حدوداً في ذروتها. فعندما يكون كلُّ الأطفال تقريباً في المدارس، وكلُّ البالغين مُلمّين بالقراءة والكتابة، ومتوسّطُ العمر المتوقَّع مقترباً من حدوده البيولوجيّة، لا تستطيع البلدان إحراز أيِّ تقدّم إضافي يُذكر. وفي حين تستطيع البلدان الغنيّة التحسّن قليلاً بحسب هذه المؤشّرات، فإنّ أيّ تحسّن تحرزه البلدان الفقيرة يمثّل تخفيضاً للاّمساواة.

يمكن للأمور أن تواصل تحسُّنَها، حتى وإن لم يستطع بلدٌ ما إحراز أيّ تقدّم إضافي في دليل التنمية البشريّة الأساسيّ. فمن الممكن أن تصبح نوعيّة التعليم أفضل، وأن تُحسّن الرعايةُ الصحّيّة حياةَ الناس على نحوٍ جذريّ بوسائل لا تنعكس في بيانات العمر المتوقَّع. فقد تخبِّىء مستويات الدخل وراءها وظائف أكثر متعةً ومزيداً من أوقات الفراغ، وقد تحظى النساء بسلطة في المنزل ومكان العمل. و تقع مثل هذه المؤشّرات على حدود القياس في التنمية البشريّة. ومن خلالها يتمّ تحديد الكثير من التغيُّرات التي يشهدها انعدام المساواة في غير الدّخل.

الإطار 2.2

ما الذي يحدث مع اللاّمساواة العالميّة في الدخل؟ مستوياتٌ غرائبيّة واتجاهاتٌ تباسيّة

أشار **تقرير التنمية البشريّة 2002** إلى أنّه رغمَ كون تعريف اللاّمساواة العالميّة في الدخل مبهماً واتجاهاتها غامضةً، فإن ثمة إجماعاً واسع النطاق على مستوياتها الغرائبيّة؛ وهو أمر لم يتغيّر. فقد ازدادت اللامساواة في توزيع المداخيل بين سكّان العالم (حيث بلغ مُعامِل جيني 0.66) عمّا هي عليه في أكثر البلدان لامساواةً (على سبيل المثال، يبلغ مُعامِل جيني للبرازيل 0.61). (مُعامِل جيني هو قياسٌ للاّمساواة في الدخل يتراوح بين صفر، الذي يشير إلى المساواة التامّة؛ وواحد، الذي يشير إلى اللامساواة التامّة). ويتلقّى أغنى خمسة بالمئة من سكان العالم 114 ضعفَ الدخل لأفقر خمسة بالمئة، كما يوازي دخل أغنى واحد بالمئة دخلَ أفقر سبعة وخمسين بالمئة. ويحصل أغنى خمسة وعشرين مليون أميركيّ على دخلٍ يساوي ما يحصل عليه نحو ألفَيّ مليون فقير في العالم. (Milanovic 2002، ص 51–92).

إنّ رصد اللامساواة في المداخيل واحتواءها ضروريّان لا لزيادة الفرص المؤاتية أمام أكبر قدر ممكن من الناس فحسب، وإنّما أيضاً لتخفيض الاحتكاك الاجتماعيّ في المناطق التي ترتفع فيها اللامساواة (الحضريّة عادةً). وفيما تتعمّق العولمة ويصبح الوصول إلى المعلومات أقلّ تكلفة وأوسع توفّراً، يزداد الوعي باللامساواة العالميّة. فالناس ما عادوا يقارنون أنفسَهم بمواطنيهم فحسب، بل يدركون أيضاً الفجواتِ الدوليّة؛ ممّا يجعل التفاوتَ بين البلدان مضِرّاً – ومخطِراً – على نحوٍ متزايد. ولخفض التوتّرات المتنامية، فمن الأهمية بمكان أن يَرفع مدُّ التنمية كلَّ القوارب.

تتفاوت النتائج بشأن اللامساواة العالميّة إلى حدٍّ كبير، تبعاً للنهج المستخدَم في تحليلها. ويمكن حساب اللامساواة بين البلدان (باستخدام متوسطّ المداخيل القومية)، وبين سكّان العالم (بصرف النظر عن الحدود القومية)، وبين سكّان البلدان نفسها.

اللاّمساواة بين البلدان

تُقاس اللامساواة الدوليّة عموماً بمقارنة حصة الفرد من المداخيل القومية. والبلدان التي كانت ذاتَ الدخل الفرديّ الأعلى في أوائل القرن التاسع عشر، لا تزال البلدانَ الأغنى في يومنا هذا؛ مما يشير إلى الاستمرار في هيكلية اللامساواة الدوليّة.

في سنة 1820، كان دخل الفرد في غرب أوروبا 2.9 مرّة دخْل نظيره في إفريقيا – و13.2 مرّة في سنة 1992 (Maddisson 2001). في تسعينات القرن العشرين، ارتفع الدخل الفرديّ في بلدان منظّمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ العالية الدخل ارتفاعاً بطيئاً، ولكن بانتظام؛ في حين أن بلداناً انتقالية عديدة في وسط أوروبا وشرقها، وبخاصة رابطة الدول المستقلة، وأجزاء عديدة من إفريقيا جنوب الصحراء وبعض بلدان أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبيّ شهدت ركوداً اقتصاديّاً. في الوقت نفسه، حقّقت البلدان النامية الكثيفة السكّان، مثل الصين والهند، نموّاً متسارعاً.

نتيجة لذلك، أخذ متوسّط المداخيل يتقارب ضمن مجموعة البلدان الغنيّة، في حين أنّ النمط متفاوت في البلدان النامية. ولكن عندما تُرجَّح بيانات الدخل بعدد السكّان – للحصول على الأهمّيّة النسبيّة لأداء كلّ بلد – يبدو متوسّط المداخيل بين البلدان أنه آخذ بالتقارب. وتدفع البلدان الكثيفة السكّان مثلَ هذه الاتجاهات: فالصين والهند، المتناميتان بسرعة، تلحقان بأنحاء من العالم الصناعيّ، مثل أميركا الشماليّة وغرب أوروبا.

اللامساواة بين سكّان العالم

حاولت بعض الدراسات تحديد اتجاهات اللامساواة الحقيقيّة – أي توزيع الدخل بين المواطنين في العالم، بصرف النظر عن الحدود القومية. وتوحي مُسوح الدخل، عندما تُقاس على هذا النحو، بأنّ اللامساواة العالميّة ازدادت بين سنتَيّ 1987 و1993. وكانت القوى الرئيسيّة المؤدية إلى هذا التفاوت:

- توسُّع فجوة الدخل بين السكّان الأفقر والأغنى بسبب تباطؤ النموّ في المداخيل الريفيّة في البلدان الآسيويّة الكثيفة السكّان بالنسبة إلى البلدان الغنية في منظّمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ.
- ازدياد سرعة التقدّم في المناطق الحضريّة في الصين بالنسبة إلى المناطق الصينية الريفيّة وإلى الهند.
- تقلُّص مجموعة الدخل المتوسّط في العالم (Milanovic 2002)، ص 51–92).

لكنّ هذه الاستنتاجات ليست متينة كلّياً بسبب قِصَر الإطار الزمنيّ واستخدام معدّلات معادل القوّة الشرائيّة، وهي غالباً ما تكون غير ملائمة ولا تعكس اختلافات الأسعار الدوليّة بدقّة (أنظر الإطار 2.3).

باستخدام منهجيّات بديلة، توصّل محلّلون آخرون إلى استنتاجات أكثر تفاؤلاً توحي بتقارب المداخيل الفرديّة في العالم: أي أنّ الفجوة سنة 1995 عادت إلى مستوى سنة 1950، بعد أن بلغت ذروتها سنة 1970 (Dollar and Kraay 2002, pp. 120-33; Bhalla 2002; Sala-i-Martin 2002). ومن العوامل المحرّكة في هذا النقاش، قياس اللامساواة المستخدَم للتوصّل إلى الاستنتاجات؛ إذ يُظهر أنّ المداخيل تتقارب عندما تُقاس باستخدام مؤشّرات مختصَرة أحاديّة مثل مُعامِل جيني. (يعطي مُعامِل جيني، بسبب كيفيّة بنيته، ثقلاً أكبر للمجموعات ذات الدخل المتوسّط وثقلاً أقلّ لطرفي النقيض). مع ذلك، فإن ثمة فجوةً آخذة بالتوسّع دون شكّ في العقود الأخيرة بين مداخيل الأكثر غنى والأكثر فقراً.

اللامساواة بين السكّان في البلدان نفسها

إنّ اللامساواة القُطْريّة هي المفهوم المستخدَم للتحليل على مستوى البلد؛ وهو مفهوم ملائم لتحليل العلاقة بين سياسات البلد – عادةً، الانفتاح الاقتصاديّ أو إجراءات إعادة التوزيع – وتوزيعه للدخل.

ويبدو أنّ اللامساواة في الموجودات، ولا سيّما الدخل، تتزايد في كثير من البلدان. وقد حاولت دراسات عديدة تحديدَ اتجاهات توزيع الدخل مع الوقت وعبر عيّنات كبيرة من البلدان. ويقدّر كورنيا وكيسكي (2001) بأنّ اللامساواة ازدادت بين ثمانينات القرن العشرين وأواسط – إلى أواخر – التسعينات في 42 من 73 بلداً ذات بيانات تامّة وقابلة للمقارنة. ولم يشهد سوى 6 من 33 بلداً نامياً في العيّنة (باستثناء البلدان الانتقاليّة) تراجعاً في اللاّمساواة، في حين شهد 17 بلداً زيادة فيها. بعبارة أخرى، يتزايد تركُّز السيطرة على الموجودات والموارد ضمن الحدود القُطْريّة في أيدي أقليّة من الناس.

ومع أنّ الحالة ليست كذلك في كلّ هذه البلدان، فقد بدأت اللامساواة تزداد إبّان أزمة الديون في أوائل ثمانينات القرن العشرين (Kanbur and Lustig 1999). ومنذ ذلك الحين ارتفعت اللامساواة، لا سيّما في رابطة الدول المستقلّة وجنوبيّ شرق أوروبا؛ كما أنها لا تزال مرتفعة جدّاً في كثير من بلدان أميركا اللاتينيّة. وإذا ما استمرّت هذه الارتفاعات الحادّة في اللامساواة، فقد تكون لها تأثيرات رهيبة على التنمية البشريّة والاستقرار الاجتماعيّ (بما في ذلك معدّلات العنف والجريمة؛ أنظر: Fajnzylber, Lederman and Loayza 1998 and Bourguigon 2001)

المصدر: Ravallion 2002; Schultz 1998, pp. 307–44; Korzeniewicz and Moran 1997, pp. 1000–39; Sprout and Weaver 1992, pp. 237–58; Maddison 2001; Milanovic 2002, pp. 51–92, 2003; Dollar and Kraay 2002, pp. 120–33; Kanbur and Lustig 1999; Bhalla 2002; Sala-i-Martin 2002; Cornia and Kiiski 2001; UNDP 2002e; Fajnzylber, Lederman and Loayza 1998; Bourguignon 2001.

مع ذلك، لا تنخفض اللاّمساواة في المؤشّرات الأساسيّة للتنمية البشريّة دائما. على سبيل المثال، أنه في حين احتدام النقاش حول ما إذا كانت اللاّمساواة في المداخيل بين البلدان الغنيّة والفقيرة تزداد أم لا، ازدادت اللاّمساواة سوءًا في وفيات الأطفال بشكل لا لبْس فيه. ففي أوائل تسعينات القرن العشرين، كان احتمال وفاة الأطفال دون سنّ الخامسة في إفريقيا جنوب الصحراء أكثر من 19 ضعفاً ممّا هو عليه في البلدان الغنيّة – وهو اليوم 26 ضعفاً (الرسم 2.2). ومن بين كل الأقاليم النامية، لم تشهد سوى أميركا اللاتينيّة ومنطقة الكاريبي أيّ تراجُع في العقد الماضي مقارنةً بالبلدان الغنيّة؛ إذ لا يزال احتمال وفاة الأطفال دون الخامسة يزيد بنحو خمسة أضعاف.

إرتدادات التنمية البشريّة في تسعينات القرن العشرين

كانت تسعينات القرن العشرين أفضل السنين وأسوأها بالنسبة إلى التنمية البشريّة. فقد شهد بعض الأقاليم والبلدان تقدّماً لا سابق له، فيما شهد بعضها الآخر ركوداً أو ارتداداً. والأشدُّ إدهاشاً هو مدى الركود والارتدادات – مدًى لم تشهده العقود السابقة.

لا يتّضح ذلك من معاينة غايات أهداف التنمية للألفيّة فحسب، وإنما أيضاً من دليل التنمية البشريّة والقياس المختصَر للأبعاد الرئيسيّة للتنمية البشريّة (أنظر المَعلَم 2.2). ففي المعتاد يتحرّك المؤشّر صعوداً بشكل ثابت، ولكنْ ببطء عادة؛ لأنّ تغيُّر ثلاثة من مكوّناته الرئيسيّة – وهي الالمام بالقراءة والكتابة ومعدّلات الالتحاق بالمدارس والعمر المتوقَّع – يستغرق وقتاً طويلاً. لذا، فإن هبوط دليل التنمية البشريّة يشير إلى أزمة؛ حيث تستنزف الأمم عنصرَها الأساسيّ للتنمية – البشر، الذين هم ثروتها الحقيقيّة.

تباطؤ التنمية البشريّة

رغم أنّ متوسّط المداخيل ارتفع وهبط مع الوقت، فقد أظهرت التنمية البشريّة تاريخيّاً تحسّناً مستداماً، لا سيّما عندما تقاس بدليل التنمية البشريّة. ولكن كما أشيرَ سابقاً، شهدت تسعينات القرن العشرين ركوداً وتدهوراً لا سابق لهما؛ مع انخفاض دليل التنمية البشريّة في 21 بلداً. ولا يوجد لدى كثير من هذه البلدان ما يكفي من البيانات لحساب دليل التنمية البشريّة قبل سنة 1990؛ لذا، فليس ثمة مجال لمعرفة ما إذا كانت أدلّة التنمية البشريّة فيها قد هبطت أيضاً في الثمانينات. ومن بين 114 بلداً تتوفّر لديها بيانات منذ سنة 1980، انخفضت أدلّة التنمية البشريّة في أربعة بلدان فقط خلال الثمانينات – بينما شهد 15 بلداً تراجُعات في التسعينات (الجدول 2.1). ويمكن إرجاع جانب كبير من التراجع في التسعينات إلى انتشار فيروس نقص المناعة/الأيدز، الأمر الذي خفّض متوسِّط العمر المتوقَّع وأدّى إلى انهيار المداخيل، وبخاصّة في رابطة الدول المستقلّة.

نتيجة لذلك، يحدث تباطؤ في تقدّم دليل التنمية البشريّة بعد ازدياد مطّرد منذ أواسط سبعينات القرن العشرين. وحدث التباطؤ الأكبر في بلدان وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة، لا سيّما في الثمانينات والنصف الأول من التسعينات. وكان العديد من هذه البلدان قد بدأ بالفعل هبوطاً حلزونيّاً في أواسط الثمانينات، وتراجع متوسّط دليل التنمية البشريّة للإقليم بين عاميّ 1990 و 1995. وفي إفريقيا جنوب الصحراء، تباطأ النموّ الإجماليّ في دليل التنمية البشريّة فحسب، مع أن بعض البلدان عانى من تراجُع رهيب (الرسم 2.3).

الجدول 2.1

بلدان شهدت هبوطاً في دليل التنمية البشرية، ثمانينات القرن العشرين وتسعيناته

الفترة	العدد	البلدان
1990-1980	4	جمهورية غويانا الديموقراطية؛ رواندا؛ زامبيا؛ الكونغو
2001-1990	21	الإتحاد الروسيّ؛ أرمينيا[a]؛ أوكرانيا[a]؛ بوتسوانا؛ بوروندي؛ بيلاروس[a]؛ تانزانيا[a]؛ جمهورية إفريقيا الوسطى؛ جمهورية الكونغو الديموقراطية؛ جنوب إفريقيا؛ زامبيا؛ زيمبابوي؛ سوازيلاند؛ طاجيكستان[a]؛ كازاخستان[a]؛ الكاميرون؛ كوت ديفوار؛ الكونغو؛ كينيا؛ ليسوتو؛ مولودوفا

ملاحظة: بناءً على عيّنة من 113 بلداً فيها بياناتٌ كاملة.
a بلدٌ ليست لديه بيانات لدليل التنمية البشرية عن السنوات 1980-1990، ولذا فإن الهبوط في دليل التنمية البشرية ربّما يكون قد بدأ قبل 1990.
المصدر: جدول المؤشرات 2.

فشل النموّ الاقتصاديّ

يكمن فشل النموّ الاقتصاديّ خلف اضطراب دليل التنمية البشريّة وعدم قدرة كثير من البلدان والأقاليم على تخفيض فقر المداخيل والفقر البشريّ (الرسم 2.4). ونادراً ما ينخفض فقر المداخيل في الاقتصاد الراكد، هذا إن انخفض على الإطلاق؛ كما أنّ الأقاليم الأسرع في النموّ الإقتصاديّ كانت أيضا الأكثر تخفيضاً لفقر المداخيل (الجدول 2.2). ويوفّر هذا الأمر رسالةً واضحة، هي أنّ النموّ الاقتصاديّ حيويّ لتخفيض فقر المداخيل؛ لكنّ الرابط بعيدٌ عن كونه تلقائيّاً. فقد ازداد الفقر في إندونيسيا وبولندا وسريلانكا في تسعينات القرن العشرين رغم النموّ الاقتصاديّ (الرسم 2.5). (يبحث الفصل الثالث في النموّ الداعم للفقراء وكيفيّة تحقيقه).

مع ثبات مستويات اللاّمساواة، يحتاج البلد إلى النموّ بمقدار ثلاثة بالمئة أو أكثر سنويّاً لكي يضاعف مداخيله في جيل واحد – مثلاً من دولار واحد في اليوم إلى دولارين في اليوم. مع ذلك، فمن بين 155 بلداً تتوفّر عنها بيانات، لم يحقّق سوى 30 بلداً نموّاً سنويّاً يزيد على ثلاثة بالمئة في تسعينات القرن العشرين. من بين الباقي، شهد 54 بلداً هبوطاً في متوسّط المداخيل، وقلّ النموّ الاقتصاديّ السنويّ في 71 بلداً عن ثلاثة بالمئة.

الرسم 2.3

نكسات التنمية البشرية

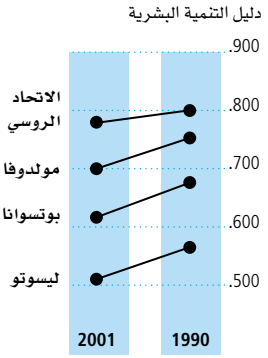

المصدر : جدول المؤشرات 2.

الرسم 2.4

النمو السريع هو الاستثناء - مع بلدان كثيفة السكّان تُحسِن صُنْعاً

معدّل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، 1990-2001

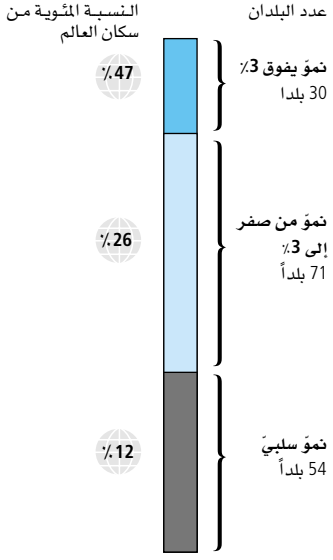

المصدر : جدول المؤشرات 12.

ما هي عواقب هذا الأداء الكئيب للنموّ؟ عند منقلب الألفيّة، كان أكثر من 1.2 بليون نسمة يكافحون للعيش بأقلّ من دولار واحد في اليوم – وأكثر من ضعفهم، أي 2.8 بليون، بأقلّ من دولارين في اليوم. ولا يعني العيش بدولار واحد قدرةَ الحصول على ما يمكن أن يشتريه الدولار عند تحويله إلى العملة المحلّيّة، بل معادل ما يشتريه الدولار في الولايات المتحدة : مثل جريدة أو بطاقة رحلة محليّة في حافلة أو كيس من الأرُزّ.

يحتدم الجدل بشأن سلامة بيانات فقر الدولار الواحد في اليوم، المستقاة من البنك الدوليّ، لأنّ حسابها حافل بالمشاكل المفهوميّة والعمليّة. ويعتقد بعض الخبراء أنّها تقريبيّة لكنها معقولة، بينما يعتقد غيرهم أنّها تكشف القليل عن فقر المداخيل واتجاهاته (الإطار 2.3).

أيّاً تكن الحالة، فالبيانات تكشف أنّ نسبة سكّان العالم الذين يعيشون بأقلّ من دولار واحد في اليوم هبطت من 30 بالمئة تقريباً سنة 1990 إلى 23 بالمئة سنة 1999 (الجدول 2.3)[7]. لكنّ القصّة لا تتعلّق بتقدّم إجماليّ جيّد، بل هي قصّة واحد من بعض البلدان يشقّ طريقه قُدماً فيما تشهد الأخرى أوضاعاً سيّئة تزداد سوءًا. وقد تحقّق جانب كبير من الانخفاض المثير للإعجاب في الفقر العالميّ بفضل النموّ الاقتصاديّ الصينيّ المذهل بأكثر من 9 بالمئة في السنة خلال تسعينات القرن العشرين، مما أخرج 150 مليون نسمة من حالة الفقر[8].

من بين 67 بلداً تتوفّر عنها بيانات، شهد 37 تزايداً في معدّلات الفقر خلال التسعينات[9]. لكنّ بلداناً أخرى حقّقت تخفيضات مثيرة للإعجاب في الفقر: البرازيل وتشيلي والهند وأوغندا وتايلند وفيتنام. وينتمي العديد من البلدان التي ارتفعت فيها معدّلات الفقر كثيراً إلى شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة – وبخاصة دول الرابطة – رغم أنّ الحالات الأخرى شملت الجزائر ومنغوليا ونيجيريا وباكستان وفنزويلا وزيمبابوي[10].

عندما ينمو تعداد السكّان، فإنّ انخفاض نسبة الفقراء يمكن أن يعني أيضاً حدوث زيادة في أعدادهم. وهكذا، لم تتراجع أعداد الذين يعانون من فقر مدقع بشكل ملحوظ في تسعينات القرن العشرين إلاّ في شرقيّ آسيا. أما في جنوبيّ آسيا، موطن نحو خمسمئة مليون فقير تقريباً، فالعدد لم يكد يتغيّر. وفي الأقاليم الأخرى، ارتفع تعداد الفقراء – على نحوٍ ملحوظ في إفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث أنهى 74 مليون إنسان إضافي، أي ما يساوي عدد سكّان الفليبين، العقدَ في فقر مدقع. وكما أشيرَ آنفاً، فقد ارتفع عدد الفقراء في شرقيّ أوروبا ورابطة الدول المستقلّة أكثر من ثلاثة أضعاف؛ من 31 مليون نسمة إلى 100 مليون نسمة تقريباً (أنظر الجدول 2.3)[11].

الجدول 2.2

النمو الاقتصادي وفقر الدخل: روابط قوية

الإقليم	النمو في التسعينات (نمو الدخل الفردي السنوي 1990-1999)(%)	انخفاض الفقر في التسعينات (النسبة المئوية للانخفاض 1990-1999)
شرق آسيا		
ومنطقة المحيط الهادئ	6.4	14.9
جنوب آسيا	3.3	8.4
أميركا اللاتينية		
ومنطقة الكاريبي	1.6	-0.1
الشرق الأوسط		
وشمال إفريقيا	1.0	-0.1
إفريقيا جنوب الصحراء	-0.4	-1.6
وسط أوروبا وشرقها		
ورابطة الدول المستقلة	-1.9	-13.5[a]

a قيسَ التغيُّرُ باستخدام خط فقر الدولارين يوميًّا، المُعتبَر خطاً للفقر المدقع أكثرَ ملاءمة لوسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة.
المصدر: البنك الدولي 2002f.

إزدياد انتشار فيروس نقص المناعة/الآيدز

يمثّل فيروس نقص المناعة/الآيدز أعظم صدمة للتنمية في العقود الأخيرة. فقد تمّ التعرّف إلى الحالات الأولى في أوائل ثمانينات القرن العشرين، وبحلول سنة 1990 بلغ عدد المصابين بالعدوى نحو 10 ملايين شخص (الرسم 2.6). وارتفع العدد منذ ذلك الوقت أكثر من أربعة أضعاف ليصل إلى 42 مليوناً تقريباً، كما أنّ المرض قتل 22 مليون نسمة وخلّف 13 مليون يتيم من جرّاء ذلك.

يحدث وقْعُ المرض على دليل التنمية البشريّة، من خلال تأثيره المدمّر على متوسِّط العمر المتوقَّع في البلدان الأشدّ تأثّراً (الرسم 2.7). لكنّ فيروس نقص المناعة/الآيدز يدمّر أكثر من الأرواح، إذ قد يحرف التنمية عن مسارها؛ بقتل بالِغين وإعجاز آخرين في ربيع حياتهم.

الرسم 2.5

الارتباطات بين النمُو وفقر الدّخل: ليست تلقائيّة

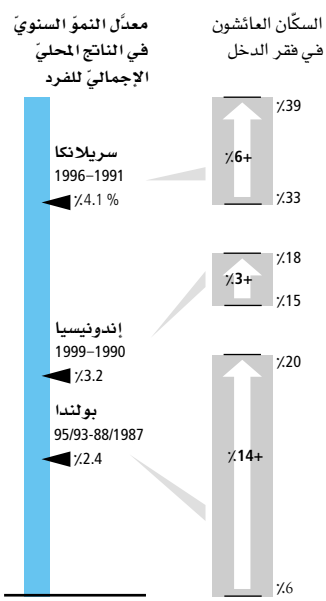

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية مبنية على البنك الدولي 2003i والبنك الدولي 2000a.

الجدول 2.3

تغيُّرات متفاوتة في النِّسَب والأعداد للذين يعيشون بدولار واحد في اليوم

الإقليم	النسبة المئوية		العدد بالملايين	
	1990	1999	1990	1999
إفريقيا جنوب الصحراء	47.4	49.0	241	315
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	30.5	15.6	486	279
باستثناء الصين	24.2	10.6	110	57
جنوب آسيا	45.0	36.6	506	488
أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	11.0	11.1	48	57
وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة	6.8	20.3	31	97
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2.1	2.2	5	6
المجموع b	29.6	23.2	1,292	1,169
باستثناء الصين	28.5	25.0	917	945

a قيستَ التغيُّرات باستخدام خط فقر الدولارين يوميًّا، المُعتبر خطاً للفقر المدقِع أكثرَ ملاءمة لوسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة.
b البيانات مبنية على خط فقر الدولار الواحد يومياً لكل الأقاليم.
المصدر: البنك الدولي f 2002.

الإطار 2.3

قياس فقر الدخل: أين يوضع الحدُّ النهائيّ؟

يؤدّي عدم الاتفاق على أفضل السبل لقياس الفقر إلى تحريك معظم السِّجال الحيوي حول ما إذا كان هدف التنمية للألفيّة، القاضي بخفض الفقر إلى النصف، سوف يتحقّق. (من بين المشاركين الرئيسيّين في هذا السِّجل سورجيت بهالا وأنغوس ديتون وتوماس بوغ وسنجاي ردي ومارتن رفاليون وكزافيير سالا - إي - مارتن). وبالتالي، يجب أن تكتسب الاستنتاجاتُ عن إمكانيّة الوفاء بهدف الفقر الأهليّةَ من ناحية التعريف؛ والأكثر أهمّية، من ناحية المنهجيّات.

إنّ الفقر المطلق هو المؤشّر الرئيسيّ المستخدَم لتقييم التقدّم نحو الهدف. ويقيس هذا المؤشّر نسبة السكّان الذين يعيشون على أقلّ من مقدار محدّد من الدخل في اليوم. وهذا المقدار المحدّد هو خطّ الفقر -المعتبَر أكثر المسائل إثارة للخلاف في هذا السِّجال. ويمكن لإزاحة الخطّ الدولي للفقر بضعة سنتات أن تغيّر تقديرات الفقر في العالم بشكل كبير، ممّا ينقل ملايين الأفراد إلى حالة الفقر أو منها.

في استطاعة معدّلات الفقر المستندة إلى خطوط الفقر القُطْريّة تحديد ديناميّات الفقر على مرّ الزمن في بلد ما. وتستند خطوط الفقر القطري بشكل عامّ إلى مبلغ المال الذي يحتاج إليه الفرد في بلد معيّن للعيش على نحوٍ لائق. فالبقاء على قيد الحياة في الاتحاد الروسي يتطلّب حدّاً أدنى من سِلع البقاء، المختلفة عن تلك المطلوبة لهذا الغرض في هايتي. ونظراً لأنّ تكاليف حُزَم الاستهلاك المستخدَمة لتقدير خطوط الفقر تتباين كثيراً بين البلدان، فإن خطوط الفقر نفسها تتباين أيضاً. كذلك تختلف المفاهيم والأفكار المستخدَمة لتحديد خطوط الفقر بين البلدان، بحيث تجعل خطوطَ الفقر القُطْريّة مثيرةً للمشاكل؛ في حين أنّ الغاية التحليليّة هي إجراء مقارنات دوليّة للفقر - مثلما يحدث مع مراقبة التقدّم الإقليميّ نحو تحقيق هدف التنمية للألفيّة المتعلّق بالفقر.

خطٌّ دوليّ للفقر - متّسمٌ بالفوضى لكنّه ضروريّ

للمقارنة بين معدّلات الفقر في البلدان، تكون بيانات الفقر المستندة إلى خطّ دوليّ للفقر أكثر ملاءمة؛ من الناحية النظريّة، على الأقلّ. ولهذه الغاية، يستخدم البنك الدوليّ خطّاً للفقر المدقع يبلغ نحو دولار واحد في اليوم (يُقاس بمعادل القوّة الشرائيّة). ويقف وراء هذا النهج افتراضٌ - مستنِدٌ إلى أدلّة عن خطوط الفقر القُطْريّة عبر عيّنة من البلدان النامية - بأنّه بعد إجراء التعديلات لاختلافات تكلفة المعيشة، يصبح الدولار الواحد في اليوم متوسّطَ الاستهلاك الأدنى المطلوب لعيش الكفاف في العالم النامي. لكن هذا النهج تعرّض للهجوم باعتباره غيرَ دقيق من الناحية المفهومية والمنهجيّة في تحديد المستويات الدنيا لعيش الكفاف عبر البلدان النامية.

يرى بعضُ المحللين أنّ الفقر مفهومٌ يحدّده المجتمع، مما يعني ضمناً أنّ الناس يُعتبرون فقراء بالنسبة إلى مواطنيهم (Oster, Lake. and Oksman 1978). ومن المحتّم أن يرفع هذا الرأي خطّ الفقر بارتفاع الدخل، مما يُضعف المقولة الداعية إلى خطّ مشترك للفقر بين البلدان. ويقدّم ردي وبوغ (2002) مقولةً مماثلة ضدّ خطّ الفقر البالغ دولاراً واحداً في اليوم، ويقترحان خطاً يستند إلى القدرات الدنيا المحدّدة محليّاً. بالمقابل، يدافع رفاليون عن (2000, pp. 3245 - 52) خطٍّ فقر الدولار الواحد، استناداً إلى بساطته. ومن المزايا الرئيسيّة لهذا الخطّ، كونه أداةً بلاغيّة وتحضيضيّة: فهو مُغرٍ حدسيّاً، لأنّه يوحي بدرجةِ حرمان الفقراء في البلدان النامية. ولكنْ نظراً لعدم الاتساق المنهجيّ والمفهومي الكبير، فإنّ بيانات الفقر المحسوبةَ باستخدام الخطوط الدوليّة للفقر مثيرةٌ جدّاً للمشاكل ويمكن أن تؤدّي إلى معدّلاتِ فقرٍ مضلِّلة.

مشاكلُ مقارنة الأسعار بين البلدان

تنبع إحدى المشكلات الرئيسيّة لبيانات فقر الدولار الواحد في اليوم من التعديلات الكامنة للاختلافات الدوليّة في الأسعار. فإذا افتُرِض بأنّ دولاراً واحداً في اليوم هو السعر المتوسّط الصحيح لحزمة استهلاك عيش الكفاف في البلدان النامية - وهو افتراضٌ رئيسيّ - فإن سعر هذه الحزمة يحتاج إلى ترجمة بالعملات المحلّيّة. وهذا ما يفعله البنك الدوليّ، باستخدام معدّلات معادل القوّة الشرائيّة: وهي دلائلُ أسعار تقارِن سعرَ حزمة من السلع في بلدٍ ما بالسعر في بلد آخر.

لكنّ عمليّة الحصول على هذه المعدّلات ليست شفّافة بشكل تامّ؛ وأكثر من ذلك أنّها تُنتج خطوط فقرٍ غيرَ دقيقة، لأنّ كثيراً من الأسعار التي تستند إليها هي لسِلَع لا يستهلكها الفقراء (Reddy and Pogge 2002; Deaton 2003). وما يزيد الطين بلّة، أنّ هذه التحويلات لا تأخذ في الحسبان اختلافاتِ الأسعار بين المناطق الحضريّة والريفيّة في البلدان؛ كما يتعيّن على الفقراء دفع أسعار أعلى للوحدات بالنسبة إلى كثير من السلع، لأنّه ليس بوسعهم الشراء بالجملة (Ward 2003).

إستخدام الحسابات الوطنيّة بدلاً من مُسُوح الدخل. هل هو أفضل أم متحيّز؟

يُبنى خطّ الفقر، الذي حدّده البنك الدوليّ بدولار واحد في اليوم، على أساس مُسُوح الدخل والميزانيّات التي توفّر معلومات عن توزيع الدخل (أو الاستهلاك) ومستواه. وبالنظر إلى وجود خطٍّ محدّد للفقر، يُحدّد هذان المؤشّران معدّلَ فقر الدخل. وثمة مناظرات حول ما إذا كان من المتعيّن إبدال مستويات الدخل من هذه المُسُوح بمجموعِ استهلاكٍ آخر (Sala-i Martin 2002; UNCTAD 2002a; Bhalla 2002). ويشير مناصرو هذا الرأي إلى أنّ المُسوح تبخس بشكل فاضح، ولأسباب متنوّعة، تقديرَ مداخيل الأغنياء في البلدان الفقيرة (Székely and Hilgert 1999). ومن وسائل تجنّب هذه المشكلة، الاحتفاظ بمعلومات توزيع الدخل المستقاة من المُسُوح؛ مع حساب معدّلات الفقر استناداً إلى بيانات الحسابات القُطْريّة عن متوسّط الاستهلاك (تكون عادةً أعلى).

ولكن في حين يمكن لنهج الحسابات القُطْريّة أن يكون أكثر اتّساقاً بين البلدان، فإنّ مستويات الدخل المستندة إلى المُسوح ليست بالضرورة أقلّ دقّة من تلك المستندة إلى الحسابات القُطْريّة. وقد تكون بيانات الحسابات القُطْريّة عن الاستهلاك أكثر اكتمالاً من المُسوح، لأنها تشمل سلعاً مثل الخدمات الماليّة والإيجارات المنسوبة والدخل الناتج عن مساهمات أرباب العمل في صناديق الرواتب التقاعديّة. غير أن هذه سلعٌ لا يستهلكها الفقراء. وهكذا، قد تقلّل المسوحُ تقديرَ متوسّط المداخيل، لكن هذا لا يعني في الوقت نفسه أنّها تُفرط في تقدير الفقر. بالإضافة إلى ذلك، أن البنود التي تُغفلها المسوح قد تبالغ في نموّ استهلاك الفقراء؛ فيما تصبح البلدان أكثر غنًى.

فما هي النتيجة النهائيّة؟ إنّ استخدام الحسابات القُطْريّة بدلاً من مُسوح الدخل، للتوصّل إلى مستويات دخل الفقراء، يخاطر بالمبالغة في تقدير معدّل انخفاض الفقر؛ كما أنّ استخدامها قد يقلّل من تقدير أعداد الفقراء في كلّ البلدان باستثناء الأشدّ فقراً - حيث يمكن، على العكس من ذلك، المبالغة في مستويات الفقر؛ لأنّ الحسابات القُطْريّة تُغفل النشاطَ اللارسميّ الهامّ. ويؤدّي استخدامُ مستويات الدخل المستقاة من المسوح إلى تجنّب هذه المشاكل، عبر الاستهداف المباشر للدخل واستهلاك السلع بالنسبة إلى أسَر فقيرة (الغذاء والمأوى والصحّة والتعليم).

مع ذلك، فإن المُسوح بحدّ ذاتها ليست خالية من مشاكل حادّة في القياس والتفسير. والأهمّ من ذلك، أنّ المسوح ليست شائعة جدّاً في البلدان التي هي في أمسّ الحاجة إليها؛ بسبب التكاليف العالية والخبرة الكبيرة التي يتطلّبها تصميمُها وتنفيذها. كما أنّ استخدام مسحٍ مستنِد إلى معدّلات الفقر للتوصّل إلى استنتاجات عن مستويات الفقر بين البلدان - ناهيك من التغيّرات التي تطرأ على الفقر بين البلدان - قد يكون مضلِّلاً؛ بسبب اختلاف التعريفات والمنهجيّات والتغطية والدقّة بين البلدان، وعلى مرّ الزمن.

ونظراً لهذه الشواغل، يجب بذل مزيد من الجهود على الصعيدين الدوليّ والقوميّ لإتقان جهود جمْع الأسعار التي تقف خلف معادلات القوّة الشرائيّة (ينهمك البنك الدوليّ حالياً في مثل هذا الجهد، ويتوقّع إصدار معدّلات جديدة في سنة 2005)، لتحقيق التوافُق بين طرق التصميم والجمع في مُسوح الدخل والاستهلاك، وللاتفاق على حُزَمٍ محليّة للقدرات الدنيا التي تستند إليها الأرقام عن الفقر؛ حيث تكون المعلومات الارتجاعية والارشادات من البلدان والمجتمعات عاملاً حاسماً.

المصدر: Sala-i-Martin 2002; Ravallion 2000; Reddy and Pogge 2002; Deaton 2003; UNCTAD 2002a; Székely and Hilgert 1999; Bhalla 2002; Oster, Lake and Oksman 1978; Ward 2003

يصيب فيروس نقص المناعة/الآيدز بعض أنحاء إفريقيا بالشلل. فثمة واحد تقريباً أو أكثر من بين كل ثلاثة بالغين مصاب بالعدوى في بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وزيمبابوي؛ وواحد من خمسة في ناميبيا وجنوب إفريقيا وزامبيا؛ وما يزيد على واحد من 20 في 19 بلداً آخر. ويقتل المرض الأغنياءَ والفقراء على حدٍّ سواء، بمن في ذلك المدرّسون والمزارعون وعمّال المصانع وموظّفو الخدمة المدنيّة. ففي سنة 1998، فقدت زامبيا 1300 أستاذ من جرّاء المرض – أي ثلثَي الذين يُدرَّبون كلّ عام[12]. وبحلول سنة 2020، يمكن أن تفقد أشدّ البلدان الإفريقيّة تأثّراً به أكثرَ من ربع قوّتها العاملة[13].

لا يمكن قياس عمق هذه المأساة الإنسانيّة. وحدها أوغندا، في كلّ إفريقيا جنوب الصحراء، هي التي بدأت في معاكسة اتّجاه الوباء بعد أن بلغ نِسَب الأزمة. وفي زامبيا، انخفض انتشار فيروس نقص المناعة في صفوف الشابّات أربعة بالمئة بين سنتَيّ 1996 و1999، ممّا يبعث على الأمل بأن تكون ثاني بلد في المنطقة يبدأ في مضادّة الأزمة. وتمثّل السنغال قصّة نجاح أخرى، إذ أبقت فيروس نقص المناعة/الآيدز تحت السيطرة منذ البداية؛ عبر استجابة فوريّة، منسّقة[14].

لكنّ الدلائل ليست جيّدة في الأماكن الأخرى من إفريقيا جنوب الصحراء. ففي الكاميرون ونيجيريا، كان من المعتقد أنّ معدّلات العدوى مستقرّة، لكنه تبيّن أنّها آخذة في التزايد. وفي دراسة مسْحيّة، لم يدرك نصفُ المراهقين المجيبين عن الأسئلة أنّ الشخص المعافى في الظاهر قد يكون مصاباً بفيروس نقص المناعة/الآيدز. ومن بين الناس الذين يستخدمون وسائل منع الحمل في كل أنحاء العالم، لا يستخدم سوى سبعة بالمئة واقيات ذَكريّة – وهي حاجز فعّال ضدّ فيروس نقص المناعة البشرية[15].

مع أنّ إفريقيا جنوب الصحراء تضمّ 70 بالمئة من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة/الآيدز، فإنّ الوباء يُحدث أضراراً كبيرة جداً في أقاليم أخرى. فهناك نحو نصف مليون مصاب في منطقة البحر الكاريبي، و1.2 مليون في شرقيّ آسيا، و1.2 مليون في شرقيّ أوروبا ورابطة الدول المستقلّة، و1.5 مليون في أميركا اللاتينيّة، و6 ملايين في جنوبيّ آسيا[16].

ويُخشى بنحوٍ خاصّ على الصين والهند والاتحاد الروسيّ – وكلها بلدان ذات أعداد سكّانيّة ضخمة ومعرّضة لمخاطر ارتفاع معدّلات العدوى. فثمة 7 ملايين نسمة مصابون بالآيدز في هذه البلدان؛ وفي إفريقيا جنوب الصحراء، تفجّر الرقم خلال عقد واحد من 7 ملايين إصابة إلى 25 مليوناً[17]. ويتوقّف مسار الوباء على الخصائص الاجتماعيّة والاستجابات للتهديد بالخطر. ولكن حتى في السيناريو المعتدل، فمن الممكن أن يصاب في الصين والهند والاتحاد الروسيّ وحدها ما يقرب من 200 مليون نسمة بحلول سنة 2025 (الجدول 2.4).

الجدول 2.4

بلدان كبرى تواجه تهديدات كبيرة من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الآيدز) بحلول العام 2015، حتى مع وباء معتدل

البلد	العدد المقدّر للإصابات بفيروس نقص المناعة/الآيدز بحلول 2025	الانخفاض المقدّر في متوسّط العمر المتوقّع (بالسنوات)
الصين	70 مليوناً	8
الهند	110 ملايين	13
روسيا	13 مليوناً	16

Eberstadt 2002

نضالاتٌ لإنجاز الأهداف

يشير انخفاض دليل التنمية البشريّة في كثير من البلدان إلى وجود مشكلة، ويكشف عن عمقها تفحّص مؤشّرات التقدّم الرئيسيّة نحو أهداف التنمية للألفيّة. ومن دون حدوث تغيّرات هامّة، فإن البلدان التي تشهد ارتداداً أو ركوداً لا تملك سوى فرصة ضئيلة لتحقيق هذه الأهداف.

لكلّ هدف – بلدان الأولويّة القصوى والمتقدّمة

لكل هدف، هناك بلدان ذات أوضاع ملحّة بوجه خاصّ – حيث يجتمع فشل التقدّم مع مستويات بدءٍ متدنّية بشكل حادّ. وبلدان الأولويّة القصوى هذه هي في أشدّ الاحتياج لاهتمام العالم وموارده والتزاماته (الإطار 2.4؛ الملاحظة التقنيّة 2)[18].

يُعتبر الوضع في بلدان الأولويّة المتقدّمة أقلّ إلحاحاً، لكنّ التقدّم لا يزال غير كافٍ (أنظر المَعلَم 2.1). فإما أن هذه البلدان تحقّق تقدّماً من مستويات متدنّية للتنمية؛ وإما أنها تحرز تقدّماً بطيئاً (أو سلبيّاً) من مستويات أعلى.

- كما أشير سابقاً، انخفض الدخل الفرديّ خلال تسعينات القرن العشرين في 54 بلداً (أنظر الرسم 2.5)، بينها 32 ذات أولويّة قصوى وتواجه أزمات اقتصاديّة. ويعاني كثير من هذه البلدان فقراً مدقعاً بالفعل، ويقع معظمها في إفريقيا جنوب الصحراء. لكن ثمّة بلداناً مأزومة أيضاً في شرقيّ أوروبا ووسطها ورابطة الدول المستقلّة، وأميركا اللاتينيّة ومنطقة الكاريبي، وشرقيّ آسيا والمحيط الهادئ. وتشكّل المداخيل المتدنّية للفرد مشكلة خطيرة في 20 من بلدان الأولويّة المتقدّمة.

الرسم 2.6

الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الآيدز) ترتفع فجأة وبسرعة

عدد المصابين بالآيدز

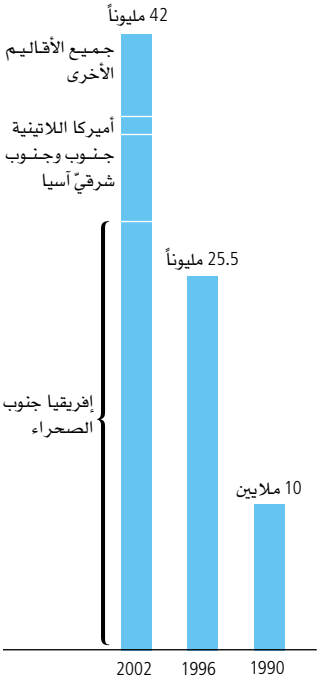

المصدر: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنيّ بالآيدز 2002b

الرسم 2.7

فقْد العمر المتوقّع بسبب فيروس نقص المناعة/الآيدز

عدد المصابين بالآيدز

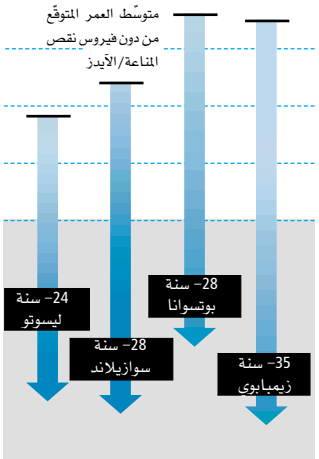

الهبوط في متوسّط العمر المتوقّع بحلول 2000–2005.

المصدر: UNDP 2001c

الإطار 2.4

الكفاح لتحقيق الأهداف - تعريف بلدان الأولويّة القصوى والأولويّة المتقدّمة

بلدان الأولويّة في كل هدف

يحدّد هذا التقريرُ بلدانَ الأولويّة القصوى والأولويّة المتقدّمة في كلّ هدف (أنظر المَعْلَم 2.1). والغرض من ذلك هو التعرّف على البلدان التي تحتاج إلى إجراءٍ عاجل للوفاء بهدفٍ ما (بلدان الأولويّة القصوى)، والبلدان التي يكون فيها الوضع أقلّ مدعاةً لليأس لكنّها ما زالت تتطلّب تحسينات هامّة جدّاً (بلدان الأولوية المتقدّمة؛ أنظر الملاحظة التقنيّة الثانية).

في بلدان الأولويّة القصوى، يجتمع الفقر البشريّ المستحكِم مع إخفاق التقدّم أو حتى ارتداده (أنظر المصفوفة). وهذه هي البلدان التي تواجه أزمةً في كل هدف، والبلدان التي يجب أن تتركّز عليها اهتماماتُ العالم وموارده.

أما الوضع في بلدان الأولويّة المتقدّمة فهو أقلّ مدعاةً لليأس – لكنه تبقى هناك احتياجات ضخمة. وهذه إما بلدان ذات مستوياتِ بدءٍ متوسّطة لكنّها تواجه الفشل أو حتى الارتداد في التقدّم، وإما بلدان يسود فيها فقرٌ بشريّ مدقع وتُحرز تقدّماً معتدلاً – لكنّها ما زالت تتحرّك على نحوٍ أبطأ مما ينبغي للوفاء بالهدف.

بلدان الأولويّة عبر الأهداف

هناك 31 بلداً ذا أولويّة قصوى عبر الأهداف، مما يعني أنّها ذات أولويّة قصوى على الأقل في ثلاثة أهداف أو على الأقل في نصف الأهداف التي لديها بيانات عنها وتضمّ ثلاث نقاطِ بيانات كحدٍّ أدنى. وإذا كانت البيانات متوفّرة عن هدفين فقط، فإن البلدان تكون ذات أولويّة قصوى في كليهما.

وهناك 28 بلداً ذا أولويّة متقدّمة عبر الأهداف. ولا تقع هذه البلدان في فئة الأولويّة القصوى، لكنّها ذات أولويّة قصوى أو متقدّمة في ثلاثة أهداف على الأقل؛ أو ذات أولويّة قصوى في هدفين، أو ذات أولويّة قصوى أو متقدّمة على الأقل في نصف الأهداف التي لديها بيانات عنها وتضمّ ثلاث نقاطِ بيانات كحدٍّ أدنى. وإذا كانت البيانات متوفّرة عن هدفين فقط، فإن البلدان تكون ذاتَ أولويّة قصوى أو متقدّمة في كليهما.

ولدى 78 بلداً بيانات كافية يمكن تقييمها، لكنّها بلدان لا تقع في فئة الأولويّة القصوى أو المتقدّمة؛ كما أن ثمة 32 بلداً آخر من دون بيانات كافية لإجراء تقييمات يمكن الركون إليها.

إنّ تجميع البلدان في أولويّة قصوى وأولويّة متقدّمة وتصنيفات أخرى خطوةٌ مفيدة، ولكن ينبغي النظر إلى مثل هذه الجهود بحذر. فالتصنيفات تدلّ على أنّ البلدان التي تواجه أكبر مخاطر التقصير عن عدم الوفاء بأهداف التنمية للألفيّة تقع في إفريقيا جنوب الصحراء وفي آسيا الوسطى؛ لكنّ البيانات التي تقوم عليها الأهداف الإفرادية تُقاس في الغالب بشكل غير دقيق، وتصنيفَ بعض البلدان سوف يتغيّر مع تحسّن البيانات. علاوةً على ذلك، أنّ من بلداناً عديدة تفتقر إلى كثير من البيانات للأهداف الإفرادية بحيث لا يمكن منحها تصنيفاً إجماليّاً صحيحاً. وهكذا، فإنّ بعض البلدان الإثنين والثلاثين الموجودة حاليّاً في فئة «الأخرى» ستكون على الأرجح ذات أولويّة قصوى أو متقدّمة؛ لو كانت البيانات الأساسيّة أكثر اكتمالاً (تشمل الأمثلة قريغستان وباكستان).

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ معايير التصنيف المستخدَمة هنا ممكنةٌ؛ لكنّها واحدٌ فقط من خيارات عديدة معقولة. وتقع بعض البلدان على الحدود بين الفئات، وسوف تنتقل من واحدة إلى أخرى لو استُخدِمت معاييرُ تصنيف مختلفةٌ قليلاً. أخيراً، هناك كثير من البلدان التي لا تنتمي إلى فئتَيّ الأولويّة القصوى أو الأولويّة المتقدّمة؛ ومع ذلك فإنها تتخلّف في واحد أو أكثر من أهداف التنمية للألفيّة، وتحتاج إلى قدر كبير من الاهتمام والمساعدة الدوليَّين.

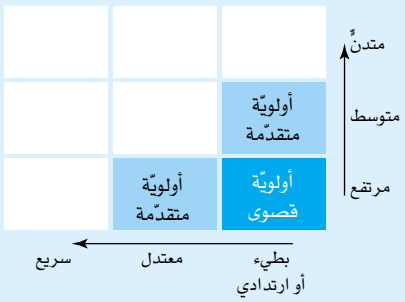

البلدان ذات الأولوية القصوى والأولوية المتقدمة

	لا بيانات	بلدان الأولوية القصوى	بلدان الأولوية المتقدمة
إفريقيا جنوب الصحراء		25	13
شرقي آسيا والمحيط الهادىء		0	4
جنوب آسيا		1	1
الدول العربية		3	3
أميركا اللاتينية والكاريبي		1	3
شرق أوروبا ووسطها ورابطة الدول المستقلة		1	4

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، استناداً إلى المَعْلَم 2.1

- ازداد الجوع في 21 بلداً خلال تسعينات القرن العشرين. في 19 بلداً ذا أولويّة قصوى، يجوع أكثر من ربع السكّان، والأمور لم تتحسّن كثيراً – أو هي آخذة في الازدياد سوءًا. ومع أن الوضع أفضل في 19 من بلدان الأولويّة المتقدّمة، لكنّ الجوع يبقى تحدّياً خطيراً.
- في 11 من بلدان الأولويّة القصوى، يقع معظمها أيضاً في إفريقيا جنوب الصحراء، لا يلتحق ربع الأطفال على الأقل بالمدارس الابتدائية ولا يُحرَز أيّ تقدّم يُذكر نحو هدف الالتحاق الشامل؛ غير أنّ هذه من مجالات التنمية التي تفتقر كثيراً إلى البيانات الجيّدة. كذلك تشكّل المعدّلات المتدنّية للالتحاق بالمدارس الابتدائية مصدر قلق في 13 بلداً ذا أولويّة متقدّمة.
- ارتفعت معدّلات وفيات الأطفال في تسعينات القرن العشرين بطريقة لم تشهدها العقود السابقة، حيث

زادت في 14 بلداً. وبالإجمال، لا تتحسّن الأوضاع الرّديئة في 32 من بلدان الأولوية القصوى، ولن يصل نحو ثلث الأطفال في بعضها إلى سنّ الخامسة. وتقع كل هذه البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء، باستثناء ستة – أفغانستان وكمبوديا والعراق والصومال والسودان وطاجيكستان. كما أن معدّلات وفيات الأطفال مقلقةٌ للغاية في 24 من بلدان الأولويّة المتقدّمة.

عبر الأهداف – 31 بلداً ذا أولويّة قصوى و28 بلداً ذا أولويّة متقدّمة

تُعرَض في الإطار 2.1 بياناتٌ عن بلدان الأولويّة القصوى وبلدان الأولويّة المتقدّمة عبر كل الأهداف. وهناك 31 من هذه البلدان: 25 في إفريقيا جنوب الصحراء، وثلاثة في الدول العربيّة، وواحد من كلٍّ من الأقاليم الثلاثة: جنوبيّ آسيا؛ أميركا اللاتينيّة ومنطقة الكاريبي؛ وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة. وتشهد هذه البلدان فشل التنمية على كلّ المستويات؛ وتتطلّب اهتمام العالم وموارده، إذا أريدَ تحقيق أهداف التنمية للألفيّة.

ثمة 28 من البلدان الأخرى ذات الأولويّة المتقدّمة تواجه تحدّيات خطيرة عبر كل الأهداف؛ ويوجد كثيرٌ منها أيضاً في إفريقيا جنوب الصحراء: 13. لكنّ هناك أربعة في وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة، وأربعة في شرقيّ آسيا والمحيط الهادىء، وثلاثة في الدول العربيّة، وثلاثة في أميركا اللاتينيّة ومنطقة الكاريبي، وواحداً في جنوبيّ آسيا.

ليس هناك عامل واحد يمكن أن يفسّر مأزق بلدان الأولويّة القصوى والأولويّة المتقدّمة. مع ذلك، فإنّ الموجودة منها في إفريقيا جنوب الصحراء تتميّز في المعتاد بصفات مشتركة. فكثير منها محاط باليابسة، أو أنّ قسماً كبيراً من سكّانها يعيش بعيداً عن أيّ ساحل؛ كما أنّ معظمها صغير – أربعة منها فقط تضمّ أكثر من 40 مليون نسمة. ويؤدّي البعد عن الأسواق العالميّة وصغر حجم الاقتصاد إلى زيادة صعوبة التنويع في التشعّب عن السلع الأوّليّة نحو صادرات أقلّ تقلّباً وذات قيمة مضافة أكبر. وبالفعل، ففي 14 من 17 بلداً في إفريقيا جنوب الصحراء، ذات أولويّة قصوى وأولويّة متقدمة وتتوفّر لديها بيانات، تشكّل السلع الأوّليّة أكثر من ثلثي الصادرات. كما توجد لدى العديد من بلدان الولوية في الإقليم مصادر أخرى للقلق الجدّي: في 23 بلداً، تبلغ نسبة السكّان المصابين بفيروس نقص المناعة/الأيدز أكثر من خمسة بالمئة؛ وفي تسعة بلدان، وقعت نزاعات عنيفة خلال تسعينات القرن العشرين (الإطار 2.5)[19].

في أقاليم أخرى، تواجه بلدان الأولويّة القصوى تحدّيات مختلفةً كلّياً. مثالاً على ذلك، يواجه العديد من بلدان رابطة الدول المستقلّة بعض المشاكل الهيكليّة نفسها التي تؤثّر على إفريقيا جنوب الصحراء، لكنّه يحاول الانتقال إلى اقتصاديات السوق؛ وهي عمليّة حظيت بنجاح أكبر بكثير في وسط أوروبا وشرقها. أما في الدول العربيّة، فإن القيود لا تتعلّق بالدخل؛ بل تنشأ بدلاً من ذلك عن الإخفاق في تحويل الدخل إلى تنميةٍ وتقدُّمٍ بشريَّيْن نحو تحقيق الأهداف.

إذاً، ما الذي يجب عمله لتحقيق أهداف التنمية للألفيّة؟ بصرف النظر عن كيفيّة الإجابة عن ذلك السؤال، يجب أن تكون هذه البلدان ذات الأولويّة القصوى والمتقدمة في المقدّمة والوسط. وسوف تُبحث المشاكل التي تواجهها وطرقُ حلّها، بالتفصيل، في الفصول التالية.

لكنّ البلدان الفقيرة التي تُخفق في إحراز التقدّم ليست الشاغل الوحيد، إذ سوف تُبحث لاحقاً في هذا الفصل مجموعة أخرى من البلدان: تلك التي لا يتوزّع التقدّم فيها بشكل متساوٍ، مما يترك أعداداً كبيرة من الناس في أوضاع مزرية.

أداء جيّد لبعض أفقر البلدان

يُحرز العديد من أفقر البلدان في العالم تقدّماً جيّداً في معظم الأهداف أو كلها، بل إنّ أفقر البلدان قد أحرزت بعض أسرع أنواع التقدّم لكلّ الأهداف. صحيحٌ أنّ لدى هذه البلدان أفسحَ مجال للتحسّن، نظراً لتدنّي مستويات

الإطار 2.5

النزاع العنيف والأهداف

يشكّل النزاع العنيف عقبة رئيسيّة أمام إنجاز أهداف التنمية للألفيّة. فبين سنتَيّ 1990 و2001 وقع أكثر من 57 نزاعاً مسلّحاً رئيسيّاً في 45 موقعاً مختلفاً. وقد تلقّت إفريقيا جنوب الصحراء أسوأ الضربات، لكنّ ما من إقليم نامٍ إلاّ وتأثّر بها.

من الصعب قياسُ عدد الوفيات الناتجة عن النزاعات، كما أن التقديرات تتفاوت. لكن النزاعات الحاصلةَ منذ العام 1990 أودت بحياةِ ما يصل إلى ثلاثة ملايين وستمئة ألف إنسان وأدّت إلى جرح عدّة ملايين آخرين. ومن الأمور المأساويّة بشكل خاصّ أنّ المدنيّين لا العسكريّين هم الضحايا على نحوٍ متزايد – حيث يشكّلون أكثر من 90 بالمئة من القتلى والجرحى. ولعلّ أكثر ما يثير الصدمة، أنّ الأطفال يشكّلون على الأقل نصفَ عدد الإصابات المدنيّة.

وفوق هذه التأثيرات المأساويّة المباشرة، يمكن للاقتصاديات والبنى التحتيّة المنهارة أن تتسبّب في مزيد من الخسائر البشريّة. ومن بين البلدان ذات الأولويّة القصوى أو المتقدّمة في تحقيق أهداف التنمية للألفيّة، شهد 13 بلداً نزاعاً خطيراً في تسعينات القرن العشرين. ومن المفاجئ أنّ بعض البلدان – مثل إندونيسيا وسريلانكا – تشهد نزاعاً كبيراً وتستمرّ مع ذلك في تحقيق تقدّم جيد نحو الأهداف. ويفسّر سببان هذه النجاحات التي تبدو بعيدةَ الاحتمال.

الأوّل، هو أن السياسات الجيّدة أمرٌ حيويّ: فالحكومات القويّة التي تواصل توفيرَ أسباب العيش لجميع السكّان يمكن أن تُحدث فرقاً هائلاً في النتائج البشريّة (يتفحّص الإطار 3.5 في الفصل الثالث سياساتِ الحكومات والجهات المانحة التي يمكن أن تساعد في تخفيف التكاليف الإنسانيّة للنزاع). الثاني، هو أن النزاع في الغالب لا يشمل البلدَ بأكمله، بل يكون معزولاً في مناطق محدّدة. وبالتالي، فإن آثار الحرب قد لا تظهر في المؤشّرات الاجتماعيّة على المستوى القومي – لكنّ تأثيراتها يمكن أن تظل مدمِّرة حيث يحتدم النزاع. ويتفحّص الإطار 2.8 بلداناً تعاني مناطقُ معزولةٌ فيها من النزاع.

المصدر: Stewart 2003; Marshall 2000; UNHCR 2000; UNICEF 1996; SIPRI 2002b

البدء؛ لكنّ ذلك يجب ألاّ ينتقص من الانجازات التي حقّقتها في ظروف تسبّبت لكثير من نظيراتها في التنمية بالركود أو التراجع. ويُعتبر نجاح بلدان إفريقيا الجنوبيّة هشّاً على وجه الخصوص، لأن الانتشار الواسع النطاق لفيروس نقص المناعة/الآيدز والجفافات الحديثةَ العهد تهدّد استمرار التقدّم على نحوٍ مخطِر. مع ذلك، ففي خلال تسعينات القرن العشرين:

- بلغ متوسّط نموّ الدخل الفرديّ في الرأس الأخضر وموريشيوس وموزمبيق وأوغندا أكثر من ثلاثة بالمئة في السنة.
- حقّقت بلدانٌ في إفريقيا جنوب الصحراء بعض أشدّ انخفاضات الجوع حدّة في العالم. فقد خفّضت غانا معدّل الجوع من 35 بالمئة إلى 12 بالمئة، و خفّضته موزمبيق من 69 بالمئة إلى 55 بالمئة.
- زادت بنين معدّل الالتحاق بالتعليم الابتدائي من 49 بالمئة إلى 70 بالمئة، وزادته مالي والسنغال بمقدار 15 نقطة مئويّة أو أكثر. كما ازدادت معدّلات إكمال التعليم الابتدائي أيضاً في بعض أفقر البلدان – ازدادت في مالي بأكثر من 20 نقطة مئويّة.
- أحرز كثير من أفقر البلدان تقدّماً طيّباً نحو المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانويّ. وتقدّمت موريتانيا هذه المجموعة، رافعةً نسبة البنات إلى الصبيان من 67 بالمئة إلى 93 بالمئة بين عامي 1990 و1996. كما ضيّقت مالي ونيبال الفجوة بمقدار 10 نقاط مئويّة أو أكثر في التسعينات.

الإطار 2.6

الوثباتُ العظيمة إلى الأمام ممكنةٌ خلال سنوات - لا خلال عقود

ترمي أهداف التنمية للألفيّة إلى إدخال تحسينات كبيرة على حياة الناس في غضون جيل من الزمن. ومثل هذه الغايات طموحةٌ، لكنّ من الممكن إنجازَها: فقد أحرزت بلدانٌ كثيرة قفزاتٍ عظيمةً إلى الأمام في كلّ جوانب التنمية البشريّة، خلال فترات قصيرة.

في خلال سبعة أعوامٍ فقط، (1946–1953)، زادت سريلانكا معدّل العمر المتوقع بنسبةٍ مذهلة هي 12 سنة. وبين عامَيّ 1970 و1985، ضاعفت بوتسوانا نسبة الأطفال في المدارس الابتدائية. وفي التسعينات، اقتربت الصينُ كثيراً من تخفيض نسبة الفقراء بمقدار النصف. وبين عامَيّ 1994 و2001، خفّضت جنوب إفريقيا إلى النصف أعدادَ الناس الذين لا يحصلون على الماء المأمون.

وقد نتجت هذه النجاحات عن السياسات الملائمة في ظروف محدّدة، ولن يكون نسخُها أمراً سهلاً؛ لكنّها تكشف ما يمكن عملُه. وتتفحّص فصولٌ لاحقة في هذا التقرير ما ينجح وما لا ينجح – محدِّدةً السياساتِ الرئيسيّةَ لتحقيق الأهداف.

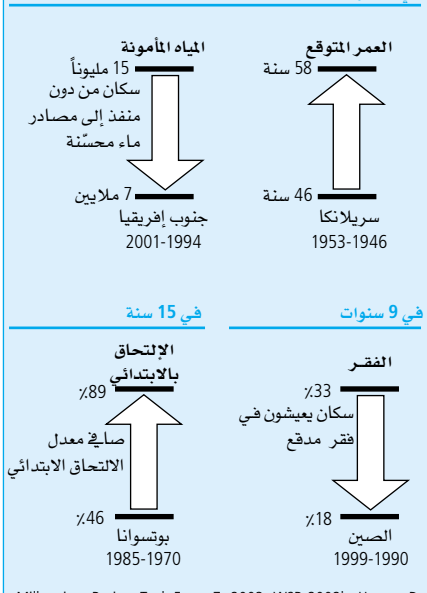

المصدر: Millennium Project Task Force 7, 2003; WSP 2002b; Human Development Report Office calculations based on World Bank 2002f and 2003i; Caldwell 1986, pp. 171-220; World Bank 2003i.

- تحقّق تقدّم مثير للإعجاب في بقاء أطفال إفريقيا جنوب الصحراء على قيْد الحياة، رغم فيروس نقص المناعة/الآيدز. فقد خفّضت غينيا معدّل وفيات الأطفال بمقدار 7 نقاط مئويّة، وخفّضته ملاوي والنيجر بمقدار 5 نقاط مئويّة أو أكثر. كما حدثت انخفاضات كبيرة في بعض أفقر البلدان في آسيا، حيث خفّضت بوتان وجمهوريّة لاو الديموقراطيّة الشعبيّة وفيات الأطفال دون الخامسة من نحو 16 بالمئة إلى 10 بالمئة، وخفّضته بنغلادش من 14 بالمئة إلى 8 بالمئة.
- يُلحِق فيروس نقص المناعة/الآيدز على العموم خسائر ساحقة بإفريقيا جنوب الصحراء، ومع ذلك كانت هناك بعض الاستثناءات الملحوظة. فقد خفّضت أوغندا معدّلات الإصابة به طوال ثماني سنوات متتالية في التسعينات، وأصبحت زامبيا ثاني بلد في المنطقة يعكس اتّجاه انتشار فيروس نقص المناعة/الآيدز بعد بلوغه مستويات الأزمة. كذلك، حالت السنغال دون انتشار المرض[20].
- زادت كوت ديفوار (ساحل العاج) ومالي نسبة السكّان المتاح لهم الحصول على الماء المأمون، بمقدار 10 نقاط مئويّة أو أكثر. بالإضافة إلى ذلك، زادت غانا والسنغال نسبة السكان المتاح لهم الحصول على الصرف الصحّيّ المحسّن بمقدار 10 نقاط مئويّة أو أكثر.

تكشف هذه النجاحات، إلى جانب التحسّن السريع في البلدان الأكثر تطوّراً، أنّ كلّ البلدان تستطيع تحقيق أهداف التنمية للألفيّة (الإطار 2.6). (يحلّل الفصلان الرابع والخامس ما الذي ساند بعض هذه النجاحات).

الفجوات الآخذة في الاتّساع بين البلدان: من المُخلَّف وراء الرَّكْب؟

تساعد مؤشّرات الأداء القوميّ في نقل ما يجري لسكّان بلد ما، لكن التقدّم غالباً ما يختلف على نطاق واسع بين مناطق البلد نفسه؛ حيث توجد مجموعات سكّانيّة – وأحياناً مناطق بأكملها – مخلَّفة وراء الرَّكْب في بلدان عديدة ذات معدّلات أداء جيّدة نحو أهداف الألفيّة. فما هي الفجوات في التنمية البشريّة داخل هذه البلدان، وكيف تطوّرت على مرّ العقد السابق؟ (أنظر المَعْلَم 2.3)؟

تشكّل الإحصائيات القوميّة نقاطاً وسطيّة للاختلافات الداخليّة أو خلاصات للخصوصيّات الفرديّة التي تُقدّر متوسّط الفروقات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والجنُوسيّة والإثنيّة ضمن الحدود. وهكذا، فإن المؤشّرات المستخدمة لتقييم التقدّم القوميّ نحو الأهداف قد لا تعكس بشكل كافٍ صورةَ الأوضاع المعيشيّة لكثير من السكّان (الإطار 2.7).

تشكّل الفجوات الواسعة – والآخذة في الاتساع – سبباً للقلق، بسبب تأثيراتها السلبيّة المحتملة على سرعة التنمية. وهي تشير أيضاً إلى كون الفرص المتاحة غير متكافئة، حيث يضمن أصحاب النفوذ جنْيَ قدر أكبر من فوائد التنمية. ومع ازدياد الفجوات سوءًا، وبلوغها مستوياتٍ عالية، فإنها قد تُزعزِع استقرارَ التنمية البشريّة؛ كنتيجة للاضطرابات الاجتماعيّة، والنزاعات السياسيّة، والتخصيصات الانحيازية من الموارد، والعنف والصراع (الإطار 2.8).

لهذه الأسباب، تستحقّ الاتجاهات دون القُطْريّة الاهتمامَ حتى في البلدان التي يبدو أنّ أداءها جيّد نحو تحقيق الأهداف. ربما تتقدّم هذه البلدان عبر نهج العمل من الأعلى نزولاً، مع تركيز جهود السياسات والموارد في البداية على المجموعات التي يسهل الوصول إليها، مثل اللاّفقراء أو ساكني المناطق الحضَريّة. ويمكن لهذا النهج أن يرفع المتوسّطات القوميّة بشكلٍ يكفي للإعلان عن تحقيق أحد الأهداف أو بعض الغايات الأخرى.

يثير هذا الأمر قلقاً خاصاً في مجال الصحّة، لأنّ الأهداف والغايات المتعلّقة بالصحّة (مثل تخفيض معدّلات وفيات الأطفال بنسبة ثلثين ووفيات الأمومة بنسبة ثلاثة أرباع) ترمي إلى تخفيض المعدّلات المتوسّطة؛ وتنطبق تالياً على السكّان بأكملهم ـ في حين أنّ تلك المتعلّقة بالتغذية والتعليم والفقر تركّز على الفقراء الجائعين واللاّمتعلّمين. وهكذا، يمكن تحقيق الغايات الصحّيّة باستهداف أيّ مجموعة، بما في ذلك الناس الأيسر حالاً. وللوفاء بأهداف الصحّة، قد تشعر بعض الحكومات بإغراءٍ تركيز الجهود في صفوف الموسرين، لتستهدف في وقت لاحق فقط أولئك الناس الذين يصعب الوصول إليهم[21]. ويرى بعض المحلّلين أنّ لمثل هذا النهج – من الأعلى نزولاً – حسناتِه، لأنه سوف يُتيح الوفاء بالأهداف على مستوى البلد ويفيد الجميع في نهاية المطاف؛ لكن ذلك قد لا يكون صحيحاً.

لكي يكون التقدّم مستمرّاً وشاملاً، يجب أن يتّبع نهجاً للعمل من الأسفل صعوداً؛ مشدِّداً على الإنصاف، ومركّزاً في المقام الأول على الناس الذين هم بأمسّ الحاجة إلى الدعم. وفي السعي إلى تحقيق الأهداف الصحّيّة، يجب ألاّ يحظى الأسوأ حالاً والأصعب وصولاً بالاهتمام في اللحظة الأخيرة فقط. فوضْع الفقراء في نهاية رتل الخدمات الاجتماعيّة أكثرُ سهولة وأقلّ تكلفة بالنسبة إلى صانعي السياسات على الأمدَيْن القصير والمتوسّط[22]، لكنّ التقدّم الخادع الذي ينتج عن ذلك قد يُثبت أنه غير قابل للاستدامة على الأمد الطويل.

الفجوات بين المجموعات الاجتماعيّةالاقتصاديّة

توحي الأدلّة المستقاة من بلدان عديدة بأنّ بعض المجموعات تتلقّى فوائد أقلّ من التحسّن القوميّ الحاصل في الدخل والصحّة والتعليم. ويبدو أنّ التباينات في الدخل آخذة في الازدياد في بلدان

الإطار 2.7

بياناتٌ متفرِّقة داخل البلدان: تقاريرُ قُطْريّة عن التنمية البشريّة

منذ سنة 1992 يستخدم نحو 135 بلداً عمليّاتٍ قوميةً المِلكية لإنتاج أكثر من 450 تقريراً قطريّاً وإقليميّاً عن التنمية البشريّة. ويُقدّم كثير من هذه التقارير بياناتٍ متفرّقة وفقاً للجنس أو الإثنيّة أو العمر أو المواقع الجغرافيّة أو غيرها، مما يمكّن من إجراء تحليلٍ معمّق لأسباب اللامساواة والفقر الخاصّة بالبلد. وفي بعض الأحيان يكشف عن تمييزٍ جهازيّ وأنواع مخطِرة من الحرمان. وقد أصبحت التقاريرُ مصادرَ بالغةَ الأهمية لأحدث البيانات المتفرّقة عن البلد، مما يساهم في استراتيجيّاتِ سياسات الترقّي وأدوات قياس التقدّم في التنمية البشريّة. وتعرض الأمثلةُ التالية ما الذي يمكن للتقارير أن تساعد في تحقيقه:

- منذ عام 1997، تحسب البرازيلُ دليلَ التنمية البشريّة سنويّاً لكلٍّ من بلديّاتها التي تزيد على خمسة آلاف. واستجابةً لذلك، أدخلت ولاية ميناس غيراس قانون روبن هود الذي يخصّص نسبةً من عائدات الضرائب إلى البلديّات ذات الترتيب المتدنّي في دليل التنمية البشريّة وغيره من المؤشّرات.
- استخدم تقريرُ التنمية البشريّة في النيبال لسنة 2001 بياناتٍ متفرّقةً واسعة كشفت تفاوُتات بارزةً في توزيع الموارد والفرص، مما دفع بالتقرير إلى الاستنتاج بأنّ الحكم الضعيف يكمن في جذور الفقر المخيّبة للآمال. ووجد التقرير أنّ متوسّطَ العمر المتوقّع يبلغ 51 سنة عند معظم الطبقات الأشد حرماناً – و63 سنة عند مجموعة نِوَار الإثنيّة.
- تُفرِّق تقاريرُ التنمية البشريّة السنوية في مصر بين المؤشّراتِ الاجتماعيّة – الاقتصاديّة والبيئيّة والديموغرافيّة وغيرها من المؤشّرات لكلٍّ من محافظات البلاد الستّ والعشرين. وتشكّل هذه البيانات ونتائجُ التقارير أساسَ الاجتماعات السنويّة للمحافظين في البلد من أجل التفحُّص المشترك للتباينات، وتحديد استجابات السياسات.
- حلّل تقرير سنة 2000 في ليثوانيا التباينات بين المناطق الحضريّة والريفيّة في التنمية البشريّة. وكشفت البياناتُ اللاّمُجمَّعة للمؤشّرات الرئيسيّة، مثل الوفيات والانتحار والعمالة والتعليم، أنّ الليثوانيّين الريفيّين يفقدون قدرتهم على إعالة أنفسهم بالمِهَن التقليديّة – ولم تَبرز أيُّ سُبُلِ عيشٍ بديلة، منتِجةٍ، مستدامة. وقد حذّر التقريرُ من أنّ هذا الاتجاه قد يقوّض التماسكَ الاجتماعيّ.
- تتفحّص تقاريرُ التنمية البشريّة في ناميبيا الفقرَ البشريّ بالتفريق في دليل التنمية البشريّة بين المجموعات اللغويّة. ويكشف هذا التفريق عن مستوياتِ تنميةٍ بشريّة عالية بين المجموعات المؤلّفة في غالبيتها من الأوروبيّين – الذين يتكلّمون الأفريقانيّة أو الإنكليزيّة أو الألمانيّة – ومستوياتٍ متدنّية جدّاً بين السّان (سكان الأدغال). وقد أفضت هذه النتائج إلى استثماراتٍ استهدافية في الصحّة والتعليم وخلق الوظائف.

تتوفّر البيانات المتفرّقة من التقارير عبر الموقع التالي على شكبة الإنترنت: http://sedac.ciesin.co-lumbia.edu/hdr/ . (للاطلاع على التقارير القُطْريّة للتنمية البشريّة، راجع الموقع: http://hdr.undp.org)

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية، وحدة تقارير التنمية البشرية القُطْريّة.

الإطار 2.8

نـزاعـات داخـل البلـدان

غالباً ما تُحتوى النزاعاتُ العنيفة داخل مناطقَ محدّدة من البلدان وتُحرّكها خطوطُ تصدُّعٍ إثنيَّةٌ ولغويّة وغيرُها من خطوط التصدّع الاجتماعيّة المماثلة. وربما يفسّر هذا الاتجاه جودةَ الأداء الإجماليّ نحو تحقيق أهداف التنمية للألفيّة في بلدان – مثل سريلانكا وإندونيسيا – عاشت سنوات من النزاع في التسعينات. ومن المرجّح أن تكون التنمية البشريّة في مناطق تعاني من النزاع أدنى مما هي عليه في المناطق الأخرى غير المتأثّرة به على نحو مباشر (وفي بعض الأحيان أيضاً تتأثّر مناطق مجاورةٌ بالنزاعات القريبة، وتشهد تدفّقاتِ اللاجئين وحالاتِ طوارئ إنسانيّة).

ويمكن للروابط بين النزاعات والتنمية الرديئة أن تذهب باتجاهين. فالضّائقات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وبخاصّة عندما تكون مصحوبةً باللامساواة الحادّة بين المجموعات والمناطق، يمكن أن تثير العنف. وفي الوقت نفسه، غالباً ما تكون النزاعات مسبِّباتٍ رئيسيّة للأداء الاقتصاديّ الرديء؛ مما يؤدّي (إلى جانب أشياء أخرى) إلى أزمات صحّيّة وتدمير البنية التحتيّة. ويمكن استيعابُ هذه العلاقة بمقارنة التوزيع المكانيّ للنزاعات مع بعض المؤشّرات دون القُطْريّة للتنمية. ولكن نظراً لمحدوديّة البيانات، فإن قلّة من البلدان تأخذ مثل هذا التحليل بعين الاعتبار. وقد تمكّن هذا التقريرُ من الحصول على بيانات عن أربعة بلدان:

- **إندونيسيا**. تَظهر تباينات حادّة في دليل الفقر البشريّ بين جزر إندونيسيا وفي داخل تلك الجزر. وقد حدثت نزاعاتٌ انفصاليّة عنيفة في مناطق ذاتِ مستويات عالية من الفقر، وتسودها انقساماتٌ حادّة على طول الخطوط الدينيّة والإثنيّة والاجتماعيّة.
- **كولومبيا**. ثمة عنفٌ حادٌّ ومتوسِّط الحدّة عبر سلسلتَيّ الجبال المتوازيتين اللتين تمتدّان من شمال كولومبيا إلى جنوبها، وأيضاً في المناطق التي تربط هذه الجبال بساحل المحيط الهادئ. وهذه الجبال ريفيّةٌ إلى حدّ كبير وذاتُ بنية تحتيّة لا تُذكر، كما أنها في الغالب ماحلة. ودليل التنمية البشريّة هو الأدنى في بعض المناطق التي تشهد أعنف النزاعات (أنظر الخريطة).
- **النيبال**. توجد مراكزُ الثورة الماويّة، التي بدأت في النيبال سنة 1996، في أكثر مناطق البلاد انعزالاً وافتقاراً للموارد وتعرّضاً للإهمال – تلك التي تفتقر حتى إلى أكثر البنى التحتيّة الاجتماعيّة أساسيّةً. وبينها قرى نائية ذات أقلّيّات إثنيّة، بما في ذلك مناطق دليل التنمية البشريّة المتدنّي في الشمال الغربيّ وبعض مناطق الشمال.
- **سريلانكا**. بعد نحو 20 عاماً من النزاع الأهليّ بين سكّان الأقلّيّة من التاميل والأغلبيّة من السنهاليّين، قُتل أكثر من 65 ألف سريلانكي وشُرِّد ما يقرب من مليون. وتُظهر الخريطةُ كيف أنّ مناطق التاميل الشماليّة والشماليّة الشرقيّة مستثناةٌ من تنمية البنية التحتيّة في سريلانكا.

المصدر: UNDP 2003a

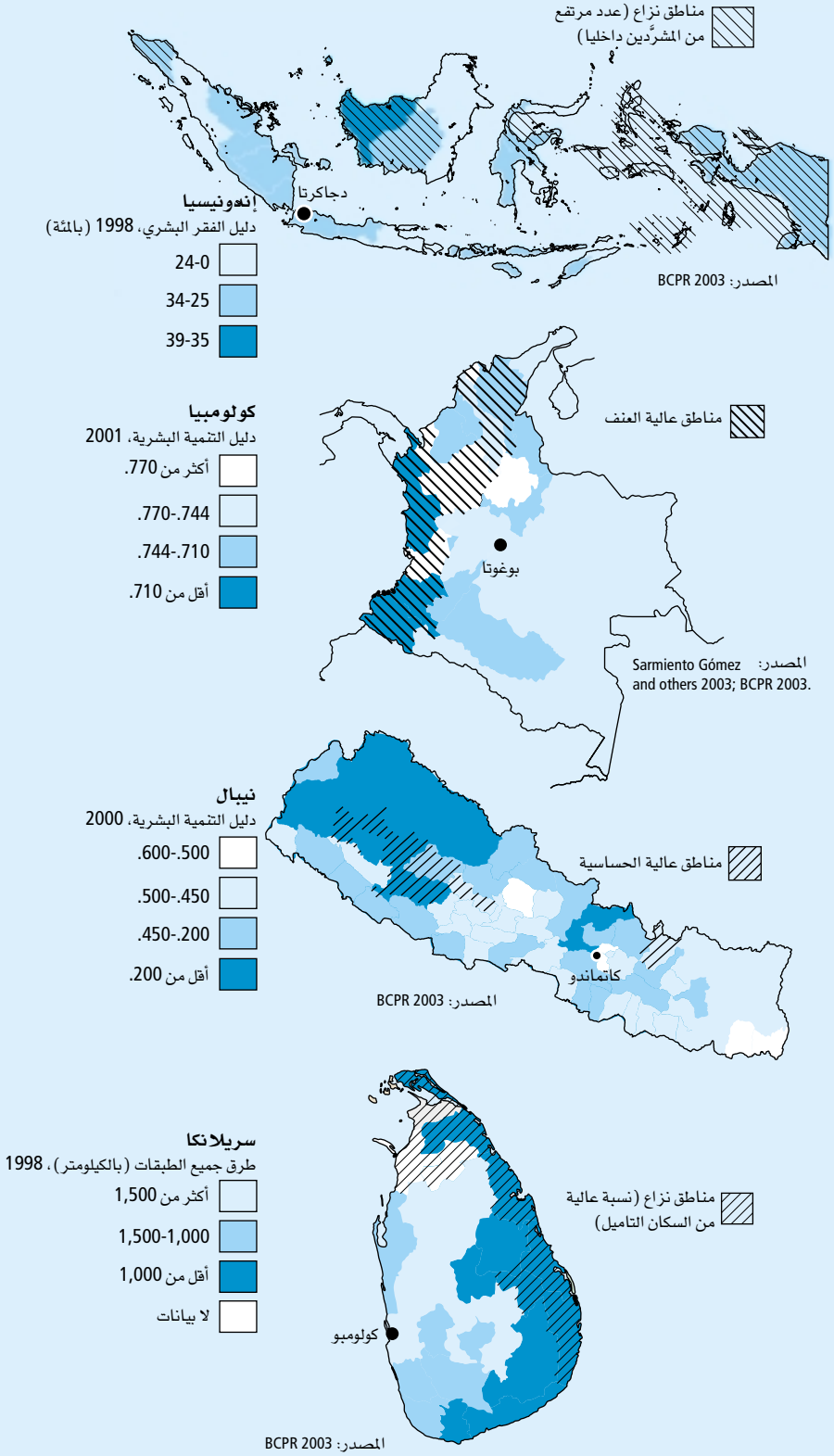

الجدول 2.5

معدّلات وفيّات الأطفال: تغيُّرات في المستويات وفي الفجوات بين الثروات، بلدان مختارة، الثمانينات والتسعينات في القرن العشرين

المستوى المتوسط	الفجوة النسبية (بين الأغنياء والفقراء)	تضيق	ثابتة	تتّسع
تتحسّن		غواتيمالا	بيرو، السنغال، مالي، مصر، المغرب	إندونيسيا، أوغندا، البرازيل، بنغلاديش، بوليفيا، الجمهورية الدومينيكية، غانا، كولومبيا
ثابتة		توغو، زامبيا	بوركينا فاسو، الكاميرون، النيجر	تنزانيا، الفليبين
تسوء			كينيا	زيمبابوي، قزقستان

المصدر: Minujin and Delamonica 2003

متعدّدة، مما يشير إلى فجوات أكثر اتّساعاً بين الذين هم في أعلى توزيع الدخل (عموماً الطبقات المتوسّطة والعليا في المناطق الحضريّة) والذين هم في أدناه (غالباً أسَر معيشيّة ريفيّة، من أصول محلّيّة أو إثنيّة هامشيّة، على رأسها نساء). وما لم تتمّ معالجة اللاّمساواة المتمادية في الدخل، فإنها قد تحدّ من فوائد النموّ الاقتصاديّ لتخفيض الفاقة (أنظر الإطار 2.2).

يبدو أنّ للثروة دوراً حاسماً، ربما أكثر حتى من مستويات الدخل، في تأمين الخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة (قدّرت الدراساتُ، المستشهَد بها في هذا القسم، الثروةَ باستخدام مُسُوح عن موجودات الأسَر المعيشية ومزاياها)[23]. فبين أواسط ثمانينات القرن العشرين وأواسط تسعيناته، ضاقت الفجوة في وفيات الأطفال بين كلٍّ الأخماس المتدرِّجة للأغنى والأفقر في ثلاثة فقط من 24 بلداً نامياً توجد لديها بيانات[24]. وفي 13 من البلدان المعتبَرة ذات أداء جيّد في تخفيض متوسّط وفيات الأطفال، ثمة دليل على ثبات اللاّمساواة أو ازديادها بين المجموعات الأغنى والأفقر (الجدول 2.5).

بين عيّنة البلدان الأربعة والعشرين نفسها، ورغم ما حدث من تضييق كبير للفجوات المتعلّقة بالثروة في شموليّة تمنيع الأطفال ضدّ الأمراض، لم يتمّ بحلول أواخر التسعينات تمنيع سوى أقلّ من نصف الأطفال المنتمين إلى الأسر الأشدّ فقراً باللقاح الثلاثيّ (ثلاث جرعات من التمنيع ضدّ الخُنَاق والشُّهاق والكُزاز). ففي بوركينا فاسو والكاميرون ومالي والنيجر، شملت الحملة أقلّ من 30 بالمئة من الأطفال الفقراء؛ في حين أن حملة التمنيع للخُمس الأفقر من السكّان في كثير من البلدان لم تشهد أيّ تغيّر، أو أنها انخفضت قليلاً في التسعينات[25].

توفّر التباينات في التعليم دليلاً إضافيّاً على اللاّمساواة بين الأسَر المعيشيّة الغنيّة والفقيرة. ففي بلدان عديدة يقلّ كثيراً احتمال التحاق أطفال الأسَر الفقيرة بالمدارس، ويكثر احتمال تسرّبهم منها إذا ما التحقوا بها. وتتدنّى معدّلات الالتحاق بشكل خاصّ في الأسَر الفقيرة، وترتفع معدّلات التوقّف عن الدراسة بشكل خاصّ في إفريقيا جنوب الصحراء[26].

تُظهر منطقة جنوبيّ آسيا نمطاً مماثلاً، رغم أنّ معدّلات التسرّب من المدرسة تتركّز بعد الصفّ الخامس. وفي أميركا اللاتينيّة، يكثر احتمال إرسال الأسَر الفقيرة أطفالَها إلى المدارس، مما يؤدّي إلى ارتفاع معدّلات الالتحاق؛ لكنّ معدّلات التسرّب مرتفعة على غرار الأقاليم الأخرى[27]. وحتى البلدان ذات اللاّمساواة المتدنّية في الدخل، مثل فيتنام، تُظهر تباينات واسعة في التعليم عبر الأخماس المتدرِّجة للثروة. وتدعم البيانات عن الفجوات المتعلّقة بالثروة في الصحّة والتعليم خلاصةً لا يمكن إنكارها: لكي يتمّ الوفاء بالأهداف من جانب أكبر قدر ممكن من البلدان والناس، ينبغي أن تركّز السياسات على إنهاء الفوارق الكبيرة في الثروة داخل البلدان.

الفجوات بين الأرياف والمدن

يشير توسّع الفجوات بين المناطق الريفيّة والحضريّة أيضاً إلى تنمية منحرفة. فبالرغم من تحقيق بعض البلدان الإفريقيّة تقدّماً إجماليّاً مُرضِياً نحو أهداف التنمية للألفيّة، فإن الفوارق الكبيرة فيها بين الأرياف والمدن متمادية – أو آخذة في الاتساع. لمعظم المؤشّرات[82]. وفي 8 من 11 بلداً تتوفّر عنها بيانات، تدنّت معدّلات الفقر الإجماليّة؛ لكن الفاقة الريفية تدنّت على نحوٍ أبطأ؛ وبخاصّة في النيجر والسنغال وتنزانيا.

مثلما يحدث مع الفجوات في الثروة، تنعكس الفوارق الكبيرة بين المناطق الريفيّة والحضريّة على

إن المساواة بين الجنسين هي في صلب ما إذا كانت أهداف التنمية للألفيّة ستتحقّق أم لا – من تحسين الصحّة ومكافحة المرض، إلى تخفيض الفقر وتخفيف آلام الجوع، إلى توسيع انتشار التعليم وإنقاص وفيات الأطفال، إلى زيادة فرص الحصول على الماء المأمون، إلى ضمان الاستدامة البيئية

التقدّم اللاّمتكافئ في التعليم والصحّة. ففي 26 من بلدان إفريقيا وأميركا اللاتينيّة وآسيا، تكابد المناطق الريفيّة في كثير من أهداف التنمية للألفيّة[29]. ويكون ذلك في المعتاد نسبيّاً إلى المناطق الحضريّة، لكنّه في بعض الأحيان مطلق (حيث تتدهور الأوضاع في المناطق الريفيّة وتتحسّن في المناطق الحضريّة). وبين أواخر الثمانينات وأواسط التسعينات إلى أواخرها، توسّعت الفجوة في معدّلات وفيات الأطفال بالنسبة إلى الأسَر الغنيّة والفقيرة في أربعة عشر من هذه البلدان الستة والعشرين.

ممّا لا ريب فيه أن في استطاعة جميع البلدان إنجازَ أهداف التنمية للألفيّة على نحوٍ ذي مغزى

على غرار ذلك، من المرجّح كثيراً أن يتلقّى الأطفال في المناطق الحضريّة تعليماً لائقاً؛ إذ غالباً ما يتردّد أهالي المناطق الريفيّة الفقيرة في إرسال أطفالهم إلى المدرسة. وحتى عندما يفعلون ذلك، فثمة أحيان كثيرة لا تكون هناك كفاية من الأساتذة والكتب والصفوف. وفي العالم النامي، يبلغ احتمال كون الرجل المقيم في منطقة ريفيّة أميّاً ضعفَيّ احتمال ذلك للمقيم في منطقة حضريّة[30]. وتشكّل جنوبيّ آسيا موطن أكبر التباينات الريفية – الحضريّة في التعليم.

الفجوات بين الجنسين

يدعو إعلان الألفيّة إلى تمكين النساء سياسياً واجتماعيّاً واقتصادياً. ولتحقيق ذلك، يرمي ثالث أهداف التنمية للألفيّة إلى تخفيض الفجوة بين الذكور والإناث في التعليم الابتدائي والثانويّ، ونهايةً في التعليم العالي. لكن الفجوات بين الجنسين في التعليم ما هي سوى جزء صغير من اللاّمساواة الجُنُوسيّة. وكما يحاول هذا التقرير إثباته، فإن المساواة بين الجنسين هي في صلب ما إذا كانت أهداف التنمية للألفيّة ستتحقّق أم لا – من تحسين الصحّة ومكافحة المرض، إلى تخفيض الفقر وتخفيف آلام الجوع، إلى توسيع انتشار التعليم وإنقاص وفيات الأطفال، إلى زيادة فرص الحصول على الماء المأمون، إلى ضمان الاستدامة البيئية.

ثمة مؤشّر واضح على الأزمة الجُنُوسيّة، هو الفجوة في معدّلات الوفيات بين الرجال والنساء. فبالرغم من الأفضليّة البيولوجيّة للنساء، تزيد معدّلات وفياتهنّ على معدّلات وفيات الرجال في عدد من البلدان، لا سيّما في جنوبيّ آسيا وشرقها. وتشير ظاهرة "النساء المفقودات" إلى الإناث اللواتي يُقدَّر أنّهن توفّين نتيجة التمييز في الفرص الخاصة بالصحّة والتغذية. كما تُظهر بيانات الإحصاءات السكّانيّة أنّ عدد النساء المفقودات قد ازداد، لكنّه انخفض كنسبتهنّ من النساء الباقيات اليوم على قيد الحياة. وقد حدث تحسّن في بنغلادش وباكستان ومعظم الدول العربيّة، غير أنه لم يطرأ سوى تحسّن ضئيل في الهند – فيما تدهور الوضع في الصين[31]. على العكس من ذلك، يشهد بعض البلدان في غربيّ رابطة الدول المستقلّة وفاةَ الرجال بما يصل إلى خمسة عشر عاماً قبل النساء[32].

في معظم الحالات، تُصاحِب التمييزَ بين الجنسين انحيازاتٌ ضد خصائص شخصيّة أخرى، بينها الموقع (المناطق الريفيّة) والخلفيّة الإثنيّة (أقلّيّات أهليّة) والمرتبة الاجتماعيّة الاقتصاديّة (الأسَر المعيشية الفقيرة). وتُشكِّل الفجوات بين الجنسين في الصحّة، وفي التعليم بوجهٍ خاص، أسباباً هامّة للتمييز بين الجنسين. ففي العديد من البلدان النامية، يزداد اتّساع الفجوات الجُنوسيّة في التعليم الابتدائي والثانويّ كثيراً في صفوف الخُمس الأشدّ فقراً من السكّان. علاوةً على ذلك، فإن الوضع في معظم هذه البلدان لم يتغيّر بصورة هامّة خلال التسعينات – مما يدعم الأدلة على وجود تمييز ضدّ البنات على مستوى الأسَر المعيشية، لا سيّما في الأسَر الفقيرة[33].

عالمياً، تشكّل النساء أقلّ بقليل من نصف البالغين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الآيدز). ولكن في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث ينتشر الفيروس على الأغلب عبر النشاط الجنسيّ الغَيْريّ، تتجاوز نسبة النساء 55 بالمئة من البالغين المصابين بهذا المرض[34]. ويزيد احتمال إصابة الشابّات هناك بالعدوى مرّتين إلى أربع مرّات على ما هو عليه للشبان. وفي جنوب آسيا وشرقها، تشكّل الإناث 60 بالمئة من صغار السنّ المصابين بفيروس نقص المناعة/الآيدز[35].

* * *

ممّا لا ريب فيه أن في استطاعة جميع البلدان إنجازَ أهداف التنمية للألفيّة على نحوٍ ذي مغزى. فقد حقّقت بلدان من جميع مستويات التنمية، ومن كلّ الأقاليم، تقدّماً جذريّاً؛ كما تقدّمت بلدان من دون أن تجلب على نفسها ارتفاعاً في نسبة اللاّمساواة. وتبحث الفصول الخمسة، من الثالث إلى السابع ضمناً، ماهيّةَ الدروس الكامنة وراء هذه النجاحات وكيفيةَ إمكان تطبيقها على البلدان المقصِّرة الآن عن ذلك. وفي حين أنّ كثيراً من خطوات النجاح معروفة، فإنّ ضمان تنفيذها يتطلّب إجراء تغييرات أساسيّة في التفكير التنمويّ؛ لأنّ النُّهُج التقليديّة، التي تحاول القيامَ بما هو ممكن في وجه سياسات ضعيفة وقيود حادّة على الموارد، لن تكون كافية. ويبحث الفصل الثامن في الاجراءات المتمازجة اللازمة لإنشاء البيئة المتطلّبة للوفاء بأهداف الألفيّة، مع التركيز على الاجراءات التي يجب أن تتخذها البلدان الغنيّة.

المعْلم 2.1 التقدُّم نحو أهداف التنمية للألفية

ملخّص إقليمي لأهداف التنمية للألفية

الفقر

النسبة المئوية للسكّان الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم

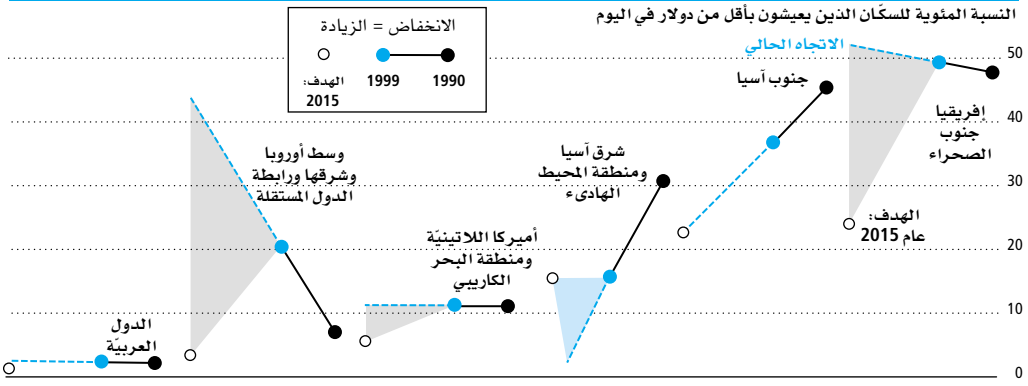

الجوع

النسبة المئوية للسكّان الذين يعانون سوء التغذية

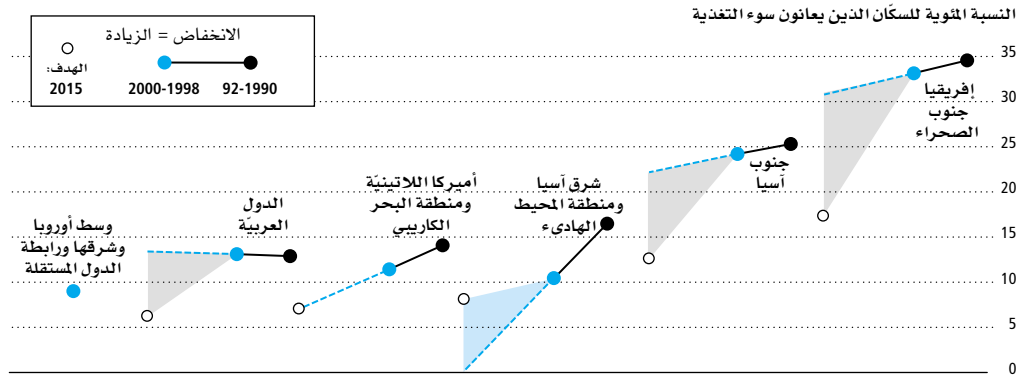

الالتحاق بالتعليم الابتدائي

صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي

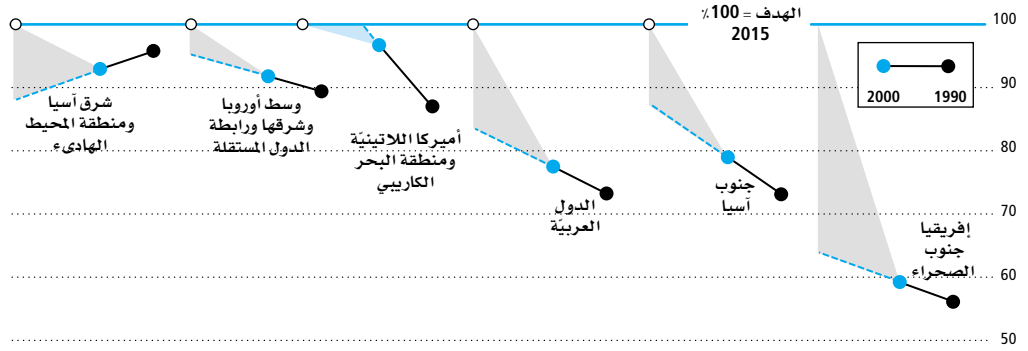

* يشير إلى نسبة السكّان الذين يعيشون بأقلّ من دولارين في اليوم

المساواة بين الجنسين

نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائيّ والثانوي (النسبة المئوية)

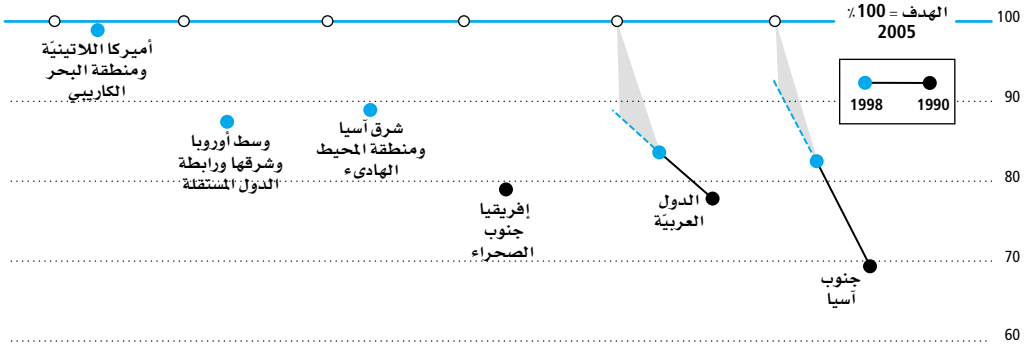

وفيّات الأطفال

معدّل وفيّات الأطفالّ دون الخامسة لكل ألف مولود حيّ

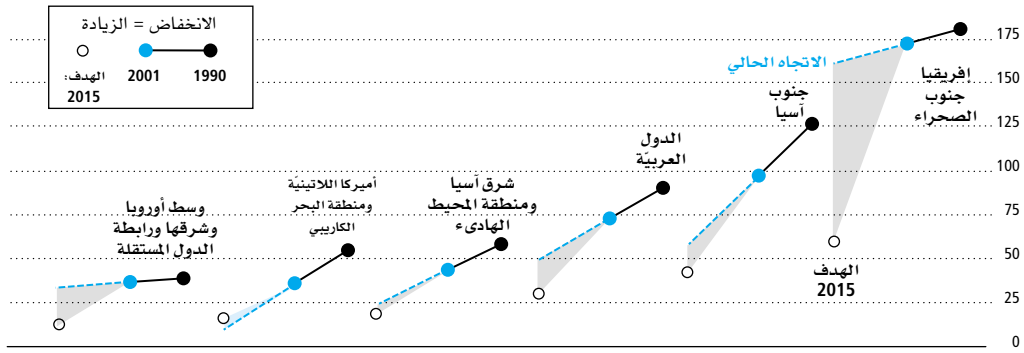

إمكان الحصول على المياه

النسبة المئوية من السكان الذين لديهم فرصة الحصول على مياه شرب مأمونة

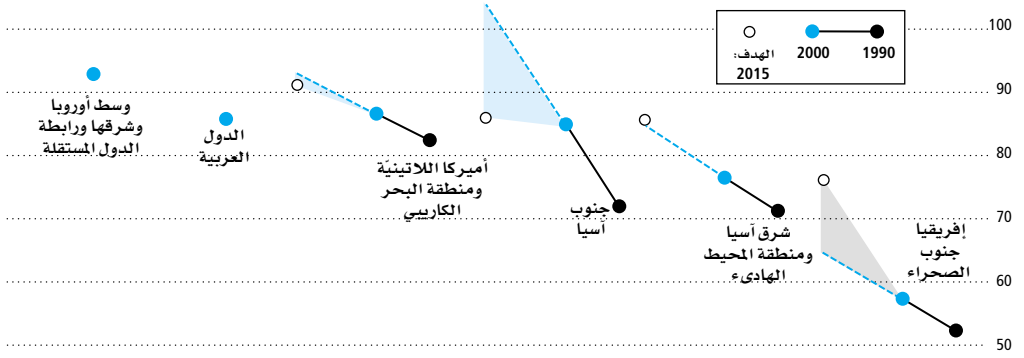

خدمات الصرف الحّي

النسبة المئويّة للسكّان الذين يحصلون على خدمات صرف صحّي ملائمة

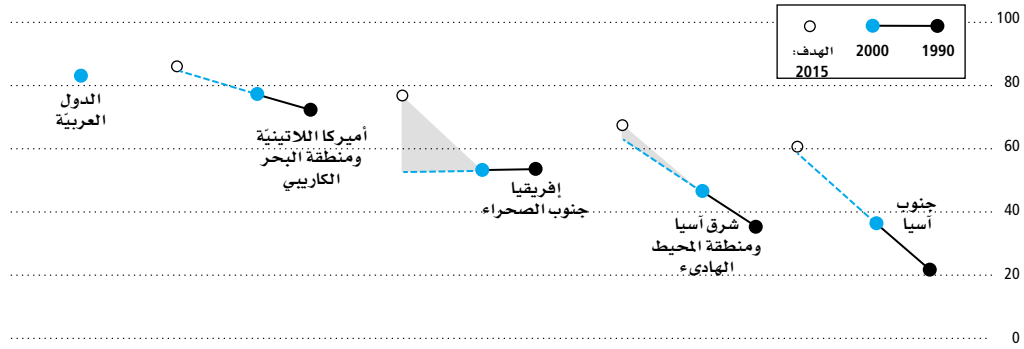

فقر الدخل

الناتج المحلي الاجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بآلاف الدولارات الأميركية)

بلدان ذات دخل عام 1995 يوازي 10,000 دولار أو أقل

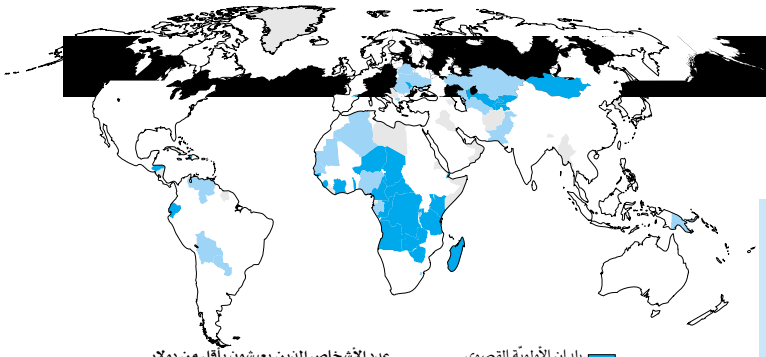

بلدان الأولويّة القصوى (أسماء البلدان باللون الداكن)

بلدان الأولويّة المتقدّمة (أسماء البلدان باللون الفاتح)

لا بيانات

عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم، 1999 (بالملايين)

إفريقيا جنوب الصحراء	315
جنوب آسيا	488
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادىء	279
الدول العربية	6
أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي	57
وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة	97

التوزيع الإقليميّ للسكّان الذين يعيشون بأقلّ من دولار في اليوم (معادل القوّة الشرائيّة)

المجموع العام 1,169 مليون في عام 1999

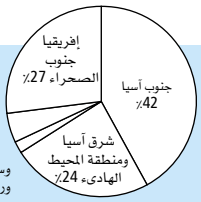

تصنيف البلدان بمعدّل عام 1990

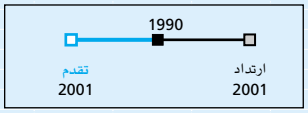

إفريقيا جنوب الصحراء
المعدّل الإقليمي
جمهورية تنزانيا المتّحدة
ملاوي
إثيوبيا
مالي
موزمبيق
بنن
نيجيريا
بوركينا فاسو
مدغشقر
سيراليون
زامبيا
النيجر
بوروندي
أوغندا
تشاد
كينيا
غينيا-بيساو
الكونغو
السنغال
جمهوريّة إفريقيا الوسطى
رواندا
ساحل العاج
غينيا
موريتانيا
جمهوريّة الكونغو الديموقراطيّة
الكاميرون
غانا
توغو
ليسوتو
غامبيا
جزر القمر
أنغولا
زمبابواي
الرأس الأخضر
سوازيلند
ناميبيا
بوتسوانا
غابون
موريشيوس

الدول العربيّة
المعدّل الإقليمي
اليمن
السودان
لبنان
الجمهوريّة العربيّة السوريّة
مصر
المغرب
جيبوتي
الأردن
تونس
الجزائر

أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي
المعدّل الإقليمي
بوليفيا
هايتي
هندوراس
غيانا
إكوادور
بيرو
جامايكا
غواتيمالا
السلفادور
سانت فنسنت وجزر غرينادين
بنما
بليز
الجمهوريّة الدومينيكية
دومينيكا
سانت لوسيا
غرينادا
باراغواي
تشيلي
فنزويلا
البرازيل
كولومبيا
ترينيداد وتوباغو
أوروغواي
كوستاريكا
المكسيك
أنتيغوا وبربودا
سانت كيتس ونيفس
الأرجنتين

جنوب آسيا
المعدّل الإقليمي
نيبال
بنغلادش
باكستان
الهند
سري لانكا
جمهورية إيران الإسلامية

أوروبا الوسطى والشرقيّة ورابطة الدول المستقلّة
المعدل الإقليمي
أوزبكستان
ألبانيا
طاجيكستان
أرمينيا
قيرغيزستان
جمهورية مولدوفا
جورجيا
رومانيا
بولندا
جمهوريّة مقدونيا السابقة اليوغوسلافيّة
تركمانستان
بلغاريا
كازاخستان
بيلاروس
أوكرانيا
كرواتيا
إستونيا
الاتحاد الروسي

شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادىء
المعدّل الإقليمي
جمهوريّة لاو الديموقراطيّة الشعبيّة
فييت نام
كمبوديا
الصين
منغوليا
بابوا غينيا الجديدة
إندونيسيا
جزر سليمان
فانواتو
الفليبين
فيجي
تايلند
ساموا (الغربية)
ماليزيا
جمهوريّة كوريا

تشير إلى نسبة السكان العائشين بأقل من دولارين في اليوم

الجوع
الناس النّاقصو التغذية كنسبة مئوية من مجمل السكان

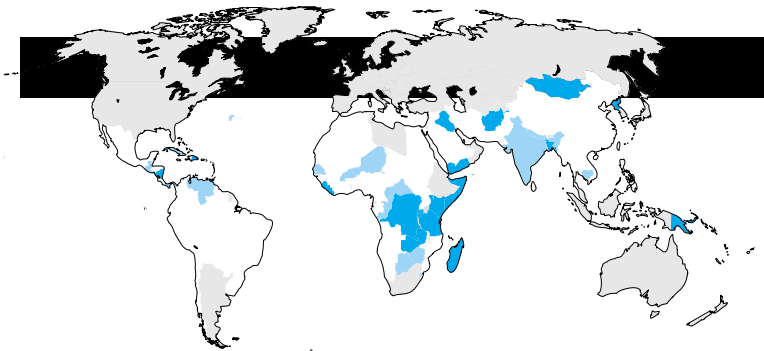

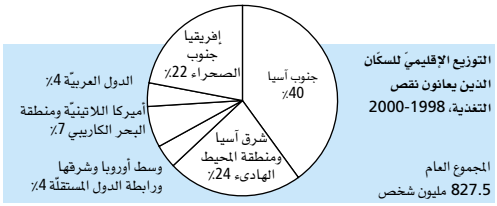

عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية 1998-2000 (بالملايين)	
إفريقيا جنوب الصحراء	183.3
جنوب آسيا	333.6
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادىء	193.3
الدول العربيّة	32.2
أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي	54.9
وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة	30.2

بلدان الأولويّة القصوى
(أسماء البلدان **بالّلون الداكن**)

بلدان الأولويّة المتقدّمة
(أسماء البلدان بالّلون الفاتح)

لا بيانات

تصنيف البلدان
بمعدّل عام 1990

1990 - 1992

ارتداد	تقدّم	الهدف:
2000-1998	2000-1998	2015

إفريقيا جنوب الصحراء
المعدّل الإقليمي
موزمبيق
أنغولا
تشاد
بوروندي
جمهوريّة إفريقيا الوسطى
ملاوي
كينيا
سيراليون
زامبيا
زمبابوي
النيجر
غينيا
كونغو
جمهوريّة تنزانيا المتحدة
مدغشقر
غانا
رواندا
ليبيريا
جمهورية الكونغو الديموقراطية
الكاميرون
توغو
ليسوتو
مالي
السنغال
بوركينا فاسو
أوغندا
غامبيا
بنن
ساحل العاج
بوتسوانا
ناميبيا
موريتانيا
نيجيريا
غابون
سوازيلندا
موريشيوس

الدول العربيّة
المعدّل الإقليمي
الصومال
اليمن
السودان
الكويت
العراق
المغرب
الجزائر
مصر
الجمهوريّة العربية السوريّة
الأردن
المملكة العربيّة السعوديّة

أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي
المعدّل الإقليمي
هايتي
بيرو
نيكاراغوا
الجمهوريّة الدومينيكية
بوليفيا
هندوراس
بنما
غيانا
باراغواي
كولومبيا
غواتيمالا
جامايكا
ترينيدا وتوباغا
البرازيل
السلفادور
سوريتام
فنزويلا
إكوادور
تشيلي
كوستاريكا
أوروغواي
كوبا
المكسيك

جنوب آسيا
المعدّل الإقليمي
أفغنستان
بنغلادش
سري لانكا
الهند
باكستان
نيبال
جمهوريّة إيران الإسلاميّة

شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادىء
0 10 20 30 40 50 60 07
المعدّل الإقليمي
كمبوديا
منغوليا
جمهوريّة لاو الديموقراطيّة الشعبيّة
تايلند
فييت نام
الفليبين
بابوا غينيا الجديدة
جمهوريّة كوريا الشعبيّة الديموقراطية
الصين
ميانمار

التعليم الابتدائي
المعدّل الصافي للالتحاق بالمدارس الابتدائية (نسبة مئوية)

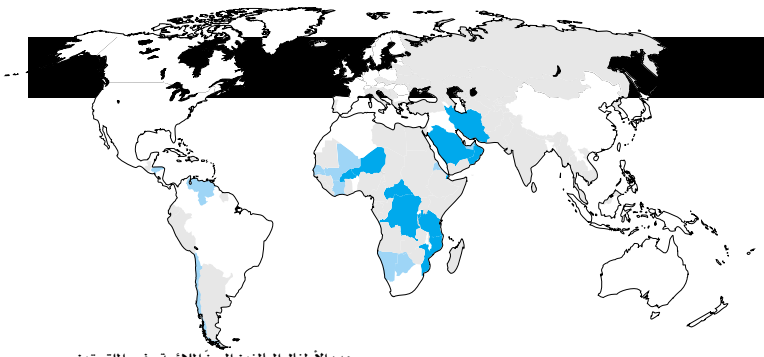

التوزيع الإقليميّ للأطفال البالغين السن الملائمة وغير الملتحقين بالتعليم الإبتدائي 2000-1998

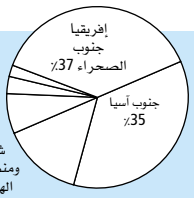

المجموع العام
114 مليوناً عام 2000

بلدان الأولويّة القصوى
(أسماء البلدان باللون الداكن)

بلدان الأولويّة المتقدّمة
(أسماء البلدان باللون الفاتح)

لا بيانات

عدد الأطفال البالغين السنّ الملائمة وغير الملتحقين بالتعليم الابتدائي، 2000 (بالملايين)

إفريقيا جنوب الصحراء	42.5
جنوب آسيا	39.9
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادىء	15.4
الدول العربيّة	8.1
أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي	2.2
وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة	3.6

تصنيف البلدان بمعدل عام 1990

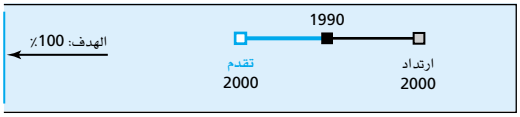

إفريقيا جنوب الصحراء
المعدّل الإقليمي

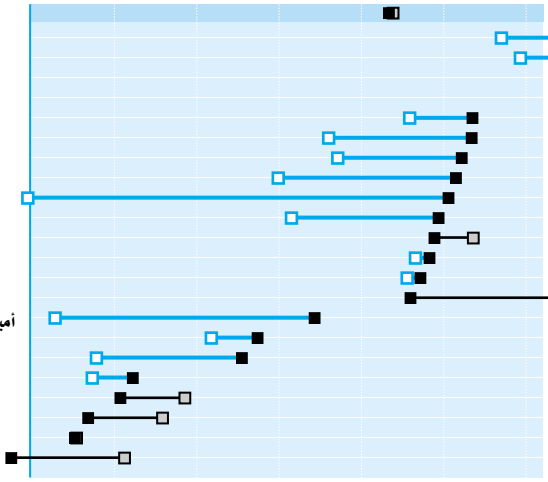

الدول العربيّة
المعدّل الإقليمي

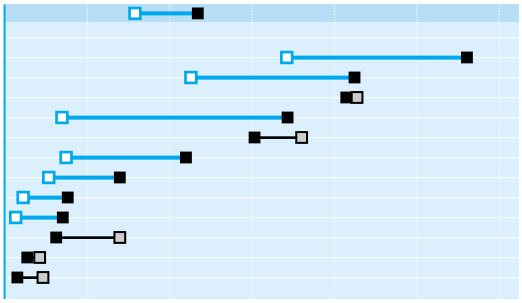

أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي
المعدّل الإقليمي

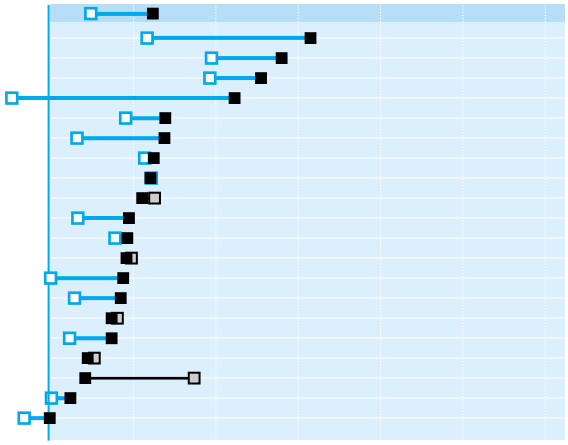

جنوب آسيا
المعدّل الإقليمي

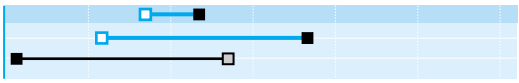

شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادىء
المعدّل الإقليمي

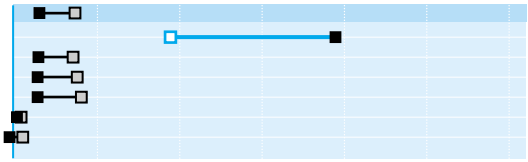

وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة
المعدّل الإقليمي

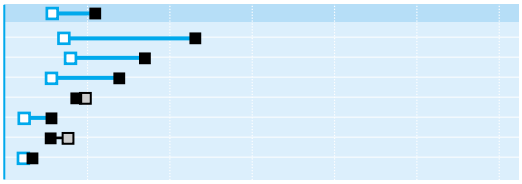

المساواة بين الجنسين

نسبة البنات إلى الصبيان في التعليم الابتدائي والثانوي (نسبة مئوية)

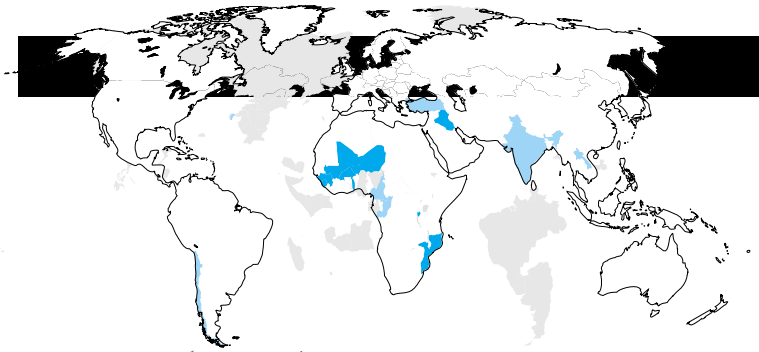

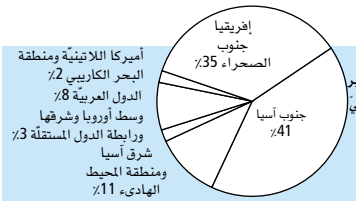

التوزيع الإقليميّ للإناث البالغات السن الملائمة وغير الملتحقات بالتعليم الابتدائيّ 2000-1998

المجموع العام 63 مليوناً عام 2000

عدد الأطفال البالغين السنّ الملائمة وغير الملتحقين بالتعليم الابتدائي، 2000 (بالملايين)

إفريقيا جنوب الصحراء	22.1
جنوب آسيا	26.1
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادىء	6.9
الدول العربيّة	4.8
أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي	1.2
وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة	1.9

بلدان الأولويّة القصوى (أسماء البلدان باللون الداكن)

بلدان الأولويّة المتقدّمة (أسماء البلدان باللون الفاتح)

تصنيف البلدان بمعدل عام 1990

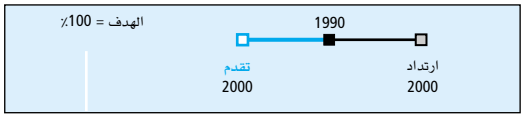

إفريقيا جنوب الصحراء

المعدّل الإقليمي

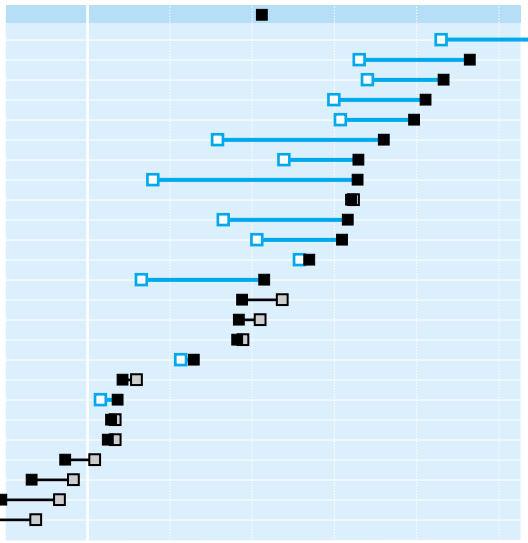

غينيا
النيجر
مالي
توغو
بوركينا فاسو
غامبيا
سيراليون
موريتانيا
إثيوبيا
السنغال
جمهوريّة الكونغو الديموقراطيّة
موزامبيق
ملاوي
إريتريا
بوروندي
الكاميرون
الكونغو
زمبابواي
جمهوريّة تنزانيا المتّحدة
رواندا
موريشيوس
جنوب إفريقيا
بوتسوانا
ناميبيا
ليسوتو

الدول العربيّة

المعدّل الإقليمي

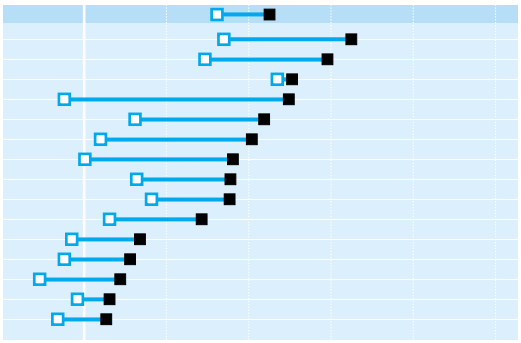

المغرب
جيبوتي
العراق
السودان
مصر
الجزائر
تونس
المملكة العربيّة السعوديّة
الجمهورية العربيّة السوريّة
عُمان
الأردن
قطر
الإمارات العربيّة المتّحدة
الكويت
البحرين

جنوب آسيا

المعدّل الإقليمي

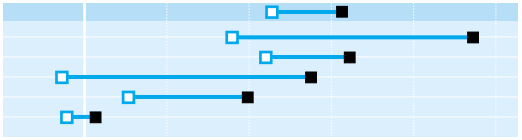

نيبال
الهند
بنغلاديش
جمهورية إيران الإسلامية
سري لانكا

أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي

المعدّل الإقليمي

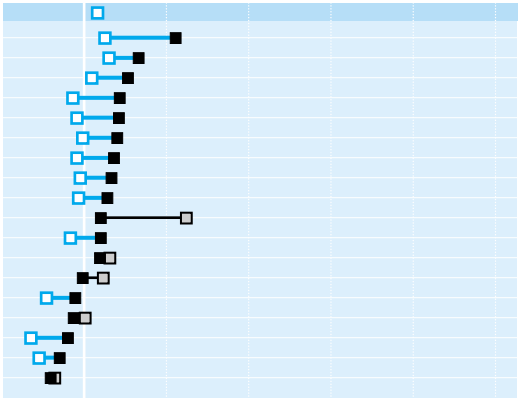

بوليفيا
بيرو
باراغواي
المكسيك
كوستاريكا
بنما
بليز
إكوادور
جامايكا
تشيلي
ترينيدا وتوباغو
جزر البهاما
السلفادور
فنزويلا
كوبا
سوريناام
سانت لوسيا
كولومبيا

شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادىء

المعدّل الإقليمي

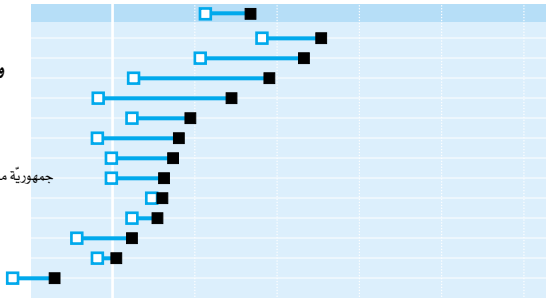

جمهوريّةلاو الديموقراطيّة الشعبيّة
بابوا غينيا الجديدة
الصين
فانواتو
إندونيسيا
تونغا
جمهوريّة كوريا
بروني دار السلام
تايلند
ميانمار
ماليزيا
ساموا (الغربيّة)
منغوليا

وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة

المعدّل الإقليمي

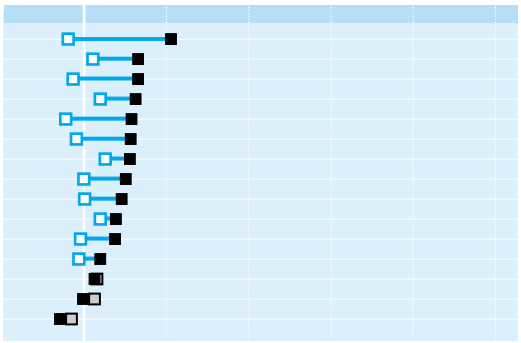

ألبانيا
ليتوانيا
الجمهوريّة التشيكيّة
جمهوريّة مقدونيا اليوغوسلافيّة السابقة
جورجيا
أذربيجان
بلغاريا
رومانيا
هنغاريا
بولندا
لاتفيا
سلوفاكيا
إستونيا
قيرغيستان
جمهوريّة مولدوفا

وفيات الأطفال

معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكلّ ألف مولود حيّ)

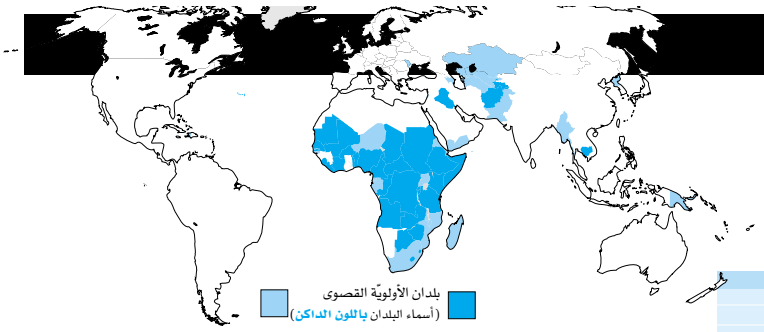

تصنيف البلدان بمعدل عام 1990

ارتداد	تقدم	الهدف:
2001	2001	2015

1990

إفريقيا جنوب الصحراء
المعدّل الإقليمي

سيراليون
النيجر
أنغولا
مالي
غينيا-بيساو
ملاوي
غينيا
ليبريا
موزامبيق
بوركينا فاسو
غينيا الإستوائية
جمهوريّة الكونغو الديموقراطيّة
تشاد
إثيوبيا
زامبيا
بوروندي
نيجيريا
بنن
موريتانيا
جمهوريّة أفريقيا الوسطى
رواندا
مدغشقر
أوغندا
جمهوريّة تنزانيا المتّحدة
ساحل العاج
إريتريا
غامبيا
توغو
السنغال
ليسوتو
الكاميرون
غانا
جزر القمر
سوازيلندا
الكونغو
كينيا
غابون
سان تومي وبرينسيبي
ناميبيا
زمبابواي
جنوب إفريقيا
الرأس الأخضر
بوتسوانا

جنوب آسيا
المعدّل الإقليمي

أفغنستان
بوتان
نيبال
بنغلاديش
باكستان
الهند
مليديف
جمهوريّة إيران الإسلاميّة

شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادىء
المعدّل الإقليمي

جمهوريّة لاو الديموقراطيّة الشعبيّة
ميانمار
كمبوديا
منغوليا
بابوا غينيا الجديدة
جزر مارشال
إندونيسيا
كيريباتي
فانواتو
الفليبين
جمهوريّة كوريا الديموقراطيّة
فييت نام
الصين
ساموا (الغربيّة)
تايلندا
جزر سليمان
ولايات ميكرونيزيا الموحّدة
فيجي

الدول العربيّة
المعدّل الإقليمي

الصومال
جيبوتي
اليمن
السودان
مصر
المغرب
الجزائر
تونس
العراق
الجمهورية العربية السورية
المملكة العربية السعودية
الأردن
الجماهيرية العربية الليبية
لبنان
عُمان

أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي
المعدّل الإقليمي

هايتي
بوليفيا
غيانا
غواتيمالا
بيرو
نيكاراغوا
الجمهوريّة الدومينيكيّة
هندوراس
السلفادور
البرازيل
إكوادور
بليز
المكسيك
سورينام
باراغواي
غرينادا
سانت كيتس ونيفس
كولومبيا
بنما

أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلّة
المعدّل الإقليمي

طاجيكستان
أذربيجان
تركمانستان
قيرغيزستان
أوزبكستان
أرمينيا
كازاخستان
ألبانيا
جمهوريّة مولدوفا
رومانيا
جمهوريّة مقدونيا اليوغوسلافيّة السابقة

عدد الأشخاص الذين يحصلون على مصادر ماء محسّنة، 2000 (بالملايين)	
إفريقيا جنوب الصحراء	4.5
جنوب آسيا	3.6
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادىء	1.4
الدول العربيّة	0.6
أميركا اللاتينيّة منطقة البحر الكاريبي	0.4
وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة	0.2

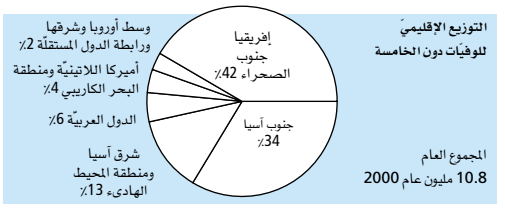

فرصة الوصول إلى الماء

الناس الذين لديهم فرصة الوصول إلى مصادر ماء محسَّنة (نسبة مئوية من عدد السكان)

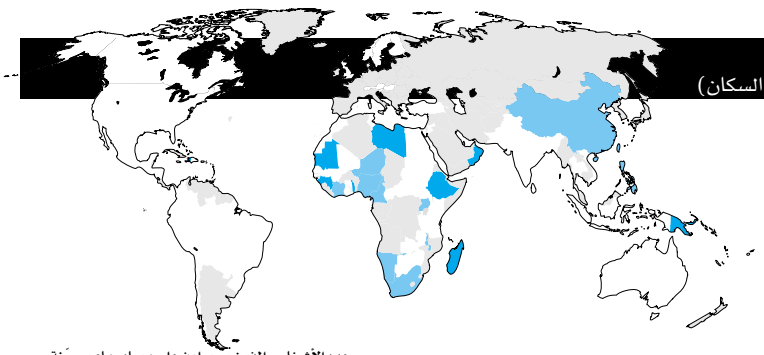

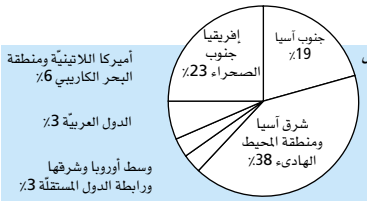

التوزيع الإقليميّ للأشخاص المحرومين من دون مصادر ماء محسنة، 2000

المجموع العام
1,160 مليوناً عام 2000

عدد الأشخاص الذين يحصلون على مصادر ماء محسّنة، 2000 (بالملايين)	
إفريقيا جنوب الصحراء	264.5
جنوب آسيا	215.8
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادىء	440.3
الدول العربيّة	39.6
أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي	69.4
وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة	29.6

بلدان الأولويّة القصوى
(أسماء البلدان باللون الداكن)

بلدان الأولويّة المتقدّمة
(أسماء البلدان باللون الفاتح)

لا بيانات

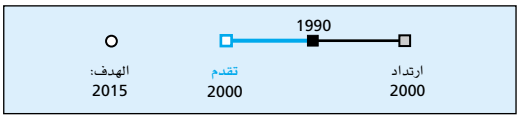

تصنيف البلدان بمعدل عام 1990

إفريقيا جنوب الصحراء

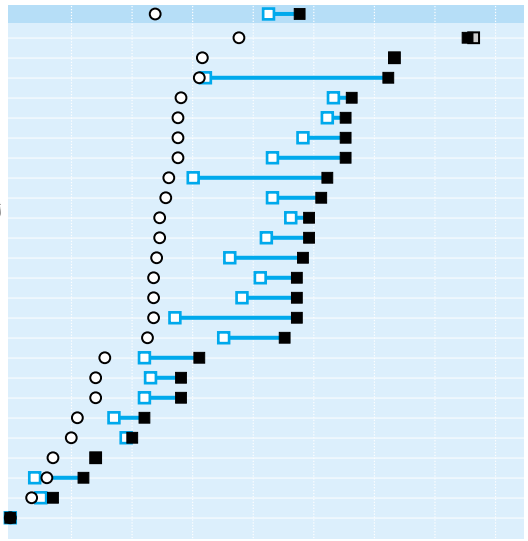

المعدّل الإقليمي
إثيوبيا
موريتانيا
جمهوريّة تنزانيا المتّحدة
مدغشقر
غينيا
أوغندا
كينيا
جمهوريّة إفريقيا الوسطى
ملاوي
توغو
الكاميرون
زامبيا
النيجر
نيجيريا
غانا
مالي
بوروندي
ناميبيا
السنغال
زمبابواي
ساحل العاج
جنوب إفريقيا
جزر القمر
بوتسوانا
موريشيوس

جنوب آسيا

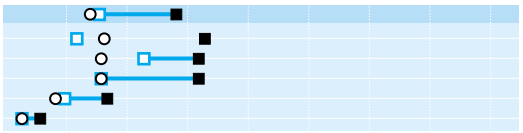

المعدّل الإقليمي
نيبال
سري لانكا
الهند
باكستان
بنغلاديش

شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادىء

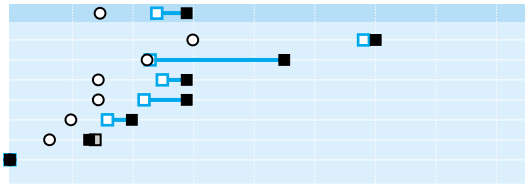

المعدّل الإقليمي
بابوا غينيا الجديدة
فييت نام
الصين
إندونيسيا
تايلندا
الفليبين
سنغافورة

الدول العربيّة

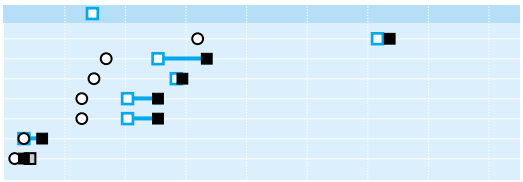

المعدّل الإقليمي
عُمان
السودان
الجمهوريّة العربيّة السوريّة
تونس
المغرب
مصر
الأردن

أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي

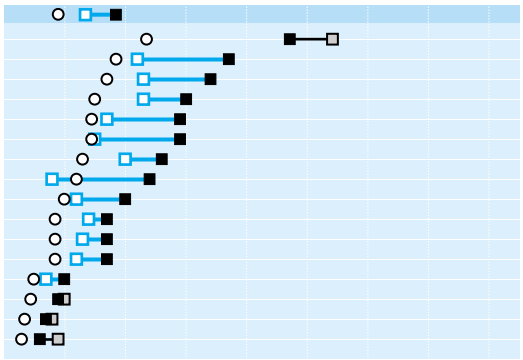

المعدّل الإقليمي
هايتي
باراغواي
السلفادور
نيكاراغوا
بوليفيا
إكوادور
بيرو
غواتيمالا
المكسيك
الجمهوريّة الدومينيكيّة
البرازيل
هندوراس
تشيلي
ترينيدا وتوباغا
جامايكا
كولومبيا

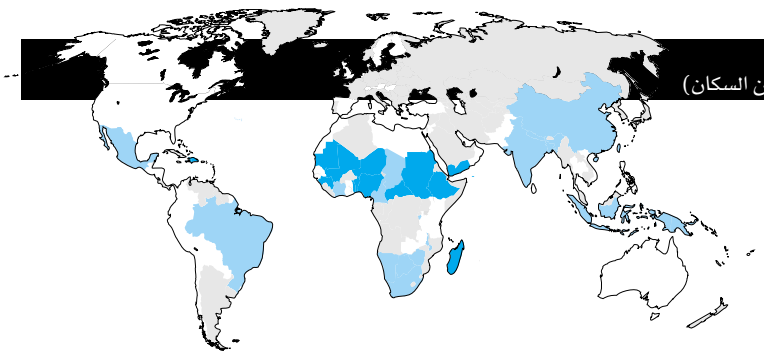

فرصة الحصول على الصَّرف الصحّي

الناس الذين لديهم فرصة الحصول على الصّرف الصّحي الملائم (نسبة مئوية من السكان)

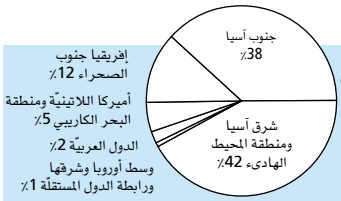

عدد الاشخاص من إمكانيّة الحصول على خدمات الصرف الصحّي الملائمة، 2000 (بالملايين)	
إفريقيا جنوب الصحراء	281.9
جنوب آسيا	907.1
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادىء	995.3
الدول العربيّة	44.8
أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي	108.8
وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة	16.5

بلدان الأولويّة القصوى
(أسماء البلدان **باللون الداكن**)

بلدان الأولويّة المتقدّمة
(أسماء البلدان باللون الفاتح)

لا بيانات

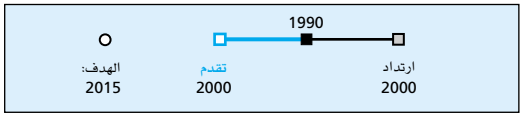

إفريقيا جنوب الصحراء

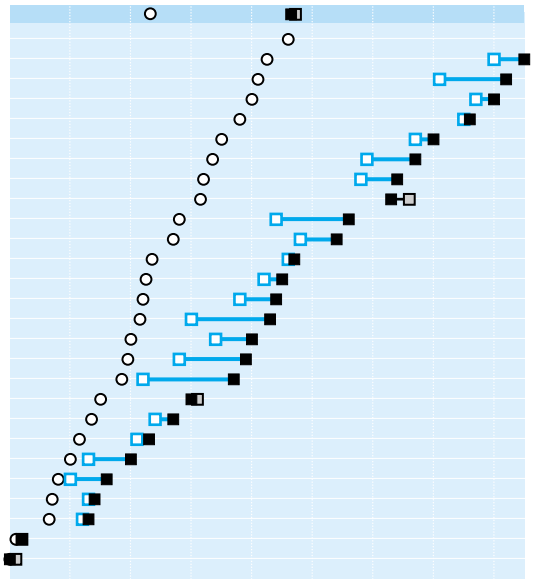

الدول العربيّة

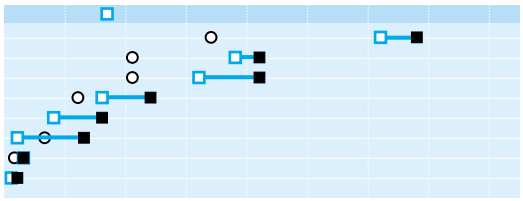

أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي

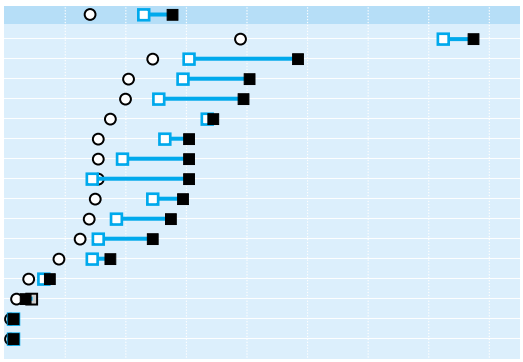

جنوب آسيا

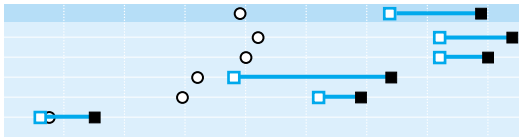

شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادىء

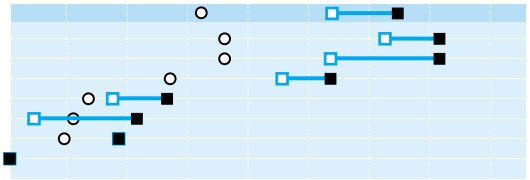

المصدر: **الدخل**: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بناء على بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي بحسب أسعار السوق (ثابتة، عام 1995، بالدولار الأميركي)، وعن السكان والناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) من World Bank 2002f; World Bank 2003i. **الجوع**: أول جداول مؤشرات أهداف التنمية للألفية؛ الفاو 2002b. **التعليم الابتدائي**: أول جداول مؤشرات أهداف التنمية للألفية؛ اليونيسكو 2002a. **المساواة بين الجنسين**: البنك الدولي 2003i؛ مجاميع حسَبها البنك الدولي لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ اليونيسكو 2002a. **وفيات الأطفال**: البنك الدولي 2003i؛ اليونيسف 2003b. **الحصول على المياه**: الأمم المتحدة 2003c؛ مجاميع حسَبها البنك الدولي لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بناء على الأمم المتحدة 2003h، 2003. **الحصول على الصرف الصحي**: الأمم المتحدة 2003c؛ مجاميع حسَبها البنك الدولي لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بناء على الأمم المتحدة 2003h، 2003.

دليل التنمية البشرية

يتكوّن دليل التنمية البشرية من مقياسٍ موجَز بسيط لثلاثة أبعاد لمفهوم التنمية: أن يعيش الإنسان حياةً مديدة بصحّةٍ سليمة، ويكون متعلّماً، ويحصل على مستوى معيشةٍ لائق (أنظر الملاحظةَ التقنية). وبالتالي، فإنه يجمع مقاييسَ متوسِّط العمر المتوقَّع عند الولادة، والالتحاق بالمدارس، والإلمام بالقراءة والكتابة، والدّخل؛ كي يُتيح مرأى التنمية في بلدٍ ما على نحوٍ أوسع مما يُتيحه استخدامُ الدَّخل وحده – الذي يوازَى، في أحيانٍ أكثر مما ينبغي، بالرّفاه. ومنذ إنشاء دليل التنمية البشرية في العام 1990، جرى تطويرُ ثلاثة أدلّة تكميلية لتسليط الضّوء على جوانبَ معيّنة من التنمية البشرية: دليل الفقر البشري، ودليل التنمية المتعلقة بالجُنُوسة، ومقياس تمكين الجُنُوسة.

يُمكن لدليل التنمية البشرية أن يُبرز نجاحاتِ بعض البلدان، والتقدمَ الأبطأ لبلدان أخرى. فقد بدأت فنزويلا سنة 1975 بمرتبةٍ في الدليل أعلى من البرازيل، لكن البرازيل أحرزت تقدُّماً أسرعَ بكثير. وكانت فنلندا أدنى مرتبةً في الدليل من سويسرا سنة 1975، لكنها اليوم تتقدّم عليها قليلاً. كذلك يمكن للتصنيفات في دليل التنمية البشرية وفي الناتج المحلي الإجمالي للفرد أن تختلف، مُظهِرةً أنّ من الممكن إحرازَ مستويات عالية في التنمية البشرية من دون مداخيل عالية – وأنّ المداخيل العالية لا تضمن مستوياتٍ عاليةً في التنمية البشرية (أنظر أوّل جداول المؤشّرات). فالمداخيل في باكستان وفيتنام متماثلة، لكنّ فيتنام عملت أكثر بكثير على ترجمة تلك المداخيل إلى تنميةٍ بشرية. على نحوٍ مماثل، حقّقت جمايكا نسبةً في دليل التنمية البشرية أفضلَ بكثير من المغرب، بالمداخيل نفسها تقريباً.

كذلك تُحقّق سوازيلاند النسبةَ عينَها لبُوتسوانا في دليل التنمية البشرية، بمداخيل تقلُّ عن الثُّلثين؛ ويصحّ القول ذاتُه في الفليبّين وتايلاند. لذا، يمكن للبلدان التي تتّبع السياساتِ الصحيحة دفْعُ التنمية البشرية إلى الأمام، حتّى بمداخيل متدنّية.

شهدت معظم الأقاليم تقدُّماً وطيداً في دليل التنمية البشرية خلال السنوات العشرين الماضية، مع أداء جيِّد على نحوٍ خاصّ لشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في التسعينات. كما شهدت الدولُ العربية نمواً جوهرياً، متجاوزةً معدَّلَ الزيادة للبلدان النامية. في المغايرة، كانت إفريقيا جنوب الصحراء راكدةً تقريباً – تخلَّفت كثيراً عن جنوب آسيا، بعد أن كانت على قدم المساواة معها سنة 1985. وتكبّدت مجموعتان من البلدان انتكاسات كهذه: بلدان رابطة الدول المستقلّة، التي تمرّ في ما أصبح مع بلدانٍ عديدة مرحلةً انتقاليةً، طويلة، مؤلمة إلى اقتصاديات السوق؛ وبلدان إفريقية فقيرة، تعرقلت تنميتُها أو انْعكست لأسبابٍ متنوّعة – بينها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الآيدز/السِّيدا) والنِّزاعات الداخلية والخارجية.

ومع أن دليل التنمية البشرية نقطةُ انطلاقٍ مفيدة، فإنه يُغفل جوانبَ حيوية من التنمية البشرية؛ وعلى وجهٍ خاصّ قدرة المرء على المشاركة في القرارات التي تؤثِّر في حياته. فمن الممكن أن يكون الشخص غنياً، موفورَ الصحة، مثقّفاً ثقافةً عالية؛ لكنّ التنمية البشرية تتعرقل من دون وجود هذه القدرة.

وقد سُلِّط الضوءُ على إغفال أبعاد الحرية من دليل التنمية البشرية منذ أول تقارير التنمية البشرية – ودفع إلى إنشاء دليل حرية الانسان سنة 1991 ودليل الحريّة السياسية سنة 1992. غير أنّ أياً من هذين المقياسين لم يعِش بعد عامه الأوّل، ممّا يُثبت صعوبةَ الاحتواء الوافي لمثل هذه الجوانب المعقّدة من التنمية البشرية في دليل منفرد. لكن ذلك لا يعني أن من الممكن تجاهلَ مؤشّرات الحريّات السياسية والمدنية كلّياً لدى دراسة حالة التنمية البشرية في بلدٍ ما.

ثمة صِلاتٌ وصَل قويّة بين أدلّة التنمية البشرية وأهداف التنمية للألفية. والأبعاد الثلاثة للتنمية البشيرة، المحتَواة في دليل التنمية، مماثلةٌ جداً للأهداف السبعة الأولى؛ التي تركِّز أيضاً على قضايا التعليم والصحة ومستوى المعيشة اللائق (أنظر أيضاً الإطار 1.2 في الفصل الأول). علاوةً على ذلك، فإن دليل التنمية المتعلقة بالجُنُوسة ومقياسَ تمكين الجُنُوسة اللذين يهدفان إلى إعطاء صورة واضحة عن اللاّمساواة بين الجنسين في القدرات البشرية، وفي صنْع القرارات السياسية والاقتصادية، يركِّزان إلى حدٍّ كبير جداً على طموحات الهدف الثالث؛ الرامي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النِّساء.

مساراتٌ مختلفة في دليل التنمية البشرية

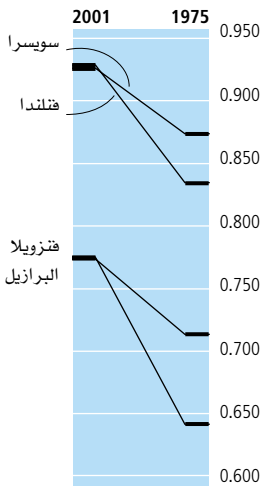

المصدر : الجدول الثاني في المؤشّرات

دليل التنمية البشرية، دليل الفقر البشري 1، دليل الفقر البشري 2، دليل التنمية المتعلقة بالجُنُوسة - مكوِّناتٌ متشابهة، مقاييس متباينة

الدليل	مدى العمر	المعرفة	مستوى معيشة لائق	المشاركة أو الاستبعاد
دليل التنمية البشرية	متوسّط العمر المتوقَّع عند الولادة	1. معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة 2. معدّل مجموع الالتحاق	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)	–
دليل الفقر البشري 1	الاحتمال عند الولادة بعدم العيش إلى سن الأربعين	معدل الأمية بين البالغين	الحرمان في توفير الحاجات الاقتصادية يقاس بـ: 1. النسبة المئوية للمحرومين من المنفذ إلى مصدر مياه محسَّن 2. النسبة المئوية للأطفال دون الخامسة، الناقصي الوزن المعتاد لأعمارهم	–
دليل الفقر البشري 2	الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الستِّين	النسبة المئوية للبالغين المفتقرين إلى المهارات الوظيفية في القراءة والكتابة	النسبة المئوية للذين يعيشون تحت خطّ فقر الدخل (50 بالمئة من المتوسط المعدَّل في الدخل المُتاح للأسر)	نسبة البطالة لأمد طويل (12 شهراً أو أكثر)
دليل التنمية المتعلقة بالجُنُوسة	متوسّط العمر المتوقع عند الولادة للإناث والذكور	1. النِّسبتان المئويّتان لإلمام البالغات والبالغين بالقراءة والكتابة. 2. مجموع معدّلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي للإناث والذّكور	الدخل المكتسَب المقدّر للاناث والذكور، مبيِّناً سيطرة النساء والرجال على الموارد	–

دليل الفقر البشري

في حين يقيس دليل التنمية البشرية إجماليَّ التقدُّم في بلدٍ ما نحو تحقيق التنمية، فإن دليل الفقر البشري يُظهر توزيع التقدّم ويقيس تراكُمَ شتّى أنواع الحرمان التي ما زالت موجودة. ومثل دليل التنمية البشرية، يقيس دليلُ الفقر البشري الحرمانَ في الأبعاد نفسها للتنمية البشرية الأساسية.

دليل الفقر البشري 1

يقيس دليل الفقر البشري 1 الفقرَ في البلدان النامية، ويركِّز على أنواع الحرمان في ثلاثة أبعاد: طول العمر، كما يقاس بالاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سنّ الأربعين؛ والمعرفة، كما تقاس بمعدّل الأمّية لدى البالغين؛ وإجمالي توفير الحاجات الاقتصادية من القطاعين العام والخاصّ، كما يُقاس بالنسبة المئوية للناس الذي لا يستعملون مصادرَ محسَّنة للمياه، والنسبة المئوية للذين ليست لديهم منافذ مستدامة إلى مصدر محسَّن للمياه، والنسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الناقصي الوزن المعتاد لأعمارهم.

دليل الفقر البشري 2

لأن الحرمان البشري يتفاوت بحسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعٍ محليٍّ ما، فقد صُمِّم دليلٌ منفصل – دليل الفقر البشري 2 – لقياس الفقر البشري في عددٍ مختار من بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، مستفيداً من البيانات الأكثر توفُّراً. ويركِّز دليل الفقر البشري 2 على الحرمان في الأبعاد الثلاثة عينها مثل دليل الفقر البشري 1، وعلى بُعد إضافي هو الاستبعاد الاجتماعي. والمؤشِّرات هي الاحتمال لدى الولادة بعدم العيش حتى سنّ الستين، ومعدّل الإلمام الوظيفي للبالغين بالقراءة والكتابة، والنسبة المئوية للذين يعيشون تحت خطِّ فقر الدّخل (مع الدخل المعدَّل المُتاح للأسرة تحت 50 بالمئة في المتوسّط)، ونسبة البطالة لأمدٍ طويل (12 شهراً أو أكثر).

دليل التنمية المتعلقة بالجُنُوسة

يقيس دليل التنمية المتعلقة بالجُنُوسة إنجازاتٍ في الأبعاد نفسها، ويستخدم المؤشِّرات نفسَها، مثل دليل التنمية البشرية؛ لكنه يُعطي صورة واضحة عن شتّى أنواع اللاّمساواة في الإنجاز بين النِّساء والرجال. وهو ليس سوى دليلٍ للتنمية البشرية، معدَّلٍ نزولاً إلى اللاّمساواة الجُنُوسيّة. فكلّما ازداد التَّبايُن بين الجنسين في التنمية البشرية الأساسية، انخفضت درجةُ البلد في دليل التنمية المتعلّقة بالجُنُوسة؛ مقارنةً مع درجته في دليل التنمية البشرية.

مقياس تمكين الجُنُوسة

يكشف مقياس تمكين الجُنُوسة ما إذا كانت النساء قادراتٍ على الاشتراك الفعّال في الحياة الاقتصادية والسياسية. ويركِّز على المشاركة، فيَقيس عدمَ المساواة بين الجنسين في مجالات رئيسية من المشاركة وصنْع القرار اقتصادياً وسياسياً. ويتتبّع النِّسَب المئوية للنساء في البرلمانات، وبين المشرِّعين وكبار المسؤولين والمديرين، وبين المِهنيِّين والعاملين التِّقنيِّين – وكذلك التبايُن بين الجنسين في الدَّخل المكتسَب؛ مما يُظهر الاستقلالية الاقتصادية. ويختلف مقياس التمكين عن دليل التنمية المتعلقة بالجنسين، من حيث أنه يكشف اللاّمساواة في الفرص التي تتيحها مجالاتٌ مختارة.

توفّر البياناتُ الاقتصاديّة–الاجتماعيّة دون القُطريّة مصادرَ هامّةً للأدلّة على انعدام المساواة، حتى ضمن البلدان التي كان أداؤها بالمتوسّط جيّداً نحو تحقيق أهداف التنمية للألفيّة. وتساعد الأدلّة على التنمية القُطريّة غير

دخلٌ متشابه، دليلُ تنميةٍ متباين

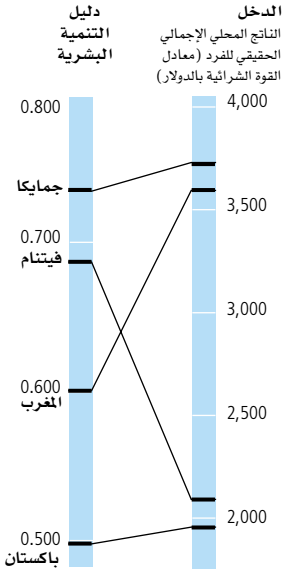

المصدر: الجدول الأول في المؤشِّرات

دليلُ تنميةٍ متشابه، دخلٌ متباين

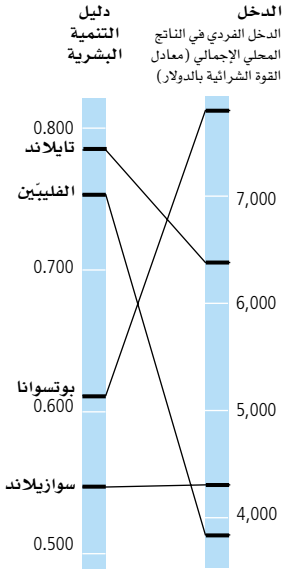

المصدر: الجدول الأول في المؤشِّرات

التفاوتات العالمية في دليل التنمية البشرية

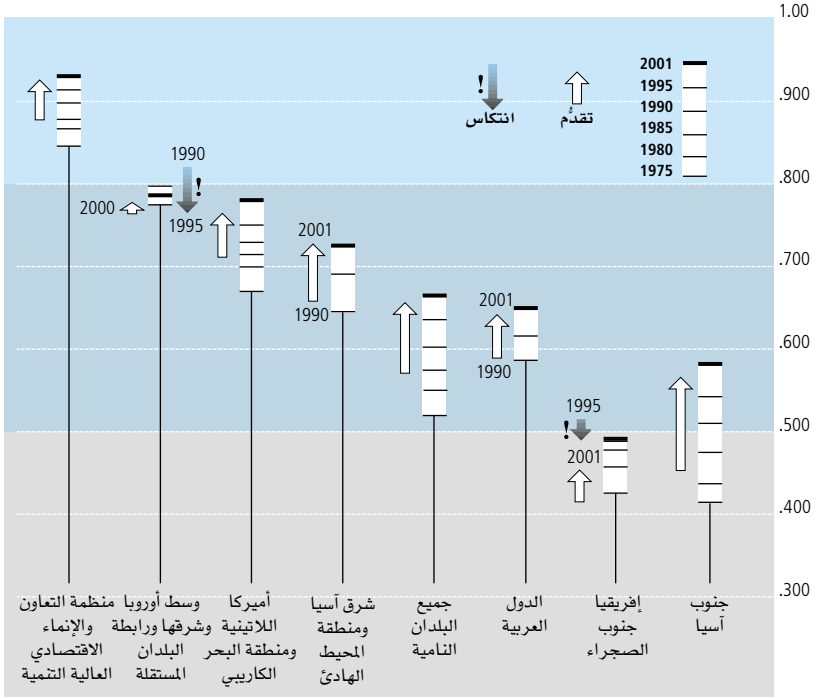

المتوازنة في تحديد أولويّات السياسات. ويجب أن تتوجّه الجهود بشكل خاصّ إلى استئصال الفقر البشريّ المستحكِم، الذي يضرب بعض المناطق والمجموعات في بلدان تكون بقيّتها ذات مستويات من التنمية البشريّة أعلى من ذلك بكثير. وتوفّر بعضُ البلدان بياناتٍ مفصّلةً دون قُطريّة من أجل التحليل الاجتماعيّ الاقتصاديّ المعمّق، ورسم الخرائط المكانيّة للمتغيّرات الاجتماعيّة الاقتصاديّة حيثما أمكن. ويُدقَّق أدناه في بعض هذه البيانات، لأنّها توفّر أمثلةً جيّدة عن الفجوات المتنامية أو الباقية - حيث تخلّفت مناطق بأكملها أو مجموعات (أو كلاهما) عن الرَّكب في مجال واحد أو أكثر من مجالات التنمية.

الصين: تقدّمٌ سريع تدفعه المناطقُ الساحليّة

تُعتبر الصين من البلدان القليلة ذات الأداء الإجماليّ الجيّد بالنسبة إلى مؤشّرات أهداف التنمية للألفيّة. مع ذلك، أظهرت تجربةُ التنمية الصينيّة في العقود الأخيرة وجودَ تباينات كبيرة في النتائج الاقتصاديّة والاجتماعيّة بين المناطق الساحليّة والداخليّة - وهو اتجاه يعكس أيضاً الانقسامات بين المناطق الريفيّة والحضريّة. فقد شهدت المناطق الساحليّة باطّرادٍ أسرعَ نموّ اقتصاديّ، إذ ارتفعت المداخيل الفرديّة في المناطق الساحليّة بين سنتي 1978 و1998 بنسبة مذهلة تبلغ 11 بالمئة في العام. ويعني ذلك، مع تجاهُل التضخّم، أنّ 100 دولار في سنة 1978 قفزت إلى 800 دولار بعد 20 سنة فقط.

علاوةً على ما تقدَّم، تسارَع أداءُ المناطق الساحليّة في تسعينات القرن العشرين، حيث بلغ متوسّط النموّ السنويّ 13 بالمئة - خمسة أضعاف مستوى التنمية الأبطأ في المناطق الصينية الشماليّة الغربيّة، التي يتّفق أنّها بعيدة عن الساحل المزدهر تجاريّاً. نتيجةً لذلك، يتركّز مجمل الدخل القوميّ في المناطق المدينيّة الكبرى والساحليّة. وتُظهِر الخريطة الأولى توزُّعَ مستويات الناتج المحلّيّ الإجماليّ بين الوحدات الإداريّة في سنة 2000. وتدين المناطق الساحليّة، ذات المرافئ الكبيرة والمدن الميناءية، بالكثير من ثروتها للصادرات.

في سنة 1999، احتلّت أغنى ثلاث مدن كبرى في الصين - شنغهاي وبايجنغ وتيانجين - أعلى مرتبة في دليل التنمية البشريّة. وكانت كلّ المناطق القابعة في أسفل الدليل من المقاطعات الغربيّة. علاوةً على ذلك، تشهد المقاطعاتُ الأكثرُ فقراً أعلى نسبة من اللامساواة؛ حيث حصلت التيبت على أدنى المقادير في التحصيل العلميّ والعمر المتوقَّع. ولن تُحقّق سوى بعض أنحاء الصين أهدافَ التنمية للألفيّة في الدخل والتعليم والصحّة، مما يُخلِّف وراء الرَّكب مناطقَ داخليّةً شاسعة - لا سيّما المقاطعات الغربيّة.

البرازيل: تترك الشمالَ مخلَّفاً؟

للبرازيل تراثٌ تاريخيّ طويل في اللامساواة المرتفعة؛ حيث تُحقّق أغنى 10 بالمئة من الأسَر المعيشية دخلاً يفوق 70 ضعف الدخل الذي تُحقّقه أفقر 10 بالمئة من الأسَر. وفي السنوات العشر الأخيرة، يتزايد الاتّساع في معدّلات الأمّيّة بين الولايات الأغنى والأفقر. ومع أنّ الفقر بدأ يتراجع في أوائل التسعينات، فقد حدث ذلك بشكل غير متكافئ - كما أنه لا يتراجع بسرعة كافية تمكّن البرازيل من تحقيق أول أهداف التنمية للألفيّة. وبحسب المعدّل الراهن للنموّ، فإن الجنوب هو المنطقة الوحيدة التي يُتوقّع أن تخفّض الفقر إلى النصف بحلول سنة 2015. لكنّ الشمال الشرقيّ، وهو أفقر المناطق في البرازيل، خفّض الفقر أيضاً على نحوٍ جذريّ؛ كما فعلت المناطقُ الوسطى والجنوبيّة الشرقيّة.

وكان الشمالُ المنطقةَ الوحيدة التي شهدت تزايُد الفقر، حيث ارتفع من 36 بالمئة في سنة 1990 إلى 44 بالمئة سنة 2001. (تنحصر البيانات عن الشمال بالمناطق الحضريّة فقط). فلماذا يُخلِّف مثلُ هذا العدد الكبير من الناس وراء الرَّكب، عندما يكون النموّ الإجماليّ جيّداً؟ لا يقع الذّنْب في ذلك على قصور في الموارد العاديّة، وإنما على التمادي في اللامساواة المرتفعة. فالشمال لا يشهد ازدياداً في الفقر فحسب، بل يتخلّف أيضاً من ناحية أداء دليل التنمية البشريّة - بخلاف الجنوب الحضريّ الغنيّ (ساو باولو وريو دي جانيرو وريو غراندي دو صول)، وبخلاف الشمال الشرقيّ الذي شهد تحسّناً كبيراً في دليل التنمية البشريّة. وتستدعي المعاني الضمنية لهذا الأمر، بالنسبة إلى السياسات، وجوبَ تخصيصَ مزيد من الموارد للمناطق التي هي بأمسّ الحاجة إليها - الشمال، بسبب الاتجاهات المعاكسة؛ والشمال الشرقيّ، بسبب استمرار التدنّي في مستويات تنميته البشريّة.

الجدول 1

معدّلات الأمية في البرازيل بحسب الإقليم - من عمر 15 سنة فما فوق، 1990 و2001

نسبة مئوية

الاقليم	1990	2001	تغيُّر
البرازيل	18.7	12.4	-6.4
شمال	12.4	11.2	-1.2
شمال شرق	36.4	24.3	-12.2
وسط شرق	16.9	10.2	-6.7
جنوب شرق	11.4	7.5	-3.9
جنوب	11.7	7.1	-4.6

المصدر: Mendonça 2003

الخريطة 1: التوزيع الجغرافي للدخل في الصين، عام 2000

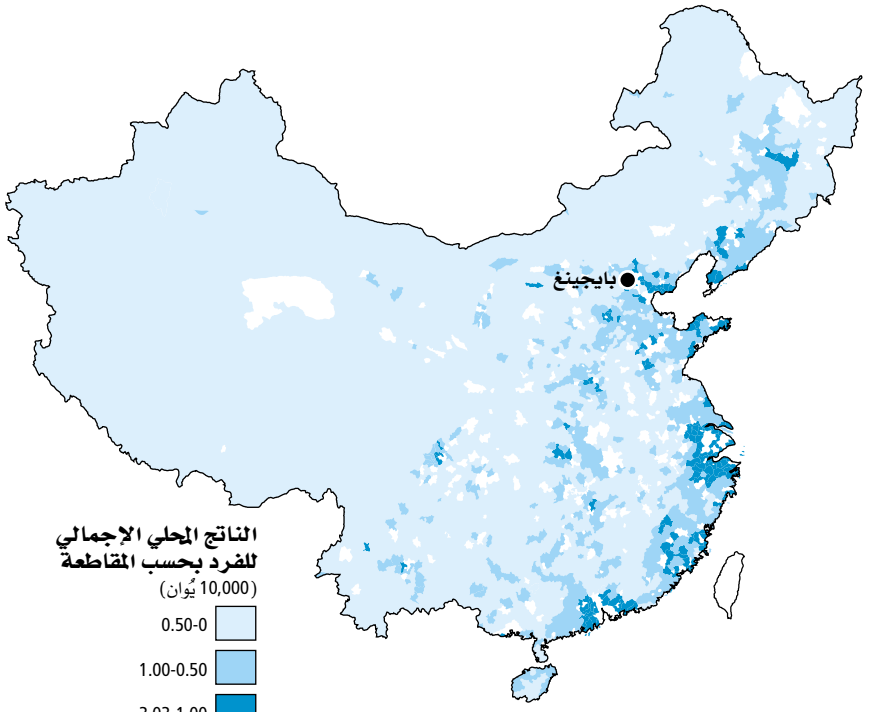

ملاحظة: جُمِعت المقاطعات ذات العدد السكاني المتدّني جداً (أدنى 20 بالمئة) لحساب دخل الفرد في الناتج المحلي الاجمالي لديها مجتمعةً، لأن الأعداد القليلة المتفرّقة للسكان لا تسمح بتخطيطٍ مفصّل رفيع الدقّة للدخل الفردي.
المصدر: CIESIN 2003

المكسيك: التنمية تستثني الجنوب

منذ أوائل تسعينات القرن العشرين والأداء الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ في المكسيك متفاوتٌ في أحسن الأحوال؛ حيث تلقّى تعافيها من أزمة الدَّين في الثمانينات ضربةً من الأزمة المالية لسنة 1994–1995. غير أنّ المكسيك، ككلّ، ماضيةٌ على الطريق السّويّ نحو تحقيق معظم أهداف التنمية للألفيّة. فقد قلّ الفقرُ في سنة 2000 عمّا كان عليه سنة 1992, إذ هبطت نسبتُه من 15 إلى 13 بالمئة (مع أنّه قفز في سنة 1995 إلى 18 بالمئة)؛ والمناطق الأفقر هي الجنوب، والجنوب الشرقيّ. كذلك ازدادت فجوةُ الثروة سوءًا في التسعينات: ففي أواخر العقد كان دخل العشرة بالمئة ممن يحقّقون أعلى المداخيل يزيد 35 ضعفاً على دخل العشرة بالمئة من أصحاب أدنى المداخيل، بالمقارنة مع 33 ضعفاً في سنة 1992. لكنّ مؤشّرات التنمية الأخرى – الصحّة والتغذية والتعليم، بشكل رئيسيّ – تحسّنت في التسعينات.

وفي حين تقسِّم اللامساواةُ مجتمعَ المكسيك على أسُس إثنيّة واجتماعيّة، فإنّ الفجوة الأكثر بروزاً هي تلك التي تفصل الجنوبَ عن الشمال؛ مخلّفةً الجنوبَ وراء المناطق الأخرى في كلّ أهداف التنمية للألفيّة تقريباً. فالولايات الجنوبيّة هي في الغالب ريفيّةٌ وسكّانها من أبناء البلاد الأصليّين، فيما اقتصادياتها زراعيّة إلى حدّ كبير ومفتقِرة إلى البنية التحتيّة. ونظراً لسوء الأداء في الجنوب والتقدّم في الشمال، فقد استمرّ هذا الانقسام التاريخيّ منذ انفتاح المكسيك على التجارة العالميّة في التّسعينات؛ إذ استفاد الشمال والشمال الغربيّ، في حين أنّ بُعد الجنوب عن الحدود الأميركيّة استثناه من التكامل الاقتصاديّ مع الولايات المتحدة وكندا.

في ولاية تْشِيَابَس الجنوبيّة، يعيش أكثر من 30 بالمئة من السكّان في فقر مدقع، وحوادث العنف متكرّرة – مثلما هي في الأماكن الأخرى من الجنوب. علاوةً على ذلك، أنّ أعداداً كبيرة من الناس في الجنوب أمّيّون (الخريطة 2). ويعكس هذا النمطُ أيضاً الفجواتِ في معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الذكور والإناث، وهي أعمق في معظم الولايات التي تسودها الأمّيّة في الجنوب.

الفليبين: دمج الأقليّات الإثنيّة

بالاضافة إلى كون الفيليبّين بلداً شديد التَّشظّي اقتصادياً واجتماعياً، فإن التّضاريسَ والسِّمات السَّطحيةَ (الطوبوغرافية) الصعبة، والمناخَ اللامؤاتي، تجعل الجنوبَ الشرقيّ أكثر تعرّضاً للكوارث الطبيعيّة من الولايات الوسطى والشماليّة الغربيّة (مانيلا الكبرى) الأكثر اعتدالاً.

وتضمّ بعض المناطق كثافاتٍ كبيرةً من الأقليّات؛ مثل انفصاليّي المورو في إقليم مندناو المسلم المستقلّ ذاتيّاً في جنوب غرب مندناو ووسطها في الجنوب، والسكّان الأصليين الذين يُهيمنون على إقليم كورديليرا الإدرايّ في الشمال. وتتخلّف مناطق شاسعة في هذه الأقاليم من حيث المؤشّرات الاجتماعيّة-الاقتصاديّة العديدة بالنسبة إلى المتوسّط القوميّ. وقد ساهمت الأزمة الاقتصاديّة في شرقيّ آسيا سنة 1997، بالإضافة إلى الظاهرة الطقسيَّة إل نينيو خلال العام التالي، في ارتفاع معدّل الفقر إلى 28 بالمئة سنة 2000. ولم يكن هذا الاتجاه متَّسِقاً، حيث ازداد الفقر في المناطق الجبليّة الوسطى لجزيرة لوزون الشماليّة والمناطق الغربيّة من مندناو في الجنوب.

وما زالت التباينات الإقليميّة في فقر المداخيل واسعة، من نسبة متدنّية تبلغ 12 بالمئة في منطقة مانيلا إلى 74 بالمئة في إقليم مندناو المسلم المستقلّ ذاتيّاً. وينعكس هذا الأمر في التوزيع اللامتكافئ لدليل التنمية البشريّة، مظهِراً عن كثَب التوزّعَ الإثنيّ

الخريطة 2: إلمام البالغين بالقراءة والكتابة في المكسيك، عام 2000

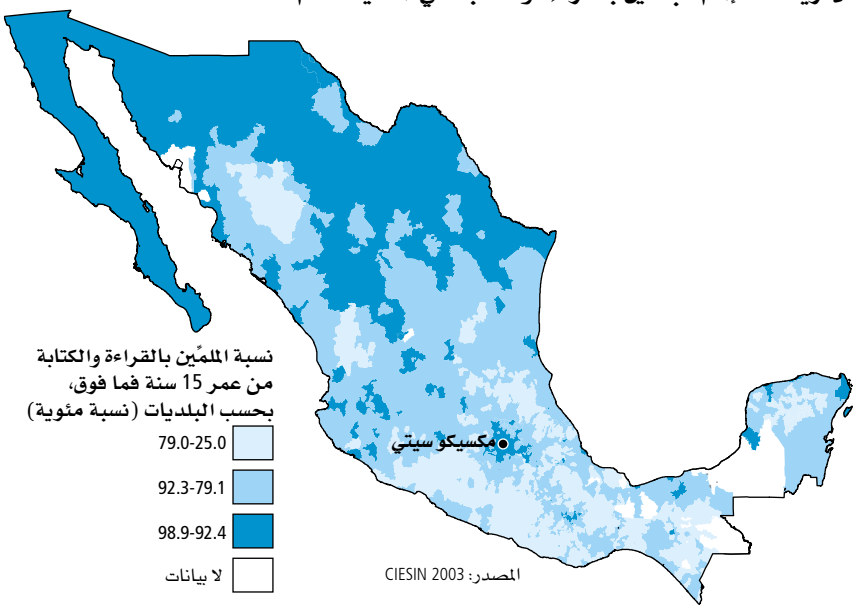

المصدر: CIESIN 2003

الخريطة 3: دليل التنمية البشرية في الفليبين، العام 1994

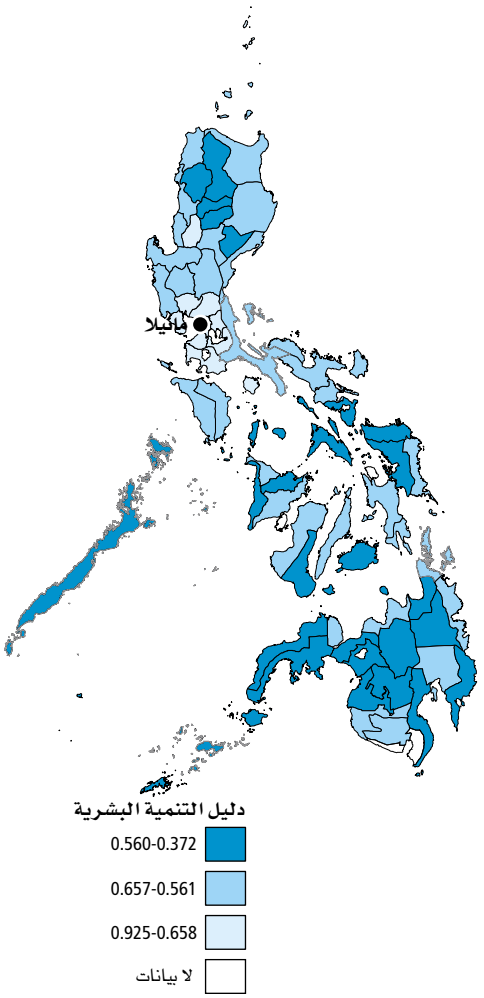

المصدر: CIESIN 2003

للسكّان؛ حيث الأداء الأسوأ في مناطق الأقلّيّات الإثنيّة (الخريطة 3). ويظهر الأداءُ المتغاير على نحوٍ مماثل عند تفحّص مؤشّرات أخرى، بما في ذلك معدّلات وفيات الأطفال، حيث سُجِّلت أقلّ التحسّنات في منطقة مندناو أيضاً.

الهند: تقدّم عامّ، وأبطأ للبعض

حقّقت الهند، موطنُ سُدس سكّان العالم، تقدّماً عظيماً على معظم الجبهات. فقد انخفض الفقر بشكل جذريّ، وحدثت تحسينات في تعليم الذكور والإناث على السواء. كما تحقّق تحسّن هائل في الفجوات بين الجنسين في معرفة القراءة والكتابة، لا سيّما في الولاية الوسطى الفقيرة مادهيا برادِش؛ وإلى حدّ ما في ولايات راجستان وأوتر برادش وبيهار.

مع ذلك، يبدو أنّ عدداً من المناطق مستثناةٌ من هذا الاتجاه؛ وبخاصّة على الحدود مع باكستان ونيبال. كما أنّ الفجوات في الإلمام بالقراءة والكتابة، بين الطبقات الاجتماعيّة المتدنّية وبقيّة السكّان، تبقى عالية جداً؛ وبخاصّة في الولايات الأشدّ فقراً –راجستان وأوتر برادش وبيهار – وفي كارنَتاكا. ووجد شريف وسودَرشان (1996) أنّ معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة عند الإناث في أوساط قبائل المنبوذين كانت متدنّية إلى حدٍّ سبعة بالمئة في راجستان وتسعة بالمئة في مادهيا برادش.

هناك أيضاً همومٌ خطيرة في مجال الصحّة. فمعدّلاتُ الوفاة ما زالت عاليةً في الولايات الريفيّة الأفقر، ذات الطبقات الاجتماعيّة المنبوذة، لا سيّما بين الأمهات والأطفال؛ وتعود بمعظمها إلى نقص التغذية الواسع الانتشار، والبنية التحتيّة الرديئة (Bajpay 2003). وبين 1992/1993 و1997/1998، هبطت نسبة وفيات الرُّضَّع في كل الولايات باستثناء مادهيا برادش وراجستان. علاوةً على ذلك، فإن معدّلات وفيات الرُّضَّع أعلى بكثير في المناطق الريفيّة، وبخاصّة في مهرَسترا وأندرا برادش (الجدول 2). ولا تزال المعدّلات العالية للتمنيع ضدّ الأمراض خاصّيةً شبهَ محصورة بمقاطعات الجنوب والجنوب الغربيّ. وفي أماكن عديدة، وبخاصّة في الشمال والشمال الشرقيّ، جرى تمنيع أقلّ من ثلث الأطفال في سنة 1999.

غواتيمالا: تقدّم في الفجوات بين الجنسين وبين الإثنيّات

منذ سنة 1990، يجري التقدّم نحو أهداف التنمية للألفيّة في غواتيمالا ببطء، وعلى نحوٍ غير متساوٍ. وفي السنوات الأخيرة، اشتملت الصدماتُ على الجفاف الخطير وتدنّي الأسعار العالميّة للبنّ، منتَج التصدير الرئيسيّ للبلاد. وفي التسعينات، شهدت مجموعاتٌ ومناطقُ كثيرةٌ تحسيناتٍ في التنمية البشريّة، فيما كانت النتائج في الشمال والشمال الغربيّ مخيّبةً للآمال. فقد شهدت هذه المناطق، التي يعيش فيها معظم السكّان الغواتيماليّين الأصليّين، أعلى نسبة للفقر سنة 2000. ويبدو أنّ هناك بعض التداخل بين التمييز الذي يواجه هذه الأقليّات الإثنيّة والنساء. فالخريطة الرابعة، مثلاً، تُبيّن أنّ وفيات الأمومة هي الأعلى في الشمال والشمال الغربيّ؛ مما يوحي بضَعف الأنظمة الصحّيّة في المناطق الريفيّة، حيث السَّواد الأعظم من السكان هم الأقليّاتُ الإثنيّة والنساء.

وتوضح معدّلات الأمّيّة أحدَ الأوجه الأخرى للمشكلة. فقد كانت النساء في الشمال الغربيّ المجموعةَ الوحيدة التي لم تشهد تحسّناً في معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة. ويتمّ التمييز وفقاً للجنس والعرق في المناطق نفسها، وربما يُؤثّر على الناس أنفسهم: النساء من السكّان الأصليّين. وتتعقّد هذه الاتجاهات باستمرار اللامساواة، وبخاصّة في تركّز الأراضي؛ وهذه كلّها أمور تُعيق تنمية غواتيمالا. ووفقاً لدراسة حديثة العهد، ازداد تركّز الأراضي

الجدول 2

معدّلات وفيات الرُّضَّع في الهند بحسب الولايات والأقاليم، التسعينات

الولايات	معدّل وفيات الرُّضَّع (لكل ألف مولود حيّ) 93/1992	98/1997	نسبة الريف إلى الحضَر 1995
أندرا برادش	70.4	65.0	1.72
أوتار برادش	99.9	86.7	1.35
أوريسا	112.1	82.0	1.65
بيهار	89.2	73.0	1.30
تاميل نادو	67.7	48.2	1.65
راجستان	76.3	80.4	1.45
غوجارات	73.5	62.2	1.45
كارْنَتكا	65.4	51.5	1.60
كيرالا	23.8	16.3	1.23
مادهيا برادش	85.2	86.1	1.70
مهرَسْترا	50.5	43.7	1.94

المصدر: المعهد الدولي للعلوم السكّانية 2000 (IIPS)

بين عامَيّ 1979 و2000؛ مما أعاق التنويعَ، والتوزيع الأفضل، للمِلكيّة والمخاطَرة (Fuentes, Balsells and Arriola 2003).

ولكن في حين أنّ الوضع مقلقٌ بالمعنى المُطلق، فقد حدثت أكبر نسبة مئوية من التخفيض للفقر المدقع خلال التسعينات في أوساط الأسر المعيشية من السكّان الأصليّين؛ من 32 بالمئة إلى 26 بالمئة. ومع أن تقدُّمَ الدخل المسجَّلَ في الكثير من المؤشّرات المتعلّقة بأهداف التنمية للألفيّة مُرضياً، إلاّ أن سوء التغذية (من جراء الجفاف، بشكل رئيسيّ) ازداد في الشمال الغربيّ ولا سيّما في الشمال – مما أثّر إلى حدٍّ كبير على السكّان الريفيّين الأصليّين؛ مُوحياً على الأرجح بوجود عيوب في البنية التحتيّة.

مالي: حرمان النساء من اللحاق بالرَّكب

أحرزت مالي تقدّماً هامّاً في كثير من مؤشّرات أهداف التنمية للألفيّة. وعلى الرغم من بعض التغيّرات، فقد شهدت الفترة الممتدّة بين عامي 1992 و1999 تحسّناً إجماليّاً للتنمية في كلّ المناطق. مع ذلك، تعاني أعدادٌ كبيرة جداً من النساء في كثير من مجالات التنمية الهامّة. ففي التعليم، ثمة 40 بالمئة من الرجال يُلِمُّون بالقراءة والكتابة؛ فيما تبلغ النسبة بين النساء 33 بالمئة.

الخريطة 4: الوفيات الأمومية في غواتيمالا، العام 1997

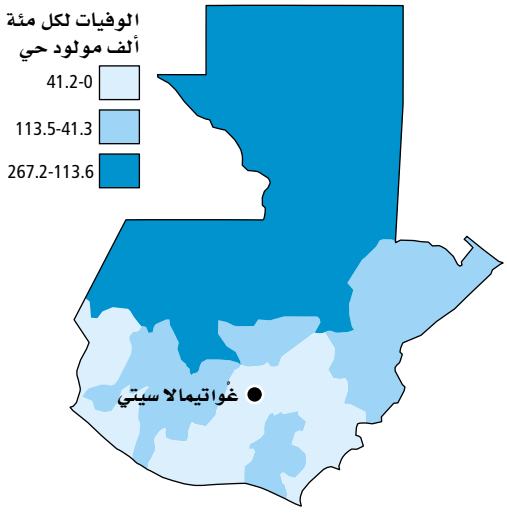

المصدر: CIESIN 2003

وتجسِّد المناطقُ الريفيّة الشماليّة هذه الصورة القوميّة، لا سيّما كنتيجة للمواقف الثقافيّة من النساء في المناطق الريفيّة.

كذلك تُصاب النساء على نحوٍ غير متناسب بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الآيدز/ السيِّدا). ففي سنة 1992، كان معدّل العدوى نحو 3 بالمئة؛ وأعلى المعدّلات بين ممتهنات الجنس (Backiny-Yetna, Raffinot and Coulibaly 2003). وقد ساهم المرض في نسبة الوفاة الأمومية المرتفعة، البالغة نحو 580 لكل 100 ألف مولود حيّ. ولم تتغيّر هذه النسبة في السنوات الخمس الماضية.

بوركينا فاسو: مواجهة الجفاف والمرض

تُظهر بوركينا فاسو، أحد أفقر بلدان العالم بحسب دليل الفقر البشريّ والناتج المحليّ الإجماليّ للفرد، اختلافات حادّةً في التنمية بين الأقاليم الشرقيّة والغربيّة. فالشرق جافٌّ، ممّا يُعقِّد الأعمال الزراعيّة؛ فيما الغرب أكثر رطوبة، مما يوفِّر المناخَ الملائم لزراعة القطن؛ كما أنّ مدى حدوث الفقر في المناطق الريفيّة أعلى بخمس مرّات (50 ٪ من المناطق الريفيّة عامَيْ 1994 و1998).

ازداد سوء التغذية بين سنتي 1993 و1999 في كلّ المقاطعات، كما ازدادت إعاقة النموّ الطبيعيّ من 29 بالمئة في سنة 1993 إلى 37 بالمئة في سنة 1999؛ وتقف المناطق الريفيّة وراء هذا الاتجاه. وفي العاصمة واغادوغو، يعاني ما يُقدّر بخُمْس الأطفال من سوء التغذية؛ كما يعاني ثلث الأطفال في بقيّة البلاد من هذا الأمر. ولم تتحسّن معدّلات الالتحاق بالمدرسة الابتدائية بين السكّان الريفيّين إلاّ بشقٍّ الأنفس. ففي سنة 1994 بلغ الرقم عند الفتيات الريفيّات 22 بالمئة، بالمقارنة مع 69 بالمئة عند الحَضريّات. وبعد أربع سنوات، تغيّرت الأرقام إلى 24 بالمئة و99 بالمئة على التوالي؛ مشيرةً إلى تقدّمٍ بطيء للغاية في المناطق الريفيّة.

الاتّحاد الروسيّ: صدمات التنمية والتحيُّز الجِنُوسيّ

شهد الاتّحاد الروسي تحوّلاً عميقاً منذ انتقاله إلى اقتصاد السوق. علاوةً على ذلك، قوّضت صدمتان في تسعينات القرن العشرين مؤشّرات التنمية لديه؛ الأولى هي فيروس نقص المناعة البشريّة/الآيدز، حيث وصل عدد المصابين به إلى 178 ألفاً في سنة 2001 (Zubarevich 2003). وأثّر المرض بشكل رئيسيّ على الناس بين سنّ 15 و29 سنة، وعلى سكّان المناطق الحضريّة (موسكو وسانت بيترسبرغ وسفِرْدلوفسك أوبلاست).

وكانت الصدمة الكبيرة الثانية ازديادَ الفقر واللاّمساواة بين المناطق وداخلها. ففي سنة 2000، كانت موسكو وتتارستان، ومنطقة تيومن أوبلاست المُنتِجةُ للنفط والغاز، المناطقَ الوحيدة التي يمكن مقارنة مستويات دليل التنمية البشريّة فيها بتلك التي لبلدان أغنى مثل الجمهوريّة التشيكية وهنغاريا وسلوفينيا. وعلى الطَّرَف الآخر من الطَّيف، حلّت جمهوريّتا سايبيريا والشرق الأقصى؛ اللتان تُماثِل مستوياتُ دليل التنمية البشريّة فيهما مستويات الغابون ونيكاراغوا (الخريطة 5).

تعكس هذه الفجواتُ داخل المناطق صورةَ الاختلافاتِ في ما بين المناطق، حيث تشهد أغنى المناطق الثلاث أيضاً أكثر الاستقطابات حدّة بين الغنى والفقر. فقد ارتفع الفقر في روسيا عبر المناطق الحضريّة والريفيّة على حدٍّ سواء، لا سيّما بين سنتي 1997 و1999؛ واصلاً إلى 57 بالمئة في المناطق الريفيّة، بالمقارنة مع 47 بالمئة في المناطق الحضريّة. كما أصاب الفقرُ مناطقَ مختلفة بطرق مختلفة؛ إذ يبدو أنّ عدم الاستقرار الاقتصاديّ (مثل الصدمات الماليّة في أواخر التسعينات) فاقَم التباينات الإقليميّةَ في مستويات المعيشة، حيث يتزايد فقرُ الأقاليم الأقلّ نموّاً بسرعة أكبر (Zubarevich 2003).

وجّه تنامي الفقر ضرباتٍ قاسيةً على نحوٍ خاصّ إلى المسنّات والأسَر التي تُعيلها الإناث، مما يبيِّن «تأنيثاً» مقلقاً للفقر في روسيا. ومن القوى المحرّكة لهذا الاتجاه، انعدامُ استقرار الوظائف والتمييزُ في الأجور ضدّ النساء. ففي أوائل 1999، كانت نسبة أجور الإناث إلى الذكور 56 بالمئة؛ وفي نهاية تلك السنة، هبطت النسبة إلى 52 بالمئة، ثم بلغت 50 بالمئة في أواسط عام ألفين (Zubarevich 2003). ورأت دراسة أخرى أنّ هذه النسبة هبطت من 70 بالمئة في سنة 1998 إلى 63 بالمئة في سنة 2000. بالإضافة إلى ذلك، كان التمثيل السياسيّ للنساء متدنّياً جدّاً في الفترة الانتقاليّة؛ إلاّ أنّ الفجوات بين الجنسين في التعليم بقيت متدنّية – قريبةً من مستواها قبل المرحلة الانتقالية.

الخريطة 5 : دليل التنمية البشرية في الأقاليم الروسية، العام 2000

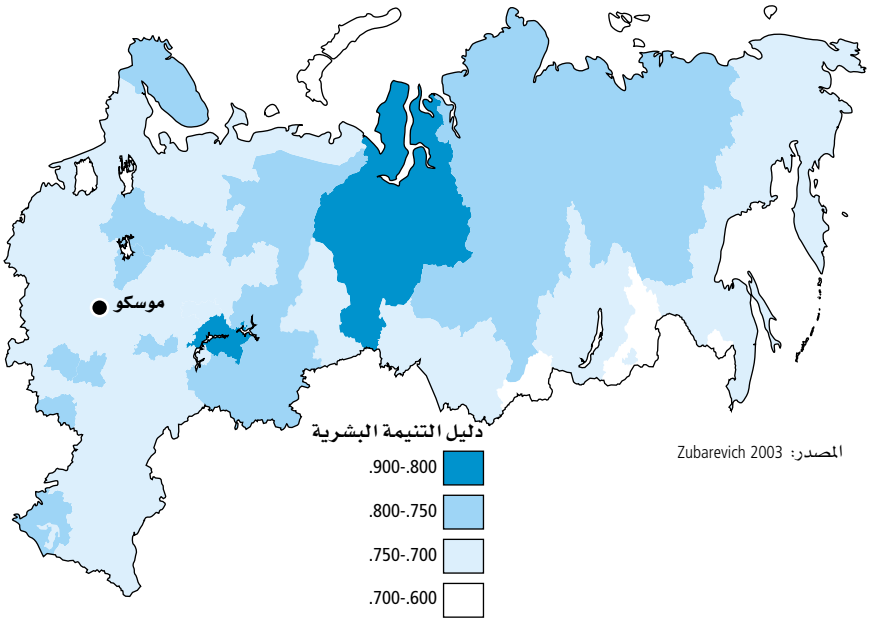

المصدر: Zubarevich 2003

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية، استناداً إلى التقارير القُطْرية للتنمية البشريّة، وأيضاً:
Mendonça 2003; Bajpay 2003; Baumeister 2002, cited in Fuentes, Balsells and Arriola 2003; Backiny-Yetna, Coulibaly and Raffinot 2003a, b; Zubarevich 2003.